جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد المالي والنقدي

دور التمويل وعوامل النمو الصناعي في إعادة هيكلة الصناعة السورية في مرحلة إعادة الإعمار

"The Role of finance and Industrial Growth Factors in Restructuring the Industrial Sector in Syria in the Reconstruction Phase "

"رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد قسم الاقتصاد المالي والنقدي"

إعداد الطالب: قصي ابراهيم

إشراف

الأستاذ الدكتور عابد فضليه

2023

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الدكتوراه في قسم الاقتصاد

التي أعدها الطالب

قصي ابراهيم

بعنوان:

"دور التمويل وعوامل النمو الصناعي في إعادة هيكلة الصناعة السورية في مرحلة إعادة الإعمار"

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها

من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

د. عابد فضليه **عضواً مشرفاً** **التوقيع:**

الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

د. عدنان سليمان **عضواً** **التوقيع:**

الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

د. خالد بحبوح **عضواً** **التوقيع:**

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة البعث

د. أحمد صالح **عضواً** **التوقيع:**

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

د. غسان إبراهيم. **عضواً** **التوقيع:**

الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين

دمشق 2023

الإهـــداء

إلى أرحب فضاء حواني

وأصدق قلب احتواني .. والداي الفاضلين

إلى كل من علمني حرفاً.. أساتذتي الأفاضل

إلى السند والعضد والساعد .. أخوتي وأصدقائي

وكل من ساندني ولو بابتسامة ..

أزف لكم الإهداء حباً ورفعةً وكرماً

الفهرس	
الموضوع	**الصفحة**
الفهرس	**أ**
قائمة الجداول	**ث**
قائمة الأشكال	**ج**
المقدمة:	**خ**
مشكلة البحث:	**ذ**
فرضيات البحث	**ذ**
أهداف البحث:	**ذ**
أهمية البحث	**ر**
منهج البحث	**ز**
الدراسات السابقة	**ز**
الفصل الأول: الإطار النظري للتصنيع ومحدداته:	**2**
المبحث الأول: التصنيع والتنمية الصناعية:	2
أولاً: مفهوم التصنيع وأهميته:	2
ثانياً: التصنيع والتنمية الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية:	4
I. النظريات الكلاسيكية الرئيسية للنمو والتنمية الاقتصادية:	6

II. نماذج نمو التغيير الهيكلي:	12
III. الإتجاهات العصريّة:	12
المبحث الثاني: التمويل وعوامل النمو الصناعي:	15
أولاً: التمويل في الأدبيات الإقتصادية:	16
ثانياً: محددات النمو الصناعي:	25
ثالثاً: دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية:	30
الفصل الثاني: إعادة الإعمار وتجارب التنمية الصناعية الرائدة:	**36**
المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الصناعية:	38
أولاً: إعادة الإعمار (مفهومه وأبعاده):	38
ثانياً: السياسات الصناعية ودور الدولة التنموي في مرحلة إعادة الإعمار:	41
المبحث الثاني: تجارب تنموية رائدة مختارة:	45
أولاً: تجربة الصين:	45
ثانياً: تجربة كورية الجنوبيّة:	51
ثالثاً: تجربة فيتنام:	56
الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي ومحدداته في سورية:	**65**
المبحث الأول: القطاع الصناعي في سورية:	68
أولاً: تطور الصناعة السورية في فترة ماقبل الأزمة.	68
ثانياً: الصناعة السورية في ظل الأزمة.	72
المبحث الثاني: تمويل القطاع الصناعي في سورية:	76

أولاً: التمويل في مرحلة ماقبل الأزمة.	76
ثانياً: التمويل في مرحلة الأزمة.	81
المبحث الثالث: مساهمة محددات القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:	85
أولاً: مساهمة الإنتاج الصناعي في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي:	85
ثانياً: مساهمة المشتغلين في القطاع الصناعي في أعداد المشتغلين الإجمالي:	96
ثالثاً: مساهمة الصادرات الصناعية في حجم صادرات الاقتصاد الوطني:	102
رابعاً: مساهمة حجم الاستثمار الصناعي في حجم الاستثمار الكلي:	107
المبحث الرابع: المناطق الصناعية في سورية:	114
الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لأثر محددات النمو الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية في سورية:	**118**
المبحث الأول: الدراسة القياسيّة لأثر التمويل الصناعي وعوامل النمو الصناعي في زيادة معدلات النمو الصناعي خلال الفترة (2000 – 2020).	120
المبحث الثاني: صياغة استراتيجيّة صناعية تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعيّة في مرحلة إعادة الإعمار.	161
النتائج:	174
التوصيات:	177
قائمة المراجع:	181

قائمة الجـداول

رقم الجدول	التوصيف	الصفحة
1	التغيرات في الهيكل الاقتصادي الفيتنامي خلال الفترة (1990–2020)	59
2	مصفوفة السياسة الصناعية في فيتنام	60
3	التوزيع النسبي لخسائر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011–2015)	75
4	تطور حجم الودائع خلال الفترة (2000–2010)	78
5	تطور حجم الودائع خلال الفترة (2000–2010)	82
6	حجم الإنتاج في فروع القطاع الصناعي خلال الفترة (2000–2010)	88
7	الناتج الصناعي في فروع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2000 – 2010)	91
8	حجم الانتاج القطاع الصناعي بكافة فروعه خلال الفترة (2011–2020)	92
9	نسبة مساهمة فروع الصناعة من إجمالي ناتج قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة (2000 – 2020)	93
10	التوزع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2010)	97
11	حجم التكوين الرأسمالي الصناعي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للفترة (2000–2020)	109
12	المشاريع الصناعية في القطاع الخاص خلال الفترة (2002–2018)	111

قائمة الأشكال		
الشكل	**التوصيف**	**الصفحة**
1	مسار النمو المتوازن والنمو الغير متوازن	**8**
2	التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 2016	**23**
3	العلاقة بين الشركات المحلية وشركات الاجنبيّة وشبكة الإنتاج العالمية	**29**
4	ناتج الصناعات التحويلة في الدول الكبرى خلال الفترة بين (1970–2013)	**49**
5	معدلات الإدخار والتضخّم في سورية خلال الفترة (2000–2010)	**77**
6	التوزع النسبي لحجم الودائع خلال الفترة (2000–2010)	**79**
7	نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2000–2010)	**80**
8	قروض المصرف الصناعي خلال الفترة (2000– 2010)	**81**
9	نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2011–2020)	**83**
10	معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2003–2009)	**87**
11	المشتغلين في القطاع الصناعي ومعدّل نمو عدد المستغلين خلال الفترة (2000–2010)	**98**
12	حجم العاملين في القطاع الصناعي بحسب القطاعات خلال الفترة (2000–2010)	**99**
13	العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (2010–2020)	**100**

14	نمو أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي ومعدلات النمو السكاني في سورية خلال الفترة (2000-2011)	**101**
15	الصادرات والمستوردات من السلع المصنعة والنصف مصنعة خلال الفترة (2000-2010)	**104**
16	التركيب الهيكلي للصادرات السورية خلال الفترة((2000 - 2010)	**104**
17	تطور حجم الصادرات الصناعية خلال الفترة (2010-2020)	**106**
18	التركيب الهيكلي للصادرات السورية خلال الفترة(2010-2020)	**106**
19	حجم الاستثمارات التراكمي في المناطق الصناعية الرئيسيّة خلال الفترة (2007-2014)	**114**
20	المساهمات التراكمية المقدمة للمناطق الصناعية والحرفية خلال الفترة (2010-2017)	**115**

ملخص البحث

إنطلاقاً من دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وكونها تعتبر ركناً أساسياً لما تقوم به من عمليات تحريض لسلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية ودورها في خلص فرص العمل وتحقيق معدلات نمو عالية، إضافة إلى تأثراتها الكبيرة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فقد أولت الحكومات المتعاقبة في سورية ومع بداية الألفية الجديدة أهمية كبيرة لهذا القطاع، وبدا ذلك واضحاً من خلال التوجه لجعل هذا القطاع قاطرة لعملية التنمية، وفي سبيل ذلك صدرت جملة من التشريعات والقوانين التي من شأنها الإرتقاء بمستويات التنمية الصناعية وتحسين واقع القطاع الصناعي في سورية، ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت النتائج أدنى من الطموح.

وفي هذا البحث نحاول تسليط الضوء على أداء القطاع الصناعي في سورية خلال الفترة الممتدة (2000-2020) للوقوف على أهم المحطات والتغيرات الرئيسية التي طرأت عليه من خلال الدراسة التحليلة لجملة من العوامل التي تشكل أساس تحقيق النمو الصناعي والمتمثلة بكل من الناتج الصناعي وحجم الصادرات الصناعية بالإضافة إلى عامل التمويل على مستوى القطاع الصناعي وحجم التكوين الرأسمالي إضافة إلى حجم التشغيل في القطاع الصناعي، وإضافةً إلى ذلك تم إخضاع العلاقة بين هذه المتغيرات وحجم الناتج الصناعي الإجمالي وإتجاه هذه العلاقة، للدراسة القياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والتي خلُصت إلى تأثير كل من التمويل الصناعي وحجم التكوين الرأسمالي على معدلات النمو الصناعي خلال الفترة المدروسة لم يكن له دلاله إحصائية ، بينما كان لحجم الصادرات الصناعية تأثير محدود خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب في سورية، في حين كان لحجم التشغيل في القطاع الصناعي أثر معنوي خلال الفترة المدروسة.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها فإن هذا البحث يسلط الضوء على كيفية صوغ خطة عمل على مستوى القطاع الصناعي تساهم في تحسين كفاءة وفعاليّة عوامل النمو الصناعي، بالاستفادة من التجربة المحليّة بمختلف مرحلها مع الاستفادة من الدروس التنموية لبعض التجارب الرائدة، وذلك للوصول إلى صيغة معدّلة تتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار وتأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي فرضتها هذه الحرب والتي تعتبر التحديات التمويلية أهمها.

أولاً:المقدمة:

تعد التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دوراً مهماً في اقتصادات الدول باعتبار أن القطاع الصناعي يعد ركناً مهماً ومحوريّاً في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية، لكونه يشمل ويحرّض سلسلة طويلة ومتنوعة من العمليّات الإنتاجية التي تؤمن معدلاً عالياً من النمو الأمر الذي يساعد على المزيد من الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء والمستلزمات الضرورية محليّاً، وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومن معدلات تشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات القائمة التي يمكن إيجادها، يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأيّة سياسة تنموية شاملة مستدامة.

ومن ناحية أخرى تؤدي التنمية الصناعية إلى تحقيق الزيادة المستمرّة لكمية السلع والخدمات المنتَجة في الاقتصاد والتي تؤثر إيجاباً في زيادة معدّلات نمو الإنتاج والناتج المحلي، كما يعد النمو الصناعي ظاهرة كميّة وتحوّلاً تدريجياً للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج وتحقيق زيادة في مستوى معيشة أفراد المجتمع، كما ويتأثر النمو الصناعي من جهة أخرى بجملة المتغيرات الاقتصاديّة التي يكون لها تأثير مباشر في رفع معدلاته بما يخدم عمليّة التنمية الصناعيّة من خلال الترشيد بتخصيص الموارد التي تتجه باتجاهها الصحيحة في خدمة النمو الاقتصادي عموماً والصناعي والزراعي على وجه الخصوص.

وخلال السنوات الأخيرة ومع اندلاع الحرب على الدولة الوطنية السورية وما نجم عنها من تراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل عام بما فيها معدّلات النمو الصناعي وارتفاع معدّلات البطالة نتيجة الكساد الذي أصاب معظم الاقتصادات العالمية بالإضافة إلى تراجع مخرجات القطاعات الإنتاجية وانخفاض معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وظهور مشاكل التمويل بشكل عام وفي القطاع الصناعي بشكل خاص، سواء كان التمويل الداخلي منه أو التمويل الخارجي، الأمر الذي فرض شروطاً جديدة وظروفاً مختلفة عما كانت عليه في المرحلة التي سبقت الأزمة، لذلك فقد تزايدت أهمية دراسة مصادر التمويل للقطاع الصناعي ومحددات النمو الصناعي والعلاقة السببية بين حجم إنتاج القطاع الصناعي

ونوعيته والناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم أهمية البحث عن أفضل الطريق التي يتم من خلالها إعادة هيكلة القطاع الصناعي بالأسس التي تساعد في تحسين وتفعيل أداء الفروع الإنتاجيّة الصناعيّة وتأمين مصادر تمويلية مناسبة في مرحلة إعادة الإعمار.

ومن هنا فإن هذا البحث يسلط الضوء على كيفية صوغ استراتيجيّة صناعية من خلال الاستفادة من التجربة المحليّة بمختلف مراحلها بالإضافة إلى مراعاة الشروط التي فرضتها الحرب للوصول إلى صيغة معدّلة تتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار وتأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي فرضتها هذه الحرب والتي تعد التحديات التمويلية أهمها.

يقدّم هذا البحث إحاطة نظرية استنباطية لكل من مفهومي النمو والتنمية الصناعية في الفصل الأول وذلك من خلال تحديد عوامل النمو الصناعي ومحدداته والتعريف بمفهوم التمويل الصناعي، بالإضافة إلى تقديم عرض نظري موجز لأهم نظريات التنمية الصناعية واستراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية.

أما الفصل الثاني فسيتناول دراسة مفهوم إعادة الإعمار من خلال الإحاطة النظرية بهذا المفهوم وتسليط الضوء على المحاور الرئيسيّة لهذه العملية، وكذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى ذلك يتناول دور السياسات الصناعية في إطار التوجهات التنموية الجديدة والتي تقوم على أساس نهج الهيكل الاقتصادي الجديد.

وفي الفصل الثالث سيتم دراسة واقع القطاع الصناعي في سورية بالإضافة الى الدراسة التحليلية لأثر هذا القطاع على أهم المؤشرات الأساسيّة في الاقتصاد السوري (الصادرات، التشغيل، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار).

أما الفصل الرابع والأخير من هذا البحث فسيتناول الدراسة التحليلية لدور التمويل وعوامل النمو الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية من خلال الدراسة القياسيّة لأثر هذه العوامل في نمو الناتج الصناعي، وصولاً إلى تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها تحسين أداء هذه العوامل في مرحلة إعادة الإعمار.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من الأهمية التي أولتها الحكومات المتعاقبة في سورية خلال العقدين الأخيرين للقطاع الصناعي ودوره الكبير كمحرّك لعمليّة التنمية الاقتصادية، إلاّ أن النتائج لم تكن على مستوى الطموحات ويعود ذلك لعدد من الأسباب منها على مستوى الأدوات والخطط أو منها الظروف التي فرضها الحرب، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في غياب أدوات السياسة الصناعيّة الفعالة، والتي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات والاختلالات التي فرضتها الحرب على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مراعاة الدروس المستفادة للتجربة الصناعية في المرحلة التي سبقت الحرب.

ثالثاً: فرضيّة البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضية الأساسيّة المتمثلة بأن تحقيق التنمية الصناعية في مرحلة إعادة الإعمار يتطلّب عمليّة إعادة هيكلة للقطاع الصناعي وتأمين مصادر التمويل الصناعي وتحسين دور عوامل النمو بطريقة أكثر فاعليّة، وتكون منسجمة مع واقع هذا القطاع قبل الأزمة وأثناءها.

وتحت هذه الفرضيّة الأساسيّة تندرج جملة من الفرضيات الثانوية التي يحاول البحث إثباتها، هي:

- يلعب حجم التمويل المقدّم للقطاع الصناعي دوراً فعّالاً في رفع معدّلات النمو الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- تسهم الزيادة في رأس المال الصناعي بزيادة معدلات النمو الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- تسهم الصادرات الصناعية في زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي في سورية خلال الفرة المدروسة.
- تسهم أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي في تحسين معدلات النمو الصناعي في الفترة المدروسة.

رابعاً: أهداف البحث:

سوف نتناول في هذا البحث بالتحليل والدراسة المعمّقة النقاط التالية:

1. أهمية القطاع الصناعي ودوره باعتباره أحد المحركات المهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دوره في رفع معدلات التشغيل وحل مشكلة البطالة وتحقيق قيمة مضافة وزيادة القدرة التنافسيّة للمنتجات الوطنيّة بالإضافة إلى تموين السوق المحلية بمستلزماتها الاستهلاكية والإنتاجيّة ودعم القدرة التصديرية للمنتجات السورية.
2. استقراء تحليلي لواقع القطاع الصناعي في سورية وهيكليته.
3. الدراسة التحليليّة والتفصيليّة لعوامل نمو القطاع الصناعي في سورية والمتمثلة بالاستثمار الصناعي والتشغيل وحجم الصادرات بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي والعامل التقني.
4. دراسة أهمية عامل التمويل بالنسبة للمشروعات الصناعية وأثرها في نمو ناتج المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مصادر التمويل الصناعي.
5. تحديد الصعوبات التي تعتري التمويل في القطاع الصناعي من التطبيق العملي من خلال تحديد العلاقة بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات التمويلية.
6. دراسة أثر كل عامل من عوامل النمو الصناعي السابقة في إعادة هيكلة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تحديد مواضع نقاط القوّة والضعف في فعالّة تأثير هذه العوامل.
7. استخلاص النتائج التي على أساسها يمكن صياغة عوامل تنموية أفضل من شأنها الإسهام في إعادة هيكلة القطاع الصناعي في المرحلة المقبلة.

خامساً: أهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي سوف تطرأ على القطاع الصناعي في مرحلة إعادة الإعمار نتيجة للمتغيرات الجديدة، بالإضافة إلى إبراز دور التمويل الصناعي وبعض عوامل النمو كالاستثمار والتشغيل والصادرات

في عملية إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي في سورية، لتساعد هذه الدراسة في وضع السياسات الصناعية وبرامج الإصلاح الاقتصادي الداعمة للقطاع الصناعي وتعزيز دوره فيما يحقق الأثر المطلوب في تحفيز النمو المنشود في الاقتصاد كله في المرحلة المقبلة، لاسيما الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى وضع استراتيجيّة صناعية من شأنها أن تعزز نمو القطاع الصناعي والترابط والتكامل مع القطاعات الأخرى، من خلال توفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتنافسيّة بالشكل الذي يسهم في رفع كفاءتها، الأمر الذي ينطوي إيجاباً مادياً ومعنويّاً على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: منهجيّة البحث:

سيتم استخدام المنهج التحليلي الاستنباطي الذي يستند إلى الدراسات النظرية في موضوع العوامل المؤثرة في النمو الصناعي بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة واقع القطاع الصناعي، وتحليله للوصول إلى النتائج والمقترحات المناسبة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

- دراسة عام 2017 بعنوان:

"**Determinants of Industrial Sector Growth in Pakistan**"[1]

تقوم هذه الدراسة على تحديد عوامل نمو القطاع الصناعي في باكستان وقياس أثر عدد من هذه المحددات في معدلات النمو، من خلال إجراء الاختبارات على مجموعة من البيانات التي تمتد لفترة بين (1976–2014) باستخدام النموذج الكلاسيكي الجديد للنمو الصناعي.

[1] Muhammad Ajmair, Journal of Poverty, Investment and Development, **Vol.34, 2017**.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية وذات دلالة بين **كل** من حجم التحويلات الشخصية وحجم التجارة الخارجية وبين معدل النمو الصناعي، في حين كان للقيمة المضافة للناتج القومي علاقة عكسية، اما باقي المتغيرات فلم يكن لها أي أثر ذي دلالة إحصائية في معدلات النمو الصناعي.

- دراسة عام 2016 بعنوان: " **العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتطور الصناعات التحويليّة في سورية".**[2]

حيث قامت هذه الدراسة بتقديم عرض تحليلي لقطاع الصناعات التحويلية في سورية خلال الفترة المدروسة، وذلك بهدف دراسة العلاقة بين القيمة المضافة وتطور الصناعات التحويلية في سورية خلال الفترة (2001–2010) من خلال نموذج انحدار بسيط، وقد توصل هذا البحث إلى نتيجة مفادها أن هناك أثراً لمعظم الصناعات التحويلية من حيث القمة المضافة في تطور الصناعات التحويلية، غير أن العلاقة ذات دلالة إحصائية بين القمة المضافة للصناعات التحويلية(الكيماويات) وبين إجمالي ناتج الصناعات التحويلية، كما نوه البحث إلى أهمية التركيز على القيمة المضافة لما لها من مؤشر تنموي ودليل تطور قطاع على حساب الآخر، بالإضافة إلى التركيز على قطاع الصناعات الكيماوية والمعادن الأساسيّة التي أظهرت الدراسة عدم وجود دلالة في أثر قيمتها المضافة في الناتج.

- دراسة عام 2016 بعنوان: "**دور التمويل في نمو الناتج الصناعي – دراسة لدور المصرف الصناعي السوري في تمويل المشروعات الصناعية"**[3]

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل ولاسيما المصرفي منه بالنسبة للمشروعات الصناعية وأثره في نمو ناتج هذه المشروعات ومن ثم ضرورة إيجاد المصادر التمويلية للمشاريع الصناعية لما لذلك من أثر في تحقيق زيادة ناتج القطاع الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية.

---

[2] الدكتور محمد عكروش, علي حميدي, مجلة جامعة تشرين, المجلد38 العدد(1) 2016.
[3] د.عدنان خضور, مجلة جامعة البعث , المجلد38- العدد4-2016.

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين زيادة رأس المال الصناعي وزيادة الناتج الصناعي السوري، وقد بينت الدراسة صحة الفرضية ومن ثم أكدت على ضرورة توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية.

ومن أهم المقترحات التي توصل إليها الباحث هي إعادة النظر في السياسة التشغيلية للمصرف بحيث يتم زيادة تمويل المشاريع الاستراتيجيّة والمشاريع الصناعية التصديرية، إضافة إلى زيادة رأس مال المصرف بحيث تزداد قدرته على تمويل المشروعات من خلال منح قروض طويلة الأجل للمشروعات الصناعية الاستراتيجيّة وبذلك تحويله إلى مصرف تنموي وتعزيز سيولته.

- دراسة عام 2014 بعنوان: "**واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل**".[4]

يعرض هذا البحث واقع القطاع العام للصناعات التحويليّة وذلك من خلال اجراء الدراسة على مجمع منشآت القطاع العام للصناعات التحويليّة الموزعة بين وزارات (الصناعة – التجارة الداخلية – النفط – الدفاع) ضمن الفترة الممتدّة بين عامي (2005–2011)، يعرض من خلالها السياسات والإجراءات الحكومية المتبعة خلال الفترة المدروسة وأثر هذه السياسات على واقع الصناعات التحولية للقطاع العام.

- بحث عام 2014 بعنوان:" **دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السورية ومساهمته في الاقتصاد الوطني**".[5]

حيث يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع الصناعي في سورية ومساهمته في الاقتصاد الوطني، من خلال تحديد حجم مساهمته في كل من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حجم الأيدي العاملة وحجم الصادرات.

---

[4] نضال طالب، " واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق, 2014.

[5] كارول الصايغ, بحث منشور, مجلة جامعة تشرين, المجلد36 العدد(2) 2014.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعه من النتائج كان أهمها أن مساهمة القطاع الصناعي في قطاع التصدير هي مساهمه ضعيفة وأنه يتوجّب أن يكون هذا القطاع أكثر فاعليّة للمساهمة في التنمية، ويعود ضعف قدرة المنتجات السورية على غزو الاسواق العالمية إلى ضعف التسويق في السوق المحلية نتيجة محدودية قدرة الاستيعاب بالإضافة إلى منافسة بعض السلع المستوردة للصناعات المحلية ومن ثم فإن هناك طاقات إنتاجية مهدورة.

كما توصل البحث إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى ضعف قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة.

- دراسة عام 2014 بعنوان:" **التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالميّة**".[6]

حيث يقوم الباحث بعرض نظري لأهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية في مجال التصنيع والتي يمكن تلخيصها حسب وجهة نظر الباحث إلى مشاكل تتعلق بالجمود الفكري الناتج عن عدم تطور قاعدة البحث العلمي، بالإضافة إلى عامل التبعيّة المستمرّة.

وقد قدّم الباحث جملة من الاقتراحات للدول النامية من شأنها أن تقلّص الفجوة في حصصها من الإنتاج الصناعي العالمي منها:

- تعزيز القدرات التنافسيّة للصناعات الوطنية.
- تشجيع الصناعة وتحديثها من خلال إقامة البنية الأساسيّة التكنولوجية المتقدّمة والمتطورة.
- تنويع القاعدة الصناعيّة وتعبئة المدخرات الوطنية وترشيدها فيما يخدم الصناعات الرائدة.

[6] كبداني محمد، " التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالميّة"، جامعة عبد الحميد بن باديس , 2014.

- دراسة عام 2014 بعنوان: **"محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي من1990-2010"**.[7]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي في تركيا وبيان محددات النمو الصناعي واختلافات تأثير هذه المحددات في رفع معدّلات النمو الصناعي بالإضافة إلى قياس أثر هذه المحددات كل على حدة على معدّل النمو الصناعي.

حيث انطلقت الباحثة من دراسة مجموعة من المحددات وهي" الاستثمار الاجنبي، الصادرات، السكان، التضخّم، معدّل النمو" وقياس أثر كل منها في معدل النمو الصناعي، وقد خلصت إلى أن هناك تأثيراً معنوياً للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الصناعي على الرغم من العلاقة السلبيّة، بالإضافة إلى معنوية كل من الصادرات ومؤشر إدراك الفساد الذي يؤثر سلباً في حجم ونوعية التدفقات الاستثماريّة، وفيما يخص التضخم فقد أظهرت الدراسة معنوية هذا المتغير كتغير مستقل بالنسبة للنمو الصناعي كتغير تابع لما لهذا المتغير من أهمية كبيرة في تشويه وانحرافات القرارات الاستثمارية الأمر الذي ينعكس سلباً على تخصيص الموارد.

- دراسة عام 2012 بعنوان:" **العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في دول مختارة**".[8]

حيث قام هذا البحث على إجراء دراسة وتحليل لأثر أهم مغيرات النمو الصناعي التي تتضمّن الاستثمار الأجنبي ومتغير العجز والفائض في الميزانية بالإضافة إلى عامل السكان وكذلك مؤشر الفساد في عدد من الدول التي استخدمت نفس استراتيجيّات التصنيع وشملت العينة كل من " المغرب، تايلند، المكسيك، فنلندا" والتي تمثل دولاً من قارات مختلفة وتمثل بيئات مختلفة للنمو الصناعي.

---

[7] ضحى سالم أحمد،" محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي من 1990-2010"، مجلة جامعة الأنبار, 2014.

[8] د.خالد المشهداني-يسرى حازم الحيالي، " العوامل المؤثرة في النمو الصناعي لتجارب دول مختارة"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاديّة، جامعة تكريت، العدد 24 / 2012.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن هناك تباين في تأثير العوامل المختلفة في معدلات النمو الصناعي، ففي حين كان هناك تأثير كبير كعامل السكان والقوة البشرية، لك يكن للاستثمار الاجنبي تأثيراً ذو دلالة معنوية كبيرة ويعزى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات في معظم هذه الدول نتيجة لغياب البيئة الملائمة للاستثمارات، أما فيما يخص متغير العجز والفائض في الميزانية فقد كان لوجود العجز في معظم هذه البلدان سبباً اساسيّا في الجد من الاستثمار الصناعي وتحقيق النمو.

تطرقت الدراسات السابقة التي تم ذكرها، إلى أهمية ودور محددات النمو الصناعي في عملية التنمية الصناعية، حيث ترواح أثر كل من هذه المتغيرات على معدلات نمو القطاع الصناعي، بين محددات كان لها أثر كبير وبين أخرى لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية، كما تطرّق بعضها إلى أهمية ودور الصناعات التحويلية كقطاع رائد ومحرّك لعملية التنمية من خلال دراسة أثر القيمة المضافة لهذا القطاع، بالإضافة إلى الدراسة التي قامت بدراسة أثر ودور عامل التمويل في نمو القطاع الصناعي.

وقد خلصت نتائج هذه الأبحاث إلى مجموعة من المقترحات التي من شأنها تحسين دور هذه العوامل بالشكل الذي يحقق زيادة في معدلات النمو الصناعي، وهذا يتقاطع مع هدف هذا البحث والذي يسعى إلى قياس دور وتأثير مجموعة من العوامل المختارة وبعد ذلك اقتراح جملة من الاجراءات التي من شأنها أن ترفع من معدلات النمو الصناعي.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للتصنيع ومحدداته:

أدرك الباحثون الاقتصاديون أهمية التصنيع لعملية التنمية الاقتصادية، وبأنّ جميع حالات النمو الاقتصادي، المرتفع والسريع والمستدام في الاقتصادات الحديثة، ارتبطت بالتصنيع، ولا سيما النمو في الإنتاج الصناعي، ونظرًا لهذا الدور الذي يلعبه التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، أصبح السعي لتحقيق التحول الاقتصادي من خلال نمو القطاع الصناعي قضية عالمية واحدة، اتبعت فيها البلدان مسارات فرديّة مختلفة، للوصول إلى تحقيق التنمية بما يتناسب مع ظروفها الأولية وإمكاناتها، وإنطلاقاً من هذا الدور المهم والمحوري للتصنيع في الوصول إلى التنمية المستدامة كان لابدّ لنا من تسليط الضوء على التصنيع من خلال الإحاطة النظرية بمفهوم التصنيع، بالإضافة إلى دوره في الأدبيات الإقتصادية والنظريات المختلفة للتنمية، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: التصنيع والتنمية الصناعية:

أولاً: مفهوم التصنيع وأهميته:

تُظهر الأدبيات الاقتصادية فرقاً بين مفهومي الصناعة والتصنيع ، ففي حين يركز مفهوم الصناعة على مسألة الإنتاج ويستند على النشاط واستغلال الأساليب المحسّنة لإنتاج الثروة، أي يمكن تعريف الصناعة على أنها: " النشاط الذي تتحول بموجبه المدخلات إلى شكل مختلف من المنتجات، بحيث يتم إنشاء القيمة في مراحل مختلفة من عملية الإنتاج، كما أنها تشمل تجهيز المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية من الزراعة"[1]، في حين يرتبط مفهوم التصنيع بمفهوم التنمية ارتباطاً كبيراً بكونه يمثّل أحد جوانب عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فإنه يقوم على تخصيص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية المستوى الفني وتطويره وتنويع هيكل الاقتصاد بالشكل الذي يحقق نمواً في القطاع الصناعي التحويلي، ومن ثم يمكن تعريفه بأنّه: "تلك العملية التي يتم بموجبها تعبئة جزء من الموارد الإنتاجية المحلية

[1] Weiss J, (2011), "**The Economics of Industrial Development**", Routledge، New York, P23.

من أجل تكوين قطاع صناعي تحويلي، ناضج ومتكامل، قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، وبما يكفل تحقيق التنويع في الهيكل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي".

وتقدم الأدبيات الاقتصاديّة عدّة حجج لدعم الفكرة القائلة بأن التصنيع هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وكذلك أهميّة قطاع التصنيع في عملية التنمية الاقتصاديّة لكونه يساعد على تحقيق وفورات الحجم وإتاحة المجال أمام الشركات لزيادة إنتاجها ومراكمة المعرفة لإنتاج السلع بشكل أكثر كفاءة، وكون قطاع التصنيع يتميز بكثافة في رأس المال أكثر من قطاعي الزراعة والخدمات، فإنه يوفر أيضاً فرصاً لتراكم رأس المال[2]، ومن الحقائق التاريخيّة أن النمو الاقتصادي المستدام والتحديث يرتبطان بالتصنيع، أي زيادة النمو في الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة في الصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا الدور الاستراتيجي الذي يقوم به التصنيع في النمو الاقتصادي يُعزى عادة إلى مجموعة متنوعة من الخصائص الخاصة والمرتبطة بقطاعات محددة منها: العائدات المتزايدة والآثار التكنولوجية والآثار غير المباشرة؛ كثافة رأس المال العالية؛ الروابط الأمامية والخلفية؛ بالإضافة إلى خلق فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك فقد شدّدت تقارير التنمية الصناعية على مساهمة الإنتاج الصناعي في تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والإجتماعيّة للتنمية المستدامة وذلك من خلال مايلي:[3]

- المساهمة في القضاء على الفقر من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الأجور.
- مساهمة الابتكار الصناعي في زيادة الإنتاجيّة الزراعيّة.
- تحسين التعليم كمّاً ونوعاً من خلال ارتفاع الطلب على المهارات العالية في الصناعة.
- زيادة فعاليّة المدخلات من خلال وفورات الحجم وتكنولوجيا الإنتاج الجديدة.
- تسهم التجمعات الصناعيّة في تحفيز الابتكار وزيادة فعاليّة الموارد كما أنها تربط الأعمال المحليّة بالأسواق العالمية.

---

[2] **التوقعات الاقتصادية لمنظمة العمل الاسلامي – التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي"**، مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب (سيسرك)، 2017، ص102.

[3] تقرير منظمة التنمية الصناعية، **" مستقبل التصنيع في عالم ما بعد الجائحة"**، 2022، ص17.

وفي سياق التحوّل الهيكلي، لكون قطاع التصنيع لديه القدرة على التقارب دون قيد أو شرط مع مستويات عالية من الإنتاجية، فإن عمليّة التحول في العمالة من الزراعة إلى التصنيع، يمكن أن تعزز النمو بقوة، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي على مستوى العالم يعتمد بشكل حاسم على حجم قطاع التصنيع الحديث ومعدّل نموّه، أي على وتيرة التصنيع، إضافةً إلى ذلك فإنّ هناك حقيقتين تتعلقان بهيكل الصناعة نفسها تضيفان إلى قضية التصنيع، الأولى أنّ تنوّع هياكل الإنتاج والتصدير ترتبط بدخل أعلى للفرد، حيث إنه مع ارتفاع دخل الفرد يصبح نطاق الأنشطة الصناعية أكثر تنوعًا حتى الوصول إلى مستويات عالية جدًا من الدخل، أمّا الثانية أن الدول التي تميل إلى إنتاج وتصدير منتجات أكثر تطورًا تنمو بشكل أسرع من الدول النامية.

ثانياً: التصنيع والتنمية الاقتصادية في الأدبيات الإقتصاديّة:

إن العلاقة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية تعود إلى تاريخ طويل، حيث يتفق معظم المؤرخين الاقتصاديين على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية لكونه يعد واحداً من العناصر الرئيسية التي جعلت من انكلترا قوة اقتصادية عالمية في القرن التاسع عشر، لذلك فقد تُرجمت الأدلة على الثورات الصناعية إلى رؤية للتنمية الاقتصادية كعملية خطية تتألف من مراحل متتالية محددة جيداً.

فعلى سبيل المثال، يشير **ماركس**، بمعرض تحليله لتطور الأنماط الإنتاجية، إلى وجود أربع مراحل للنمو تبدأ بمرحلة المشاعية أو الاقتصاد البدائي القائم على إنتاج السلع المعيشيّة، ومن ثم مرحلة الرأسمالية المُبكّرة القائمة على تقنيات الحِرف اليدوية، وبعد ذلك مراحل ظهور التصنيع القائم على التجار والتراكم الرأسمالي وبعدها الانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث القائم على التصنيع الآلي أو الصناعات الحديثة.

وربما كان **روستو** هو الأكثر تأثيراً لنموذج مراحل النمو في التنمية، حيث استخدم أدلة من كوزنتس ليقترح حدوث التنمية الاقتصادية في خمس مراحل تبدأ بالمجتمع الزراعي التقليدي ذي التكنولوجيا المنخفضة، وبعد زيادة الاستثمارات تدريجيّاً في البنية التحتية وتطوير الزراعة والصناعات الاستخراجيّة في إطار إجتماعي وسياسي جديد، ينتقل إلى مرحلة

ثانية تُعد بمنزلة شرط مسبق لحدوث الانطلاق الذي يشكل المرحلة الثالثة من مراحل النمو، وهذه المرحلة تشهد تغيرات ثورية في كل من الزراعة والصناعة وزيادة حادة في مستويات الإنتاجية، لينتقل بعدها إلى مرحلة النضج حيث يصبح الاقتصاد فيها قادراً على توليد النمو المستدام ذاتيّاً، ويصبح الاستثمار والنمو الاقتصادي مكتفيًا ذاتيًا مع تطور الصناعات التحويلية، لينتقل أخيراً إلى مرحلة الاستهلاك الوفير حيث تصبح الصناعات الاستهلاكية المعمرة تلبي احتياجات السّكان الأثرياء الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الاستهلاك، وتظهر أنواع جديدة من الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية معمرة أخرى تلبي رغبات المزيد من الاستهلاك حيث يُنظر إلى الاقتصاد على أنه متطور بالكامل، ويرى إلى أن جميع البلدان تمر بالضرورة بهذه المراحل الخمس مع تطورها، وتحتاج إلى استيفاء شروط مسبقة تتمثّل بارتفاع الاستثمار وتقدّم قطاع أو أكثر من قطاعات التصنيع الرائدة بالإضافة إلى ظهور إطار سياسي واجتماعي ومؤسسي قادر على دعم نمو القطاع الحديث.

وخلاصة القول إن إحدى الخصائص المهمة للتصنيع الناجح تتمثل في التنمية المتزامنة لعدد من القطاعات، ومن هنا تنبع أهميتهُ والمتمثلة بالقدرة على خلق الطلب على إنتاج قطاعات جديدة قادرة على تحقيق توسع سريع في القدرات الإنتاجية؛ وخلق طرق جديدة للإنتاج توافر رأس المال المالي لدعم العملية، بالإضافة إلى إرتفاع معدل إعادة استثمار الأرباح ونمو القطاعات الرئيسية والتي تحفّز زيادة الطلب على منتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد المحلي.

أمّا روستو فقد كان رأيهُ للتنمية الاقتصادية من خلال مراحل النمو متوافقاً مع الرأي السائد بين الاقتصاديين في تلك المرحلة والذي يؤكد على التأثير الميكانيكي الإيجابي للتصنيع على النمو، فعلى سبيل المثال وبحسب رأي كالدور (1966) فإن التنمية الصناعية لأي بلد تتحقق من خلال أربع مراحل للنمو، والانتقال من مرحلة إلى أخرى حتمي، تبدأ المرحلة الأولى بتقليل الاعتماد على السلع المستوردة من خلال ظهور صناعة السلع الاستهلاكيّة المحليّة وإنتاج المعدّات اللازمة لتصنيع هذه السلع إمّا محليّاً أو يتم استيرادها، وبعد ذلك يجب أن يدخل التصنيع المرحلة الثانية _

مرحلة الصناعات التصديريّة_ والتي يوفر فيها الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية الأساس للصادرات ودعم الطلب وتقسيم العمل من خلال التصدير.

في المرحلة الثالثة (التي قد تحدث بالتزامن مع المرحلة الثانية)، حيث يحل في هذه المرحلة الإنتاج المحلي أيضاً بدلاً من استيراد السلع الرأسمالية، لينتقل بعدها البلد إلى تصدير هذه السلع في المرحلة الرابعة، حيث يصبح فيها البلد مصدّراً للسلع الرأسمالية، وفي هذه المرحلة يقترن النمو السريع في الطلب الخارجي على السلع الرأسمالية بنمو في الطلب المحلي يدعمه توسع قطاع السلع الرأسمالية.

ومن العناصر المشتركة بين جميع هذه المراحل، الأهمية التي يكتسبها الاستثمار في جميع أنواع رأس المال المختلفة اللازمة لدعم الصناعات، أي الهياكل الأساسية والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ونمو الصناعة التحويلية، التي تحل محل السلع المستوردة، لا شك أن هذه المراحل تشتمل ضمناً على عملية تحديث تؤدي إلى زيادة الثروة.[4]

بعد عرض أهم الآراء التي ربطت بين الثورات الصناعية والمراحل المختلفة للنمو والتنمية الاقتصادية، ابتداءً من ماركس إلى روستو ووصولاً إلى كالدور، كان لابدّ من الانتقال إلى أهم النظريات الكلاسيكيّة الرئيسيّة للنمو والتنمية الاقتصادية التي تأثرت بشدة بفكرة المراحل، وأثرت بدورها إلى حد كبير في النظرة الحديثة للتنمية الاقتصادية.

I. <u>النظريات الكلاسيكية الرئيسية للنمو والتنمية الاقتصادية:</u>

بعد الحرب العالمية الثانية – أي منتصف القرن العشرين – أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفاً جديداً واكتسبت البحوث حول أسباب النمو اهتماماً كبيراً من جانب الحكومات والاقتصاديين، وقد اتخذت هذه الأبحاث والدراسات ثلاثة مسارات رئيسية هي: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، ونماذج النمو الكينزية والكلاسيكية الجديدة، ونظريات التجارة الدولية والنمو، والتي سوف نستعرضها بإيجاز فيما يلي.

[4] Tommaso Ciarli، Michele Di Mario،**" Theoretical arguments for industrialization driven growth and economic development"**، SPRU، Working paper series، Oct 2013، P9.

1. نظريات النمو والتنمية المتوازنة:

نبدأ مناقشة مجموعة من النظريات التي تنطوي على استراتيجيات مختلفة جداً للتنمية نتيجة للاستثمار في قطاعات التصنيع الحديثة، منها ما يُعرف بنظرية الدفع الكبير والتصنيع المتوازن التي ظهرت على أيدي عدد من الاقتصاديين أمثال روزنشتاين – رودان 1943، ونيركسه 1953، واللذين أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية Big Push إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي وذلك لمواجهة عقبة ضيق السوق المحليّة في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر وتحقيق التوازن في كل المجالات، ولتحقيق الدفعة القوية يجب توافر شرطين، أولهما ضرورة وجود برنامج شامل وضخم للاستثمار يزيد من الدخول بمعدل كبير في الاقتصاد القومي كلّه ومن ثم يزداد الطلب على المنتجات، وثانيهما ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيراً جداً يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة للحجم في عدة مجالات إنتاجيّة[5].

ويمكن القول بأن فكرة التنمية التي تقوم على عملية التغيير الهيكلي التي تقودها عملية التوسع في قطاع التصنيع ظهرت نظرياً لأول مرة في عمل روزنشتاين – رودان، حيث كان يرى أنّ الدورة المُثلى للتنمية تعتمد بشكل أساسي على العلاقات بين وفورات حجم الشركة وحجم السوق، حيث يمكن لقطاع التصنيع أن يكون أكثر إنتاجيّة ومستوى أجور أعلى، ولكن لتحقيق ميزة الإنتاجيّة في هذا القطاع فإن ذلك يتطلّب توفر سوق كبيرة بما فيه الكفاية، ويترتب على ذلك أن القطاع الحديث يتطلّب سوقاً من العمال الذين يكسبون أجراً مرتفعاً بما يكفي لتغطية ارتفاع أسعار السلع في القطاعات الحديثة، ولذلك، ما لم يوجد بالفعل قطاع حديث كبير بما فيه الكفاية، فإن الاقتصاد يظل عالقاً في فخ لا يجد فيه أحدٌ حافزاً للإستثمار نتيجةً لنقص الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب في القطاع الحديث إذا لم يكن هناك طلب، ومن ثم لن يكون هناك عملية خلق للطلب نتيجة لغياب الاستثمارات.

وعلى النقيض من ذلك، هناك نظرية النمو غير المتوازن التي ترجع إلى ألبرت هيرشمان (1958)، إذ رأى أنّه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدد من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو

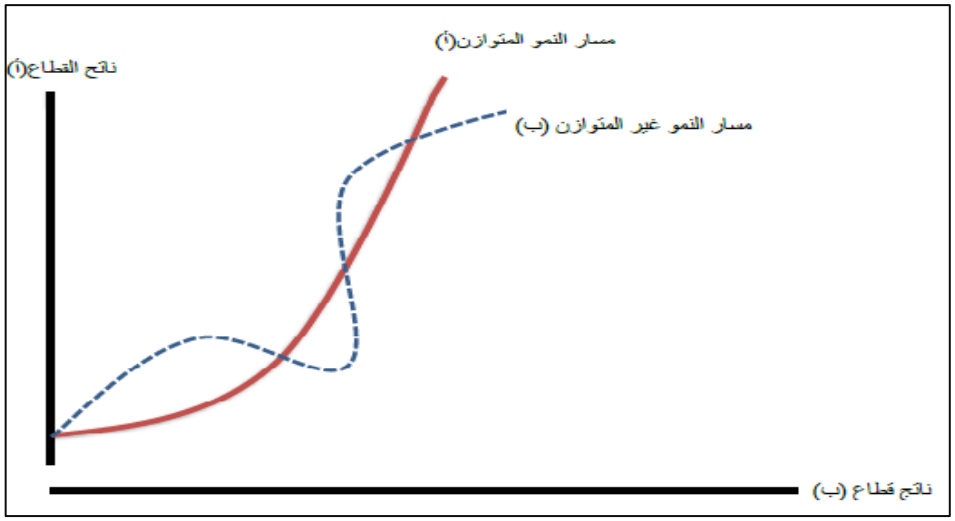
---

[5] عبد الحليم شاهين، (2021)،**"التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص19.

في الاقتصاد كله، ومن ثم فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن بين مختلف المجالات، ولذلك يطلق عليها أيضاً الأسلوب الانتقائي (Selective Approach)[6]، حيث يبيّن هيرشمان أن النمو الاقتصادي عملية يمكن تحقيقها عن طريق إحداث أو خلق ظروف من الضغوط والجهود وحالة عدم الاتزان في الاقتصاد، ومن ثم لا بُدّ أن تتركز الدفعة القوية (المتمثّلة بالحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية) في قطاعات أو أنشطة استراتيجية معينة ذات دور فعّال في تحفيز استثمارات أخرى مكمّله لبعضها بعضاً بدلاً من تشتيتها على جبهات متعددة.

وفي حالة الدول النامية يفضّل استخدام استراتيجية النمو غير المتوازن التي تتناسب مع قدراتها، على الرغم من أن مسار النمو المتوازن أقصر ولكنه يتطلب إمكانات ومستلزمات تفوق قدرات الدول النامية، على عكس مسار النمو غير المتوازن الذي يحقق الهدف وإن كان أطول إلا أنّه أكثر ملائمة لقدرات وأوضاع هذه الدول ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يبين كلّا من مسار النمو المتوازن ومسار النمو غير المتوازن[7].

الشكل (1): مسار النمو المتوازن والنمو غير المتوازن



[6] عبد الحليم شاهين، **" التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2021، ص20.
[7] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، **" التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات الاستراتيجيات - التمويل المشكلات"**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2011، ص 196.

وبحسب هيرشمان فإن عملية المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية تكون على أساس حجم المشاريع التي تحقق أكبر مساهمة في التنمية مقارنة مع تكاليفها، وذلك وفق نوعين من الاختيارات[8]:

- اختيارات بديلة إذ يتقرر اختيار مشروع معيّن على أساس حجم المساهمة في عملية التنمية.
- اختيارات التأجيل يتم ترتيب المشاريع حسب ما أسماه هيرشمان (قوة التأثير التنموي)، الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر، أي هناك روابط أمامية أو روابط خلفية.

وانطلاقاً من نفس التفاعل بين اقتصادات الحجم الكبير في قطاعات التصنيع وحجم السوق، يتخذ هيرشمان موقفاً معاكساً فيما يتعلق بـ "الدفعة القوية"، حيث يرى أن فرص النمو في الدول النامية تنشأ داخليّاً، ويتم ذلك من خلال تركيز الاستثمارات التي تتمتّع بميزة نسبيّة حيث توجد فرص الاستثمار والقدرة على خلق الترابطات الأماميّة والخلفيّة التي تنشأ عندما يؤدي طلب قطاع ما إلى تمكين إنشاء قطاع سابق، على الأقل على مستوى أدنى من الكفاءة، بالإضافة إلى زيادة عائدات الاستثمار على المستوى الكلي، وهذا الاستثمار في قطاع استراتيجي يخلق زيادة في الإنتاجيّة ناتجة عن نمو هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس على انخفاض تكلفته الانتاجيّة ويدفع المنتجين في قطاع ما بعد الإنتاج إلى استخدامه كمدخل لصناعات لاحقة وزيادة الاستثمار، وهذا يترتب على ذلك أن أي قطاع جديد في المرحلة الأولى أو المرحلة النهائية يمكن أن يولد الدينامية نفسها، فينشئ روابط مع قطاعات جديدة، ويتبع نمط نمو غير متوازن من خلال مراحل مختلفة من الاستثمار ويؤدي إلى إحداث اختلالات[9].

ويفسّر هيرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من إختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة، ومايترتب عن هذا الارتباط من وفورات خارجية من شأنها أن تخلق ظروفاً لمشروعات استثمارية جديدة لكي

---

[8] محمد اسماعيل بن قانة، **" اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)"**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 171.

[9] Sandilands, Roger J, (2017), "**Lauchlin Currie and Albert O. Hirschman on Development as a Problem of Decision Making",** University of Strathclyde, Department of Economics Discussion Paper, *17-17*: 1-25.

تستفيد من هذه الوفرات، وهذه المشروعات الثانية التي تستحوذ على الوفرات الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة، تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها مشروعات أخرى.

ويمكن القول إنّ العناصر الأساسية للتمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية المتوازنة والنمو غير المتوازن تتجسّد بأهمية عنصر التصنيع ومحوريته بالإضافة إلى أشكال التدخل لتنجّب الوقوع في فخ عدم التنمية، ففي حالة النمو المتوازن يكون هناك حاجة للتنسيق المخطط على اعتبار أنه لايوجد حافز للاستثمار الخاص في قطاعات التصنيع الحديثة، أما في حالة النمو غير المتوازن فيتطلب الأمر تحديد قطاعات تتمتّع بروابط أماميّة وخلفيّة قوية، وتكون قادرة على المنافسة في المدى القصير، ليصبح قطاع التصنيع محرّكاً لعمليّة التنمية.

2.**نظريات النمو الكينزية والكلاسيكية الجديدة:**

تم تطوير النماذج الرياضية الأولى للنمو الاقتصادي من هارود (1939) ودومار (1946) في إطار كينزي، في حين بدأت نماذج سولو (1957) وسوان (1956) تقليد نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة، وكان الهدف المشترك لجميع هذه النماذج هو فهم آليات النمو من أجل تحديد محدداتها الرئيسية، من الناحية النظرية والتجريبية، والتركيز على محدداتها الرئيسية انطلاقاً من الزاوية النظرية والتجريبية.

وفي إطار هارود – دومار، يشكل النمو دالة لتراكم رأس المال فقط، ويصفه بالعائدات الثابتة على الحجم، حيث يتحدد تراكم رأس المال بعدد من المتغيرات الخارجية، مثل نمو السكان ومعدل الادخار، كما أنّ المدخرات تلعب دوراً مركزياً لكونه يسمح بالزيادة في حجم رأس المال، لذلك فإنّ زيادة المدخرات يعد شرطاً أساسيّاً بالنسبة للدول التي تتمتع بمعدلات إدخار منخفضة، وعلى الرغم من أنّ توافر المدخرات يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو إلاّ أنه ليس كافياً، لذلك يتعيّن تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات لتحقيق العوائد على الاستثمار، وبالمقابل قد يؤدي توافر الشرط الضروري (أي الادخارات) دون ارتفاع مستوى الاستثمار إلى تحفيز في الاستهلاك، فيما يعد سولو (1957) من المساهمين المعروفين

في نظرية النمو الكلاسيكي الجديد، حيث توسّع بنموذجه عن هارود – دومار بإضافة كلٍّ من عامليْ العمل والمتغير التكنولوجي كمتغير خارجي، إلى معادلة النمو.

وعلى عكس المُعامل الثابت وافتراضات العائد الثابت في نموذج هارود – دومر، يُظهر نموذج سولو عائدات متضائلة، ومن ثمّ فإن استثمار رأس المال وحده لم يعد كافياً لتحقيق النمو المستدام، بل أصبح التقدم التكنولوجي العامل الرئيسي في تفسير النمو على المدى الطويل.

وتأتي أهمية العامل التكنولوجي من أنه يسمح بتحقيق زيادة في إجمالي الإنتاج دون أي زيادة في عوامل الإنتاج المستخدمة، وبمعنى آخر تحقيق ناتج أعلى مع كمية معينة من عوامل الإنتاج، ومن ثم فإنه ينقل دالة الإنتاج للأعلى لتظهر مخرجات أعلى بنفس المدخلات أو العوامل المستخدمة.[10]

ولعلّ أحد أبرز أوجه الاختلاف بين النموذجين يتلخّص في الحاجة إلى السياسات، فمن ناحية، الأسواق التنافسيّة، سوف تعمل من خلال الأجور ومعدلات الربح تلقائياً، على توفير الحوافز المطلوبة لاستثمار كل ما هو مطلوب من أجل تحقيق التقارب (المشروط) في نموذج سولو، في حين لا يوجد في نموذج (هارود –دومار) آلية تلقائية تضمن حدوث الاستثمار، لكونه يعتمد بجزء كبير منه على المدخرات الخارجية لاستكمال الاستثمارات المحلية، أي بعبارة أخرى، لا تشكل سياسة سولو أهمية (بعيداً عن تأمين الأسواق التنافسية)، في حين يتعين على حكومات هارود دومار أن تحفز الاستثمار الرأسمالي اللازم، ومن ثم تشكل السياسات أهمية بالغة[11].

[10] Matleena Kniivilä, (2007), ‘’**Industrial Development for the 21st Century: Sustainable Development Perspectives’’**, United Nation, Department of Social and Economic Affairs, P297.

[11] Blattman،J. Hwang, (2007),” **Winners and losers in the commodity lottery: The impact of terms of trade growth And volatility in the periphery 1870-1939**”, journal of development Economic, P156-179.

II. نماذج نمو التغيير الهيكلي:

منذ بداية الثمانينات سعى عدد من نماذج النمو إلى تحليل العلاقة بين نمو الدخل والديناميات القطاعية مع التركيز على التغييرات التي تحدث على صعيد الاقتصاد الجزئي وعلى صعيد القطاعات، ونظرية التغيير الهيكلي ركزت على الآليّة التي تتحوّل بها هياكل الاقتصادات المتخلّفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف، كالقطاع الريفي، إلى التركيز على القطاع الحضري المتمثّل بالقطاع الصناعي والقطاع الخدمي.

يعدّ نموذج لويس **(Lewis)**، الذي ركّز على التغيير الهيكلي، واحداً من الإسهامات الأكثر تأثيراً في اقتصاديات الدول النامية، حيث أنّه خَلُصَ إلى صعوبة تطابق واقع الدول النامية مع التجربة التاريخيّة التي مرّت بها دول الغرب وأهميتها في التركيز على التداخل بين التنمية الزراعيّة والصناعيّة، كونها تتطلّب شروطاً معينة من الصعب توافرها في حالة الدول النامية، كما يعدّ تشينري**(Chenery)** أيضاً من الإضافات المهمّة لنموذج التغيير الهيكلي، حيث قام بدراسة عدد من نماذج التنمية في دول العالم النامي بعد الحرب العالميّة الثانية بشكل بيانات قطاعيّة وسلاسل زمنيّة عند مستويات مختلفة من الدخل، ودراسة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، والتغيّر في طلبات المستهلكين من التركيز الشديد على السلع الضرورية والغذائيّة إلى الرغبة في السلع الصناعيّة والخدمات المتنوعة[12].

وبخلاف نموذج سولو ونموذجي NGT للقطاعين، فإن حصّة القطاعات في الإقتصاد المُقاس، كعمالة أو مخرجات، تتغير محلياً كنتيجة للمنافسة بين القطاعات، وعلاقاتها التقنية وتكوين الطلب، كما أنّ نماذج التغيّر الهيكلي توفّر بعض الأفكار بشأن أثر التكوين القطاعي في نمو الدخل، عندما يتغير هذا التكوين بمرور الوقت.

III. الاتجاهات العصريّة:

قبل السبعينيات من القرن الماضي كان هدف التنمية الاقتصادية هو قدرة الاقتصاد على تحقيق زياده سنوية ومستدامة فى الناتج القومي الإجمالي، ولكن هذا المفهوم الضيّق للتنمية لا يعكس مستوى المعيشة والتحسّن في رفاهية المجتمع،

[12] عبد الحليم شاهين، **مرجع سابق**، ص23.

كما أنّهُ لا يعكس الفروق فى مستويات المعيشة بين السكان وعدم العدالة في توزيع الدخل، ولكن مع بداية السبعينيات تمت إعادة تعريف أهداف التنمية، لتشمل إزالة أو تخفيض الفقر وعدم العدالة فى توزيع الدخول والبطالة، تلا ذلك تغيّر موقف البنك الدولي عندما أعلن فى تقريره عن التنمية فى العالم عام 1991 أن التحدى أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة والتي تتطلب، ليس فقط دخولاً عالية، بل أيضا تعليماً جيداً، ومستويات مرتفعة من الصحة والتغذية، وفقر أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة فى الفرص، وحرية أكثر للأفراد، و حياة ثقافية غنية[13].

لذلك فقد اتخذت الإسهامات في نظريات النمو والتنمية منذ ثمانينيات القرن العشرين عددًا من الاتجاهات المختلفة، مع وجود اثنتين من السمات المشتركة تميزان التغيير النظري المتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية، تتعلّق الأولى بأسس الإقتصاد الجزئي من حيث الجهات الفاعلة المعنية والمؤسسات التي تعمل فيها، أمّا الثانية فتتعلّق بزيادة التركيز على التفاصيل، مثل السياق، والمنطقة، والبلد، بدلاً من التعميمات الواسعة.

فعلي مستوى البناء النظري فإننا نميّز بين ثلاث موجات رئيسية من نظريات النمو في العصر الحديث، حيث تدمج الأولى بين التنمية الاقتصادية ونمو الدخل بمفهوم واحد وهو نمو الدخل، فيما تركز الموجة الثانية التي ظهرت بفضل مجموعة من الاقتصاديين البنيويين، على التغيرات التي تصاحب النمو الاقتصادي، ولا سيما تلك التي تحدث في بنية الاقتصاد، مشيرين صراحة إلى العلاقات بين القطاعات، والديناميات الصناعية، والتغيرات في تكوين المنتج، وما إلى ذلك، وعادة ما تستوعب هذه المجموعة من النظريات التنمية الاقتصادية مع تلك التغييرات الهيكلية، فيما تتألف الموجة الثالثة من مجموعة من النظريات التي تركّز على التغييرات التي تطرأ على المؤسسات التي تحكم الأنشطة الاقتصادية[14].

وقد أوضحت النظريات الحديثة للنمو أنّ عملية التنمية هي عملية ديناميكية، وأنّها لاتعتمد على تراكم رأس المال والعمالة فقط، وإنّما تعتمد إطاراً نظرياً يقوم على تحليل النمو من الداخل، وإدخال العوامل الخارجية فى نماذج النمو

---

[13] هدى علي، **"إقتصاد التنمية من النظريات إلى الإستراتيجيات والسياسات التنموية"**، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مصر، المجلد 20، العدد2، 2018، ص45.

[14] Tommaso Cialiˌ Michele Di Maio, (2013),” **Theoretical arguments for industrialization driven growth and Economic development”**, Working paper seriesˌ SPRU, P15.

ولذلك سُميت بال **(Endogenous Models)**، بالإضافة إلى التركيز على دور الوفورات الخارجيّة في تحديد معدّل العائد على استثمارات رأس المال، مع الإبقاء على الدور المهم الذي تلعبهُ التكنولوجيا في هذه النماذج.[15]

كما ركزت هذه النظريات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدّمة والدول النامية، حيث تعزز هذه النماذج من دور المؤسسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، كما استبعدت تماماً أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بتغييرات خارجيّة وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو.

وقد ظهرت نماذج معاصرة أخرى مثل نظرية فشل التنسيق، والتي تقوم على فكرة أساسيّة، هي أن الأفراد والشركات في سعيهم لتحقيق التوازن لايستطيعون التنسيق بين التوازنات المتعددة للآخرين، حيث تعد المؤسسات غير الكفء وضعف الاستثمار في البحث والتطوير من أمثلة فشل التنسيق، وحل هذه المشكلة يكون من خلال دفعة قوية للاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية والإدارة العامة، وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدة من ناحية أخرى على ضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة فقر التنسيق والوصول إلى للمستوى الأمثل للتنسيق.[16]

وتفسّر هذه النماذج أهمية التصنيع بأنه مصدرٌ للنمو من خلال الآثار الإيجابية لكل من زيادة العوائد بسبب عوامل الاستثمار الخارجيّة أو من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال البشري بالشكل الذي يحقق زيادة في الإنتاجيّة، لكون التصنيع الفعلي هو القطاع الذي يحتمل أن تحدث فيه الآثار التكنولوجية الخارجية الناجمة عن الاستثمار، وحيث يوجد أيضاً حافز أكبر لاستيعاب العمال ذوي المهارات العالية، وحيث يشكل الإنفاق على البحث والتطوير جزءاً رسمياً من النشاط التجاري، لذلك فإنّ التصنيع يعد المحرّك الرئيسي للنمو فقط بشرط أن يكون التصنيع له الخصائص التكنولوجية المتمثلة بتوفر عوامل الابتكار والبحث والتطوير.

---

[15] هدى علي، المرجع السابق، ص46. نقلاً عن:
Meier، G. M، **"The old generation of development economists and the new"**، Frontiers of development economics: The future in perspective، Washington، World Bank/Oxford University Press،2000، (pp. 13–50)،

[16] عبد الحليم شاهين، المرجع السابق، ص27.

المبحث الثاني: التمويل ومحددات النمو الصناعي:

أولاً: التمويل في الأدبيات الاقتصادية:

1. التمويل (مصادره وأنواعه):
2. دور الدولة في تمويل التنمية الصناعية:

ثانياً: محددات تحقيق التنمية الصناعية:

1. دور الاستثمار في تحقيق النمو الصناعي:
2. الصادرات:

ثالثاً: المناطق الصناعية والتنمية الاقتصادية:

مقدمة:

بعد التعرّف على أهمية التنمية الاقتصادية عموماً ولا سيما التنمية الصناعية، لابدّ من التأكيد على أن هذه العمليّة تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات، منها مايتعلق بتوفّر البُنى التحتية للاستثمارات، وهناك عوامل كثيرة أخرى ضرورية لإحداث التنمية مثل تدريب العمال ورفع مستوى التعليم والصحة ...الخ، كل ذلك يتطلب إنفاقاً استثمارياً كبيراً لتنميتها باعتبارها تشكل الشرط الأساسي لعملية التنمية، وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية السير بخطى أسرع، باعتباره يشكّل الركن الأساسي الذي يُعتمد عليه في قيام وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة، وفما يلي سوف نستعرض التمويل وتصنيفاته المختلفة، والطرق المختلفة لتمويل التنمية الاقتصادية عموماً، بالإضافة إلى دور الدولة في التنمية الصناعية بشكل خاص.

أولاً: تمويل التنمية الصناعية (أنواعه ومصادره):

1. التمويل في الأدبيات الاقتصادية:

يشكل التمويل إحدى حلقات التنمية الاقتصادية، مما يعني أن أيّة خطة تنموية يجب أن تتضمّن مصادر تمويلها، وقد أصبح هذا الجزء الحيوي فرعاً مهمّاً وأساسيّاً من فروع العلوم الاقتصادية، وفي مجال التمويل الصناعي تعتبر مشكلة التمويل أحد أهم العوائق التي تعترض طريق الإنماء الصناعي عموماً، وفي مجالات بناء الصناعة وتطويرها من خلال زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير التكنولوجيا الصناعية بشكل خاص، ويعدّ غياب التمويل أو ندرته عائقاً أمام عمليّة التنمية الصناعية، حيث يهدف التمويل إلى نقل مدخرات المواطنين سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين في دولة ما إلى إستثمار حقيقي يهدف على المستوى الاقتصادي الإجمالي إلى خلق التراكم الرأسمالي، الأمر الذي ينعكس بدوره إلى زيادة الاستثمارات التي هي محرك التنمية في كل المجتمعات، أي أنّهُ يؤدي إلى زيادة الكتلة أو القاعدة الرأسمالية

وتوسعها في مجتمع ما، أو إلى زيادة في مخزون المؤسسات الإنتاجية من البضائع والسلع الجاهزة في المخزون أو المواد الأولية اللازمة للإنتاج الفوري.[17]

ومع تطور مفهوم التنمية من معناها الضيّق الذي يركز على النمو الاقتصادي إلى المفهوم الواسع الذي يركز على الأبعا الإجتماعية والبيئية إلى جانب النمو الاقتصادي، كان من الطبيعي أن تزداد الضغوط التمويلية ولاسيما الدول النامية لتلبية احتياجات التنمية، حيث تعدّ ندرة رأس المال من أهم المشكلات التي تعيق عملية التنمية، لأنها تسعى إلى تأمين الأموال من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة التي تستهدفها الخطط الاقتصادية التنموية، سواء من مصادرها الذاتية، أو من حيث الأعباء التي تترتّب عليها من جراء لجوئها إلى مصادر التمويل الخارجيّة.

في البدء لابدّ أن نشير إلى أنّ مفهوم التمويل يعني توفر الموارد الحقيقيّة والنقديّة وتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصاديّة، إذ تعني الموارد الحقيقيّة سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات العاملين في المشروعات الإنتاجيّة، في حين تعبّر الموارد النقديّة عن المصادر التي تحصل عليها الدولة والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقيّة للتنمية الاقتصاديّة، وبناءً على ذلك يمكن تعريف فجوة الموارد التمويليّة بالفرق بين الإمكانات الفعليّة المتحققة من الموارد الحقيقيّة والنقديّة، والاحتياجات التمويلية للاقتصاد، ففي حالة عجز الموارد عن سد الاحتياجات نكون أمام فجوة الموارد التمويلية، والتي عادة ما تأخذ شكلين: محلّي يعرف بفجوة التمويل المحلّي، وخارجي ويعرف بفجوة التمويل الخارجي[18].

هذا وتختلف احتياجات التمويل بشكل كبير بين البلدان والمناطق، ففي حين أن العديد من البلدان قادرة على تعبئة المزيد من المدخرات المحليّة والخاصة من أجل التنمية، لاتزال هناك تحديات لكثير من البلدان، ولاسيما النامية التي تمتلك عادة إمكانات محدودة لزيادة وارداتها وتعبئة مدخراتها المحليّة، ولاشك أنّ تحديد هذه الاحتياجات لأهداف التنمية المستدامة أمر معقّد وغير دقيق بالضرورة، كون عمليّة التقدير تعتمد دائماً على مجموعة من الافتراضات بما في ذلك بيئة الاقتصاد الكلي وطبيعة السياسات التجارية والوطنية والدوليّة، والتقدّم التكنولوجي بالإضافة إلى الآثار المتوقعة

---

[17] محمد رياض الأبرش، **" القروض المصرفية والتمويل الانمائي",** ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية والإجتماعية في سورية، دمشق , 22 شباط 2000, ص2.

[18] ناصري نفيسة، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية"**, رسالة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, الجزائر, 2014, ص94.

للصدمات والضغوط وتغيّر المناخ، وكذلك إلى أي مدى يكون للاستثمارات في منطقة ما آثار غير مباشرة في مناطق أخرى، إضافة إلى أن التقاعس عن العمل أو تأخير الإجراءات قد يكون له تكلفة يجب أخذها بعين الاعتبار.[19]

وعند الحديث عن مصادر التمويل لابد من التطرق للتمويل من جانبين: جانب العرض ويمثله الادخار بمصادره المختلفة وجانب الطلب ويمثله الاستثمار بأشكالهِ المختلفة.

ا. **جانب العرض:** والمتمثّل بجانب الادخار بشقيه الداخلي والخارجي،

حيث يعد الادخار أحد الجوانب المركزيّة لعمليّة التنمية، ولن تجد الدول مفرّاً تتفادى به حالة تدني مستويات المعيشة دون خلق فوائض لغرض الاستثمار، ويمكن اتخاذ الادخار الحقيقي مقياساً للمستوى الفعلي للادخار في هذه الدولة أو تلك بعد أخذ معدّل اهتلاك رأس المال المنتج وحجم الاستثمارات الموظفة في رأس المال البشري، وفي هذا السياق فإن النظرية الاقتصادية تكشف أن صافي الادخار الحالي ينبغي أن يكون معادلاً للتغير المحتمل في الرخاء المستقبلي[20].

1) **الادخار الداخلي:**

يتشكل من الادخارات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن أن تكون اختيارية بواسطة قطاع الأعمال أو القطاع العائلي، أو قد تكون إجبارية بواسطة الدولة والمتمثلة بالضرائب والرسوم والتضخّم النقدي أو التمويل بالعجز.

❖ ادخار القطاعات الأهلية والشخصيّة (القطاع العائلي):

تلعب الأُسر عدداً من الأدوار المهمة في الاقتصاد، لأن أفرادها مستهلكون للسلع والخدمات النهائية، ومقدمون لخدمات العمالة ومتلقون لدخل العمل، ومالكون لأعمال تجارية، بالإضافة إلى كونهم مصدراً للادخار لتمويل الاستثمار، ويمثل ادخار القطاع العائلي الفرق بين دخول الأفراد وإنفاقهم الخاص على الإستهلاك، أي الفرق بين الدخل التصرفي ومجموع الإنفاق على مختلف أوجه الاستهلاك، ويعد نوعاً من أنواع التمويل الذاتي لأن العائلات تعتمد على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما بحوزتها من مدخرات، أي أن مصدر هذا النوع من التمويل هو الدخل،

---

[19] United Nations Development Program (UNDP), Financing the 2030 Agenda, 2018.

[20] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، **" أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين"**, الطبعة الأولى, 2008, ص36.

حيث إنّه كلما ارتفع الدخل تزيد معه الكمية المدخرة ومن ثم الكمية المخصصة للتمويل، حيث يقوم القطاع العائلي بتوجيه مدخراته واستخدامها في إنشاء رأس مال طبيعي خاص بهم، مضحيةً باحتياجاتها الاستهلاكيّة.

غير أن المشكلة الأساسيّة في هذا النوع من الادخارات في الدول المتخلفة أنها ضئيلة بحيث لاتُساهم في استثمارات البنية الاقتصادية، حيث إن انخفاض الدخول يجعل من القسم الأكبر منها يذهب إلى الاستهلاك لاشباع الحاجات الأساسيّة، ومن جهة أخرى فإن القسم الأكبر من الدخل القومي يذهب إلى فئة المُلاك والتجار والتي يغلب النمط التفاخري على استهلاكها، بالإضافة إلى ميلها إلى الاكتناز بالمجوهرات والمباني العقارات الفاخرة، ومن ثم زيادة دخولها لاتنعكس على زيادة إدخارها.

- ادخارات قطاع الأعمال:

يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات الزراعيّة والصناعية والتجارية أو ذات الطابع الخدماتي، سواء كانت ذات طابع عام أو خاص من أرباحها، في زيادة الاستثمار في القطاع نفسه، أو على مستوى قطاعات أخرى منتجة، ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة، فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وغير منتظمة يترتب عنها زيادة في الادخار لهذه المؤسسات وهذا في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد والركود الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن فعالية هذا القطاع في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في أغلب الدول النامية تعد متواضعة مقارنة بمساهمة القطاع العائلي، ويعود ذلك إلى ضعف حجم قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص، حيث إنّ الأموال المدّخرة لا توجّه بالضرورة إلى الاستثمار، وإنما تدخر لمواجهة ظروف طارئة ولتعزيز عملية التوزيع في حالات انخفاض الأرباح في حالة القطاع الخاص، أمّا في القطاع العام الذي يعاني من انخفاض في الكفاية الانتاجيّة لأنه يُقدِم على الاستثمار في المشاريع التي لاتستهوي القطاع الخاص باعتبارها لاتستهدف الربح، فينعكس الأمر سلباً على حجم الفوائض الإنتاجية والمدخرات.

❖ ادخارات الموازنة العامة (القطاع الحكومي):

تعبّر المدخرات الحكوميّة عن الفرق بين نفقات الدولة وإيراداتها، فإيرادات الدولة تتمثّل في حصيلة الضرائب والتي تعد شكلاً من أشكال الادخار الإجباري على اعتبار أنها اقتطاع نهائي من جانب الدولة كنسبة من دخول الأفراد والمؤسسات، في حين تتمثّل النفقات الحكومية بشكلين، أولها الإنفاق العام أو ما يسمى الاستهلاك العام الذي تقدّمه الحكومة من خدمات عامة، والثاني يتمثّل بالإعانات الحكوميّة وأشكال الدعم التي تُقدّم للمشروعات والأفراد.

وبعد التعرّف على أهم مصادر التمويل المحلي، لابدّ من التعريف بأبرز المشكلات والعقبات التي تعترض التمويل المحلي، أهمها[21]:

- التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى حرمان الدولة من مبالغ كبيرة تساهم في رفد الاستثمار في جميع المجالات.
- عدم الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض، كما تقيد حريتها بالرقابة على ميزانيتها وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة.
- صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالباً ماتتناسب عكساً مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

2) جانب الطلب: المتمثّل بالادخار الخارجي (الاستثمار الأجنبي):

يعد هذا المصدر متمماً للمصادر الداخليّة ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه يأتي كرافد للادخار المحلّي ليدعم عملية التنمية ويزيد من معدّل النمو ويُسرّع خطا التنمية، حيث تعاني الدول النامية في معظمها من فجوة الموارد والمدخرات

[21] زازة جوهرة، **" الإعتماد على مصادر التمويل المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية – عرض تجربة الهند"**، جامعة الجزائر، العدد2، 2018.

المحليّة وعدم قدرة هذه المدخرات على القيام بعمليّة التنمية، ويشكّل الاعتماد على الموارد الخارجيّة الاستثمار الثابت وبوجه عام التنمية الاقتصاديّة سِمه بالغة الأهميّة ولاسيما في اقتصادات البلدان الأقل نمواً.

فعلي الرغم من أن الموارد المحليّة اللازمة للاستثمارات العامة والخدمات تكتسي أهميّة بالغة لتحقيق أهداف التنمية وسد فجوة التمويل الإنمائي وتخفيف الضغط على الَديْن العام في البلدان الأقل نمواً، لكن استمرار حالة العجز الهيكلي ومشاكل موازين المدفوعات يزيد من حاجتها إلى الاستعانة بالموارد الخارجيّة، بحيث تتوقف وتيرة تنفيذ أهداف التنمية، وتحقيق نتائج محققة، على وجود حالة من التآزر بين الموارد المحليّة والخارجيّة[22].

ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أنّ معظم بلدان العالم، سواء كانت المتقدّمة منها أو النامية، قد لجأت إلي أسلوب التمويل الخارجي في بدايات مراحل التنمية الاقتصادية نتيجة نقص المدخرات المحلية، وتأخذ التدفقات الدولية للموارد الماليّة شكلين أساسيين هما[23]:

- الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة: المتمثّلة بالملكيّة الكاملة أو الجزئيّة للمشاريع عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى.
- مساعدات التنمية العامة والخاصة (المساعدات الأجنبية): التي تشمل المنح الرسميّة والهِبات والقروض التي تتضمّن امتيازات سواء أخدت شكلاً نقدياً أو شكلاً آخر، والتي لها أهداف واسعة لنقل الموارد من الدول المتقدّمة إلى الدول الأقل نمواً، سواء للتنمية أو لتوزيع الدخل.

وتختلف نسبة مساهمة كل شكل من أشكال التدفقات الدولية للموارد المالية باختلاف درجة النمو للدول، ففي حالة البلدان الأقل نمواً تبقى المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر تدفق مالي خارجي، بينما يسير الاستثمار الأجنبي المباشر في مسار تصاعدي مع بداية الألفية الجديدة وعادة ما يكون أكبر من التدفقات الخاصة الأخرى بالنسبة للدول النامية، أمّا التحويلات المالية فهي تشكل أيضاً تدفقات خارجية خاصة مهمة لهذه المجموعة من البلدان، مما يجعلها مصدرًا

---

[22] الأونكتاد,تقرير البلدان الأقل نمواً, 2019, ص26.

[23] إبتهال قابقلي, **"الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)"**, رسالة دكتوراه, جامعة تشرين, ص37، 2014.

للتمويل قابلًا للاستمرار، ولاسيما إذا كان من الممكن توجيهها إلى الاستثمار بالشراكة مع التدفقات المحلية والخارجية الأخرى[24].

3) **المصادر غير التقليدية للتمويل:**

بالإضافة للمصادر التقليدية السابقة، توجد مصادر أخرى للتمويل أكثر تطوراً وإبداعاً تشمل التمويل المختلط الذي يقوم على المزج بين التمويل العام الميسّر والتمويل العام أو الخاص غير الميسّر المختلط، السندات الخضراء والزرقاء حيث يتم إصدار السندات في أسواق رأس المال المحميّة والدوليّة لتمويل البنية التحتيّة المتوافقة مع المعايير البيئيّة، وأدوات التمويل الإسلامي كالسندات الإسلامية والصكوك، بالإضافة إلى خطط الضمان المصممة للتقليل من المخاطر، وكذلك عقود قروض تتضمّن إسقاط خدمة الدَيْن تلقائيّاً عند حدوث صدمات كبيرة، وخطط التأمين ضد الطقس والكوارث وغيرها[25].

كما سعت مؤخراً العديد من الدول النامية إلى توسيع نطاق أسواق الديون المحليّة، وفي بعض الحالات أسواق الديون دون السياديّة (البلديات)، حيث مكنت هذه التطورات البلدان من تأمين الموارد بسرعة وبدون شروط وعلى نطاق واسع لتمويل تنميتها، كما ساعدت أسواق الديون المحليّة على تطوير الأسواق الماليّة المحليّة وتعبئة المدخرات المحليّة لتمويل نفقات الدولة، بالإضافة إلى أنّ الأصول الماليّة العالمية أضحت مصدراً لتمويل التنمية المستدامة، كما ظهرت العديد من مبادرات "التمويل المستدام" وتوسعت خلال السنوات الأخيرة، حيث يتمثّل التمويل المستدام بالاستثمارات الخاصة التي تخضع لإعتبارات اجتماعيّة أو بيئيّة أو تنمويّة، كما وسّعت الجمعيّات الخيريّة أيضاً من أنشطتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي خلال السنوات الأخيرة وأصبحت شريكاً رئيسياً في وكالات التنمية الثنائيّة والمتعددة الأطراف التقليديّة.[26]

ويوضّح الشكل التالي مصادر التمويل الخارجيّة للتنمية في الدول النامية بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[27]

---

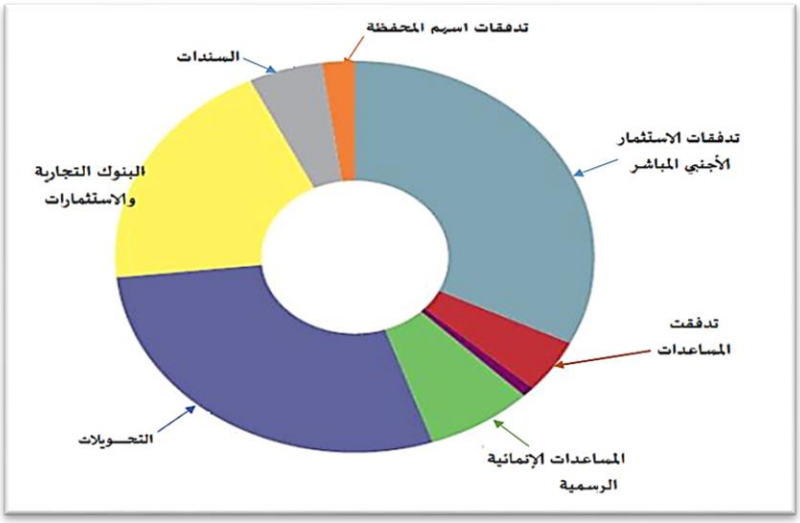
[24] UNCTAD, "**financing for development"**, No.20, June2015, P7.

[25] UNDP,2018m

[26] أشرف العربي, **" التخطيط وتمويل التنمية: حالة مصر"**, المجلّة المصريّة للتنمية والتخطيط, مصر , 2019, ص135.

[27] UNDP, "**Financing the 2030 agenda**", Jan2018, P23.

الشكل (2): التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 2016.



* المصدر: UNDP،2018

II. دور الحكومة في تمويل التنمية الصناعية:

للحكومة دور مهم وأساسي في التمويل وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وتوجيهه إلى الصناعات المختلفة ضمن أولويات خطط التنمية الصناعية بما يضمن تحقيق التطور الصناعي، وبذلك تستطيع الحكومة لعب هذا الدور بأدواتها المختلفة في إدارة السياسات الاقتصادية، ويكمن دور الحكومة الحديث في توفير البنية الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع الأفراد، وأصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الصناعية وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين.

عندما تتوفر جميع العوامل المساعدة، بما فيها التمويل اللازم للقطاع الصناعي، وإبرام الاتفاقيات الثنائية للتصدير والاستيراد، تترك بعد ذلك عملية تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية للأفراد والشركات، وتلجأ حكومات بعض الدول إلى مساعدة المصانع الصغيرة عبر قنوات استشارية عديدة منها الاقتصادية والفنية والإدارية وذلك على النحو التالي:

1- الاقتصادية: حيث تقدم المشورة حول موقع المشروع ورأس المال وتوفر الأسواق لتسويق الإنتاج ومنح التمويل إذا اقتضى الأمر وتحسين أداء المشروع.

2- الفنية: هي مشورة تتعلق بالآلات وتخطيط وبناء المصانع.

3- الإدارية: تشمل التدريب للعمال والفنيين وتأهيلهم ورفدهم بخبراء أجانب عند الضرورة بهدف رفع كفاءتهم وإكسابهم مزيداً من الخبرة النظرية والعمليّة.

وهناك شكل آخر من أشكال المساعدة من جانب الحكومة يتمثّل بالمساعدات المالية ويبرز هذا الدّور عندما تبدي البنوك التجارية عدم رغبتها في التعامل مع المؤسسات الصناعية الصغيرة مفضّلة التعامل مع المؤسسات الكبيرة بسبب قلّة المخاطر، ويمكن لهذه البنوك أن تخفض شروطها في حال ضمان الحكومة لأيّة خسارة وتشّجعها لإقامة مؤسسات جديدة متخصصة وإقامة شركة لضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة.

<u>ويمكن للحكومة أن تدخل بطرق مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:</u>

- التدخل المباشر: يتلخّص بتمويل مشروعات القطاع العام والمساهمة بمشروعات القطاع الخاص، وتأسيس المشروعات والاكتتاب بأسهمها، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتكوين المدخرات المحليّة.
- التدخل غير المباشر: من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للأوضاع النقدية وتحديد أسعار رمزية لبعض مدخلات الإنتاج المحليّة ذات العلاقة بالبنية التحتية كالكهرباء والأرض وغيرها وجعلها مجانيّة.

ومن ثم فإن حل مشكلة التمويل حلاً جذريّاً يتطلّب تكثيف مصادر التمويل الجديدة، وإقامة هياكل اقتصادية تسمح بتنمية الفائض الاقتصادي، على أن يتضمّن الهيكل قطاع صناعات تحويليّة كبيرة الحجم، يرتبط بموارد وقوى الإنتاج المحليّة، وتقليص الاستهلاك وزيادة المدخرات وتعديل هيكل تخصيص الموارد لمصلحة الصناعات الإنتاجيّة، والاعتماد على الموارد الداخليّة وتنظيم الإنفاق القومي، وهذا يعني بأنّه لولا تدخّل الدولة المُباشر عبر سياستها الصناعيّة لما تسنّى لهذا المستوى الصناعي العالمي أن يتحقق، وإذا كانت النتيجة صحيحة على وجة العموم.

ثانياً: محددات النمو الصناعي:

يعد النمو الصناعي ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج وخلق الرفاهية ويتأثر النمو الصناعي بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها تأثير مباشر في رفع معدلاته، بما يخدم عملية التنمية الصناعية من خلال تخصيص الموارد التي تتجه باتجاهاتها الصحيحة في خدمة النمو الاقتصادي والصناعي، ومن هذه العوامل الاستثمار الأجنبي وحجم الصادرات ومعدلات تشغيل الأيدي العاملة بالإضافة إلى حجم الإنتاج الصناعي، وفيما يلي سوف نسلط الضوء على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الصادرات.

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تشير مسيرة التطور التاريخي للتصنيع إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد واكب حركة الثورة الصناعية باتجاهاتها المتعددة الأبعاد، حيث إن الثورة الصناعية لم تقتصر على عملية الإنتاج الصناعي بل إن حركة التجارة الدوليّة التي فرضتها ضرورات انفتاح الأسواق والتطور باتجاه الحرية التجاريّة لعب أيضاً دوراً كبيراً في تطوير التصنيع وزيادة حجم الإنتاج الصناعي الذي تحقق بفضل إنجازات الثورة الصناعية، هذا التطوّر على مستوى الإنتاج الصناعي خلق فائضاً عن حاجة السوق المحليّة وبات من المهم والضروري البحث عن أسواق خارجيّة لتصريف الإنتاج الكبير، وبناءً على ذلك فقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام بوصفهِ مصدراً خارجيّاً للتمويل مكمّلا للمصادر المحليّة التي غالباً ماتعاني من الندرة ولاسيما في حالة الدول النامية، بالإضافة إلى كونه مصدراً بديلاً عن القروض والتي غالباً ما يتم اللجوء إليها نتيجة ضعف المدخرات المحليّة، وكذلك يعد وسيلة مكملة وطريقة فعّالة لجذب الكفاءات عن طريق نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية، فضلاً عن المهارات التنظيمية والإداريّة وشبكات التسويق التي على أساسها بنيت التحالفات والشراكات بين الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك إمكانية الاندماج في شبكات الإنتاج العالمي.[28]

[28] ضحى أحمد, هيثم سعيد، **" محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدّة (1990 – 2010)"**, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة، المجلد 6، العدد 11، 2014، ص6.

وحول الآثار الإيجابيّة للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك إجماع على التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو وتطور الدولة المستقبلة، والتي تقدم لها الفوائد المحتملة والمتمثلة لأنه يشكل مصدراً للتمويل الخارجي، ودوراً كبيراً في زيادة الإنتاج والعمالة في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك سيكون له تأثير إيجابي من خلال زيادة الصادرات لكونه يستهدف الأسواق الخارجية، كما أنّه يمكّن من خلال الروابط الإنتاجية مع الاقتصاد المحلي من تعزيز الإنتاج والعمالة، بالإضافة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتدريب الموارد البشرية وتطوير المشاريع المحلية.

من جهة ثانية، فإن الاعتراف بالفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، دفع بالحكومات إلى تصميم السياسات لجذب هذا النوع من الاستثمار، وعليه يمكن تقسيم السياسات العامة التي تهدف إلى تشجيع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع من السياسات هي:[29]

- السياسات السلبية: يقتصر دور هذه السياسات على إنشاء أطر مؤسسية تسهل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد الحكومة ظروف الاقتصاد الكلي الحالية والإطار المؤسسي ومناخ الأعمال والمزايا النسبية المتمثلة بقرب الأسواق ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية كافية لجذب هذا النوع من الاستثمار ولا يرى ضرورة للتدخل بشكل كبير في العملية، أي أن هذا النوع من سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتكامل بالضرورة مع سياسة التنمية الإنتاجية للبلد، ويُقاس نجاحها أساسًا بحجم الاستثمار.
- السياسات النَشِطة: تهدف هذه السياسات إلى مشاركة الحكومة في تهيئة الظروف لجذب الاستثمارات التي تتوافق مع الأهداف المختارة لاستراتيجية التنمية الوطنية، أي يتم تصميم السياسات بالشكل الذي يُفضي إلى جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى إمكانية توليد فوائد كبيرة للاقتصاد في المستقبل، ولتنفيذ هذا النوع من السياسات غالبًا ماتقوم البلدان بإحداث وكالة لترويج الاستثمار تتولى مهمّة تحقيق الأهداف المقترحة.

[29] Ramón Padilla Pérez, **"Strengthening value chains as an industrial policy instrument- Methodology and experience of ECLAC in Central America",** (ECLAC), Chile, July 2014, P62.

- السياسات المتكاملة: يتطلّب هذا النوع من السياسات قيادة حكومية للقيام بعملية التوفيق بين سياسات جذب الاستثمار والتنمية في البلاد، بحيث تعمل على إيجاد أكبر قدر ممكن من التوافق بين أهداف التنمية الوطنية ومتطلبات الشركات لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعبارة أخرى استغلال الظروف التي تجعل بلدًا ما جذابًا للمستثمرين وكذلك الاستفادة القصوى من الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي حالة الدول النامية، فإن المهمة الأكثر إلحاحًا للتصنيع تتمثّل بالقدرة على جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الكثيف العمالة والموجّه نحو التصدير، الأمر الذي يتطلب خطوات جريئة وإشارة واضحة، مدعومة بفهم شامل للسوق العالمي ومتطلبات المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى خلق مناخ استثمار أفضل والذي يتطلب بيئة سياسية مفتوحة ومستقرة وتخفيض تكاليف العمل على جميع الجبهات.

ومن المتعارف عليه في النظريّه الاقتصاديّة أن العائد على الاستثمار في الاقتصادات الفقيرة التي تعاني من ندرة رأس المال سيكون أعلى منه في الدول الغنية، كما أن الصادرات العالمية وأسواق رأس المال من حيث المبدأ تكسر القيود التي تفرضها الأسواق المحلية والمدخرات الوطنية، ومن ثم يجب أن ترتفع معدلات الاستثمار في الاقتصادات الأكثر فقراً، وعلى المدى الطويل مع نمو رأس المال للفرد، يجب أن يرتفع الدخل للفرد في البلدان النامية إلى مستويات الاقتصادات الأكثر ثراءً في العالم ، وهذا ما يسمى " التقارب المشروط" ، وفي هذا الجانب يكمن انفراد التصنيع بعمليّة التقارب كونهُ يمثّل الاستثناء لهذه القاعدة، حيث أشار بعض الاقتصاديين، أمثال داني رودريك أنه منذ عام 1960، إلى ارتفاع الناتج لكل عامل في التصنيع إلى مستويات الاقتصاد المتقدم، بغض النظر عن العوامل الخاصة بكل بلد أو العوامل الإقليمية، وفي الوقت ذاته فإنّ هذا " التقارب غير المشروط" ليس سمة من سمات الزراعة أو الخدمات، هذا الأمر في التصنيع يلقي بظلاله على جانبين من جوانب النمو على مستوى الاقتصاد كله، الأول يتعلّق بمعدّل نمو الإنتاجية داخل التصنيع نفسه والتي تلعب دوراً كبيراً في نمو الإنتاجية الإجمالية على حجم قطاع التصنيع، والجانب الآخر يتمثّل بأثره على التغيير الهيكلي في التصنيع.[30]

[30] Carol N ،John P and others، "**Made in Africa - Learning to Compete in Industry**"، Brookings institution press

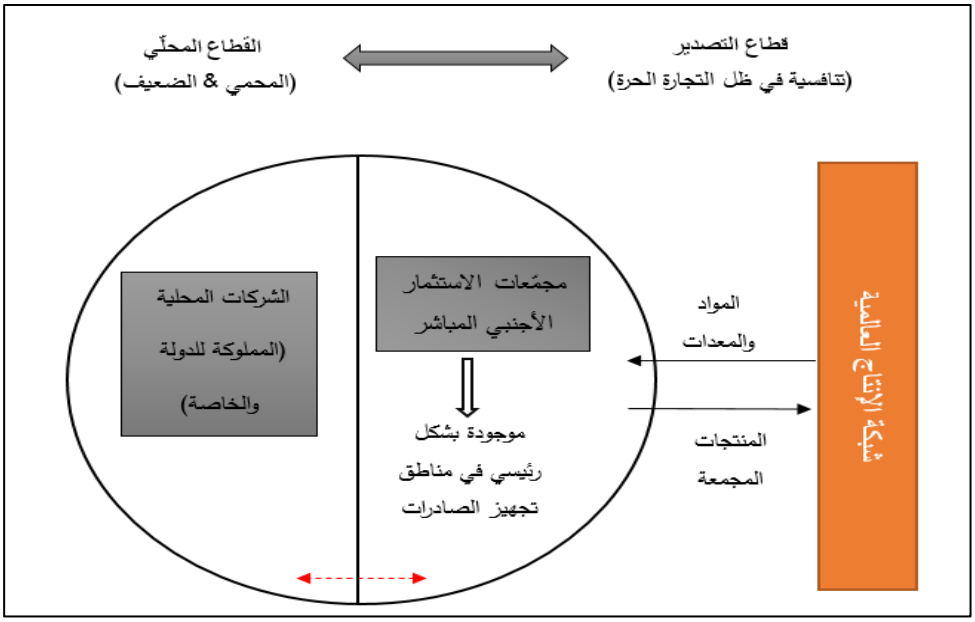
وعن دور الشركات المحليّة في عملية التنمية، يمكن القول بأن هذه الشركات لديها أيضًا دور مهم ومكمل للغاية لتلعبه في عملية التنمية الصناعية، من خلال ضلوعها بالوظيفتين التاليتين في عملية التنمية:[31]

- تعد الشركات المحلية وسيلة لنشر العمالة والدخل، لذلك فإن إبداع الشركات المحلية يوفر مصدراً للنمو، ولضمان ذلك يجب على الحكومة الاستمرار في توفير بيئة عمل منفتحة وشفافة، إلى جانب ذلك هناك دور مهم آخر حيث أن الدخل والاستثمار الناشئ عنه لا يبقى مع المتلقين الأوليين – أي العاملين الذين ينفقون الدخل– حيث سيتم إنشاء طلب محلي إضافي ناتج عن الإنفاق المشتق، وهذا مايسمى التأثير المضاعف الذي يُحفّز من خلال تطوير الشركات المحلية، وبهذه الآليّة يتم نشر التأثير الأولي لاستلام النقد الأجنبي إلى شريحة أوسع من السكان.
- تلعب الشركات المحلية دوراً داعماً لكل الصناعات، ففي حين أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كلّي قد يجعل عمليّة التصنيع رهينة هذا الاستثمار، إلا أنه يمكن للشركات المحليّة أن تلعب دور حلقة الوصل بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة روابط إنتاجيّة معها، وإذا ما تم تنفيذ هذه السياسة بنجاح، فستخلق آلية لنقل المعرفة الدولية للإنتاج والإدارة إلى القطاع المحلي، وكما هو موضّح في الشكل (3) التالي الذي يبيّن طبيعة التشابكات بين الشركات المحليّة وشركات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والعلاقة مع شبكة التجارة العالميّة من جهة أخرى.

الشكل (3): العلاقة بين الشركات المحلية وشركات الاجنبيّة وشبكة الإنتاج العالمية

Washington، 2016، P21.

[31] **"Vietnam's Industrialization Strategy in the Age of Globalization"**, National Economic University (NEU)/Japan International Cooperation Agency (JICA), May 26, 2003, P16.



*Resource: **"Vietnam's Industrialization Strategy in the Age of Globalization",** Previose resource, P18.

2. الصادرات:

تشير العديد من الدراسات إلى أنّ الصادرات هي المفتاح الرئيسي لبدء عمليات النمو الاقتصادي والتنمية لاسيما في الدول النامية، من خلال تأثير نمو الصادرات على الهيكل الإنتاجي للبلد المصدر، فضلاً عن الإسهامات المتزايدة للصادرات في الدخل القومي.

تمثّل الصادرات بالمعنى الضيّق قيمة مايتم بيعه من السلع إلى بقية دول العالم الخارجي لتحقيق زيادة في الدخل القومي، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة، كما أنها تمثل طلباً للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، أمّا بالمعنى الواسع فهي تمثل قيمة كل مايتم تصديره من سلع وخدمات ورؤوس أموال إلى بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي، وعليه فإن زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا بدوره يزيد من مستوى الدخل وبشكل أكبر عن طريق مضاعف.[32]

[32] فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، **" دراسات متقدّمة في النظرية الاقتصادية الكلية"**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015، ص14.

إنّ سياسات التحول في هيكل الإنتاج القومي وعمليّة إحداث التغير الهيكلي تتم من خلال الإحلال المستمر لتركيبة الصناعات ولمكونات سلة الصادرات على نحو ديناميكي عبر الزمن من خلال منظور تنموي، حيث تجري من خلاله عملية الموائمة بين التطورات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل، والذي يقوم على التخلّص تدريجياً من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة وأكثر تقدماً في السلم التصنيعي، ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية والإقليمية، أي خلق هيكل إنتاجي متنوع الأنشطة ومتعدد القطاعات والفروع، تلبي متطلبات السوق المحلية من جهة وتقود إلى اتساع هيكل الصادرات وإعادة هيكلتها من جهة أخرى[33]، وهذا يؤكد أهمية الصادرات الصناعية وأهمية التركيبة الهيكلية لها في إحداث التغيير الهيكلي على مستوى الاقتصاد كله.

وفي سياق العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فقد أشار الفكر الاقتصادي بمدارسه المختلفة إلى أهمية إسهام التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والواردات، في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دورها في زيادة كفاءة توزيع الموارد الانتاجية وضمان الاستخدام الأمثل لها، ومايُنتج عنها من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما شددت العديد من الأفكار في الفكر الاقتصادي على أهمية النشاط التصديري بكونه ركناً أساسيّاً في عمليّة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

ثالثاً: دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية:

يسعى الأكاديميون وواضعو السياسات والحكومات باستمرار إلى تطوير أدوات وسياسات لتعزيز التنمية الاقتصادية، ولعلّ إحدى السياسات المقبولة على نطاق واسع للتنمية الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد المعاصر هي "نظرية الكتلة"، فبعد أن أبرز مايكل بورتر في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" أهمية المجموعات الإقليمية للصناعات ذات الصلة في القدرة التنافسية للدول والمناطق، ومنذ ذلك الحين نمت شعبية نظرية الكتلة وتم بحثها وتنفيذها في مجموعة واسعة من المجالات والصناعات، حيث يوفر تطبيق "نظرية الكتلة" نهجاً لتحقيق نتائج أفضل بمدخلات غير متغيرة أو

[33] سليمان عثمان, محمد صقر، **" التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية"**، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (6)، 2014، ص9.

مماثلة، لتوفير فهم أفضل للاقتصاد ولتحسين كفاءة الصناعة المستهدفة[34]، وفي الاقتصاديات المعاصرة تعد المناطق الصناعيّة أحد الأشكال الحديثة من أشكال "الكتلة".

بدايةً لابدّ من تحديد مفهوم المدينة الصناعية من خلال التعريف الدقيق أو من خلال المفاهيم المختلفة اعتماداً على المكان والظرف التي نشأت فيه، فقد حظيت المدن الصناعية الكبرى، انطلاقاً من الأهمية التي تحتلها، بعدد من التعريفات التي تنسجم مع طبيعة هذه المدن والغاية التي أنشئت من أجلها، فقد عرف (W. Bredo) المدينة الصناعية بأنها: "عبارة عن قطعة شاسعة من الأرض مقسّمة إلى أجزاء ومطورة وفقاً لمخطط شامل، تستغل مجموعة من المشاريع الصناعية، ويشتمل هذا المخطط على احتياطات مفصلة للشوارع والطرق ووسائل المواصلات وتمديدات المنافع (شبكات البنية التحتية) وكذلك يمكن أن يشتمل على مباني صناعية للبيع أو التأجير"، أمّا الأمم المتحدة فقد حددت المنطقة الصناعية بأنها "مجموعة مخطط لها من الشركات، تقدم مباني المصنع القياسية التي أقيمت قبل الطلب ومجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق لشاغليها"[35]، وبشكل أكثر تفصيلاً فإن المدن الصناعية تسمى كذلك بالمجمع الصناعي أو المستعمرة الصناعية والتي هي قطعة أرض تتبع لهيئة عامة أو خاصة تتولى تنميتها وفقاً لخطّة معينة، حيث تقسم هذه الأرض إلى أقسام صغيرة تُبنى عليها مباني عادية للمصانع أو مباني خاصة وفقاً لمواصفات الذي سيشغلها.

تم الترويج للمناطق الاقتصادية (المجمعات الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمجمعات الصناعية البيئية، ومجمعات التكنولوجيا، ومناطق الابتكار) باعتبارها استراتيجيات حجر الزاوية للتنمية الإقتصادية في البلدان في جميع أنحاء العالم، وبدأ يكتسب مفهوم المنطقة الصناعية مزيدًا من القبول على مستوى العالم، بعد اكتشاف العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم المزايا التي توفرها المناطق، وبدأت تحاول استغلال إمكاناتها لتحفيز التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي كونها تمثّل وسيلة لخلق بيئات خاصة مواتية للأعمال التجارية في الاقتصادات، كما أنّ الحكومات بدأت تستخدمها وسيلة لجذب الاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع بميزة نسبية واضحة، أو طريقة لزيادة القيمة المضافة

[34] Tracey Lines and Richard Monypenny, "**Industrial Clustering**", Correspondence to Associate Professor Richard Monypenny School of Business, James Cook University, 2018, P4.

[35] Basanta Sarma, "**Industrial Land Scape of North – East India**", New Delhi, 1993, P130.

في أنشطة التصدير[36]، والأساس المنطقي لعمل هذه المناطق يقوم على إزالة بعض "القيود المُلزمة" المعوقة للنمو الاقتصادي، وتتراوح هذه القيود من الأنظمة التنظيمية والبنية التحتية إلى الخدمات اللوجستية للأراضي والتجارة، لذلك فإن المناطق الصناعية قادرة على التغلّب على هذه القيود في إطار بيئة خاضعة للرقابة، وتجربة بعض الإصلاحات، أو سياسات جديدة ومقاربات جديدة، إضافةً إلى خلق حوافز للشركات والمستثمرين التي قد لا يتم جذبها بطريقة أخرى، وقد لعب هذا النهج دورًا محفزًا مهمًا في النمو الاقتصادي السريع والتحول في العديد من بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع تزايد القلق بشأن تغير المناخ العالمي والاستدامة البيئية، وقد بدأ اتجاه جديد للمناطق الصناعية نحو النهج الأكثر شمولاً وتكاملاً يكتسب زخمًا.

ونظراً لمحدودية الموارد والقدرة على التنفيذ، لا تستطيع البلدان النامية في كثير من الأحيان خلق بيئة الأعمال، أو بناء البنية التحتية التمكينية على الصعيد الوطني دفعة واحدة، الأمر الذي يجعل من التدخلات المستهدفة أو النهج التجريبي ضرورية ولاسيما في المراحل الأولية، لكون المناطق الاقتصادية الخاصة تستطيع إنشاء بيئة أعمال أفضل في منطقة محدودة جغرافيًا، وذلك من خلال إطار قانوني وتنظيمي أكثر ليبرالية، وخدمات عامة فعالة، وبنية تحتية أفضل داخل المنطقة، بما في ذلك تحسين الطرق والطاقة والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، حتى إن بعض مناطق الجيل الجديد أصبحت محركات التنمية الخضراء والمدن الصناعية البيئية[37].

وفي الأدبيات الاقتصادية اختلفت الآراء حول المناطق الاقتصادية الخاصة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى النتائج المختلفة لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة في بلدان أو اقتصادات مختلفة، ففي حين ينظر إليها البعض على أنها استراتيجية دون المستوى الأمثل أو ثاني أو ثالث أفضل الخيارات للتنمية، وأنّها تستفيد من القليل، وتشوه تخصيص الموارد، في حين يعتقد البعض الآخر أن نجاح المناطق يقتصر على ظروف محددة في أفق زمني محدود، في الوقت نفسه تُظهر أبحاث أخرى أنه يمكن للمناطق الاقتصادية أن تُحسّن الرفاهية الاجتماعية الشاملة في ظل ظروف معينة، وتسهم في

[36] Cirera, X and Lakshman, R, (2014) , "**The impact of export processing zones on employment, wages and labor conditions in developing countries**", London: International Initiative for Impact Evaluation, P31.

[37] Douglas Zeng (2017), "**Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience"**, PEDL Synthesis Paper Series, No1.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنويع الصادرات حيث أظهرت الأبحاث التجريبية أن العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة قد اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر، وولدت وظائف وصادرات، وأظهرت تأثيرًا إيجابيًا هامشيًا للتكلفة والعائد.

بالإضافة إلى ذلك، يُسلّط النموذج الاقتصادي الأساسي، لإنشاء المناطق الصناعيّة، الضوء على آثارها وتداعياتها بالنسبة للاقتصاد المحلّي، والتي تتمثّل بتأثيرات تعليمية على الشركات المحلية، والتي تصبح أكثر كفاءة بعد دخول الاستثمار الأجنبي، كما يمكن أن تأتي الآثار غير المباشرة الإيجابية على شكل زيادة الإنتاجية الاقتصادية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية المحلية على السكان المحليين والمتمثّلة بالرفاهية.[38]

كانت تجربة المناطق الصناعية ناجحة في العديد من البلدان، أي حققت في الغالب أهدافها الأولية المتمثلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات وكسب العملات الأجنبية، إلا أن لها أيضًا قيودًا حالت دون ارتباطها بالاقتصاد المحلي، ونظرًا لهذه القيود وتغير الاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية العالمية، بدأت العديد من البلدان في التحرك نحو المفهوم الحديث للمناطق الاقتصادية الخاصة التي لها حجم أوسع، والمزيد من الروابط مع الاقتصاد المحلي ومتعددة الوظائف وأقل اعتمادًا على الحوافز، وتسمى هذه المناطق الاقتصادية الخاصة.

[38] FIAS, (2008), **"Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development**", Washington, DC: World Bank, P31.

ملخص الفصل:

تم التطرّق في هذا البحث إلى التصنيع من خلال الإحاطة النظرية بالمفهوم النظري له والأهمية التي ضلع بها في الأدبيات المختلفة للتنمية، وبعد ذلك تم التطرّق إلى العلاقة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية الشاملة بالإضافة إلى أهمية دوره في كل اتجاه من اتجاهات التنمية الاقتصاديّة، بدايةً من النظريات الكلاسيكيّة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين حيث أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفاً جديداً واكتسبت البحوث حول أسباب النمو اهتماماً كبيراً من جانب الحكومات والاقتصاديين، وقد اتخذت هذه الأبحاث والدراسات عدّة مسارات رئيسية ونماذج منها نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، ونماذج النمو الكينزية والكلاسيكية الجديدة، وبعد ذلك جاءت نظريات التغيير الهيكلي التي بدأت منذ الثمانينات على يد لويس وتشيري والتي قدمت مجموعة من نماذج النمو التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين نمو الدخل والديناميات القطاعية، كما ركزت على الآليّة التي تتحوّل بها هياكل الاقتصادات المتخلّفة، وانتهاءً بالاتجاهات العصريّة للتنمية حيث اتخذت الإسهامات في نظريات النمو والتنمية عددًا من الاتجاهات المختلفة، مع وجود تغيرات على مستوى البناء النظري للنمو والتنمية منها مايتعلّق بالجهات الفاعلة المعنية والمؤسسات التي تعمل فيها، ومنها يتعلّق بزيادة التركيز على التفاصيل، مثل السياق، والمنطقة، والبلد، بدلاً من التعميمات الواسعة.

وفي المبحث الثاني فقد تناول مفهوم التمويل من خلال إحاطة النظرية بمفهومه وأدواته والمصادر المختلفة للحصول على التمويل، منها مايتعلّق بجهة العرض والمتمثّل بجانب الادخار بشقيه الداخلي والخارجي، ومنها مايتعلّق بجهة الطلب والمتمثّل بالاستثمار، وكذلك تم التطرّق إلى المصادر غير التقليدية للتمويل، وأخيراً تم التعرّف على الدور المحوري الذي تقوم به الحكومات في عملية التمويل ودورها في تأمينه.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: إعادة الإعمار وتجارب التنمية الصناعية الرائدة:

المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الصناعية:

- إعادة الإعمار (مفهومه وأبعاده):
- السياسات الصناعية ودور الدولة التنموي في مرحلة إعادة الإعمار:

المبحث الثاني: تجارب تنموية رائدة مختارة:

- تجربة الصين:
- تجربة كورية الجنوبيّة:
- تجربة فيتنام:

مقدمة:

تشكل مرحلة إعادة الإعمار التحدّي الأكبر بعد الأزمات والحروب، لما تحمله في طيّاتها من تحديات على مستوى السياسات التي يتم تبنيها على المستويات كافة، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتي تسعى من خلالها الحكومات إلى ترميم البُنى والهيكلية على مستوى البلد كله، ونتيجة لأهمية هذه المرحلة كان لابدّ لنا من التطرّق بشيء من التفصيل إلى مرحلة إعادة الإعمار من خلال الإحاطة النظرية بهذا المصطلح، والتعرّف على أبعاده المختلفة ومحاوره الأساسيّة التي يقوم عليها، ومايندرج تحتها من أدوات سياسية واقتصادية واجتماعية، ونظراً لكون مفهوم التنمية الاقتصادية عموماً، ولاسيما الصناعية منها بشكل خاص، تشكّل محور البحث، كان لا بدّ لنا من التطرّق بشي من التفصيل إلى السياسات الصناعية، لا سيما في الدول النامية، والإضاءة على التوجهات التنموية خلال العقود المنصرمة، وبعد ذلك لا بدّ لنا من تسليط الضوء على تجارب تنموية رائدة شكّلت نموذجاً يمكن البناء عليه، والاستفادة منه، في بناء أي استراتيجية تنموية.

المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الصناعية:

غالباً مايرتبط مفهوم إعادة الإعمار بالأزمات والحروب، حيث يُعبّر هذا المصطلح عن مقاومة المجتمع لحالة الدمار، وأحد وسائل إعادة البناء من خلال الإعمار الاقتصادي والإجتماعي والثقافي، ولا شكّ أن عمليّة رسم السياسات الصناعيّة تعتبر جزءاً من الاستراتيجيّة الشاملة لعمليّة إعادة الإعمار، لذلك كان لا بدّ من أن نستعرض في هذا المبحث كلّا من مفهوم إعادة الإعمار وأبعاده المختلفة وآليّاته ومراحله المختلفة، وفي الجانب الآخر لا بدّ من التعرّف على التوجهات الجديدة لعمليّة التنمية الصناعية بما ينسجم مع المراحل الجديدة لعملية التنمية في مراحل إعادة الإعمار.

أولاً: إعادة الإعمار (مفهومه وأبعادهُ):

يعد مفهوم إعادة الإعمار من المفاهيم التي تحمل في طيّاتها العديد من المعاني المرتبطة والمتداخلة، وغالباً ما يرتبط مفهوم إعادة الإعمار مباشرة بمفهوم بناء السلام بكل أبعاده، ويدور كلاهما حول فكرة رئيسيّة هي ترسيخ البُنى التي من شأنها إحلال مظاهر السلام ومنع العودة للحرب مرة أخرى[39].

ويمكن تعريف مفهوم إعادة الإعمار بأنّهُ: "مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة الانتقاليّة من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام، من إعمار سياسي واقتصادي واجتماعي وعمراني"[40]، وقد عرّفها الاتحاد الإفريقي في عام 2006 بأنّها: "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات، بما في ذلك احتياجات السُكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات، وتفادي الانتكاسات، ومعالجة الأسباب الجذريّة وتدعيم السلام المُستدام"، أي أنّ عمليّة إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاعات تستند إلى التنمية المُتجددة والمُستدامة، وعلى مراحل التحوّل والتنمية الطارئة في الآجال المختلفة.

---

[39] بكر هاشم أحمد، علي السويداني، **"سياسات إعادة إعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب"**, معهد الجيزة للهندسة والتكنولوجيا, العدد 44, 2017, ص3.

[40] Graciana Castillo,(2008) , "**Rebuilding War-Torn States: The Challenge of Post-Conflict Economic Reconstruction**", Oxford University Press, USA, P51.

مما سبق يمكن القول إنّ عملية إعادة الإعمار بالمعنى الواسع تُمثّل الخطوة الأولى من العمليّة الشاملة لإعادة البناء الاقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي والعمراني والتي من شأنها نقل الدول الخارجة من الحروب والأزمات إلى حالة الاستقرار والتنمية، ومن ثم فهي تبدأ من إعادة إعمار البُنى التحتية الأساسيّة ومن ثم الانتقال إلى عملية التطوير والتنمية الشاملة في الآجال المتوسطة والطويلة الأجل.

يقودنا هذا إلى المبادئ الأساسيّة لعملية إعادة الإعمار، حيث وضعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عدداً من المبادئ التي كانت مستوحاة من مبادئ الحرب العسكرية، فهي تقوم على أساس "عمليات الاستقرار" كمصطلح فني لجهود التنمية وبناء الدولة بعد مرحلة الصراعات، إثر تجربتها في عدد من البلدان التي شهدت صراعات، لذلك فإنّهم يستخلصون الدروس الأساسية من هذه التجربة ويقدمون مزيداً من الوضوح للمبادئ العملية التي توجه عمليات التنمية وإعادة الإعمار من خلال المبادئ التالية[41]:

1. الملكيّة: الذي يعد أول مبدأ للتنمية ولعلّه الأهم، ويقوم على أن الدولة يجب أن تقود احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية بعيداً عن أهداف المنظمات والجهات المانحة، التي يجب أن يكون دورها في إطار دعم عملية التنمية ومساعدتها كشركاء نحو تحقيق أهداف التنمية.
2. بناء القدرات المحلية: ينطوي بناء القدرات على نقل المعرفة والمهارات التقنية إلى الأفراد والمؤسسات حتى يكتسبوا القدرة على وضع سياسات فعالة وتقديم خدمات عامة كفؤة في الأجل الطويل.
3. الاستدامة: إنّ جوهر مبدأ الاستدامة يقوم على تصميم البرامج التنموية والسياسات التي من شأنها تحقيق أهداف تنموية يستمر تأثيرها على المدى الطويل، وكذلك يجب أن تضمن الدولة التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

[41] Andrew S. Natsios, (2005),"**The Nine Principles of Reconstruction and Development**", Parameters 35, no 3, doi:10.55540/0031-1723.2272.

4. الانتقائيّة: الفكرة الأساسية لفكرة الإنتقائيّة هي أن الموارد تكون أكثر فاعلية عند تركيزها معاً في جوانب محددة، ومن ثم فإن هدف هذا المبدأ يقوم على أساس تحقيق أقصى قدر من الفعالية، أي يجب أن يكون تخصيص موارد مستهدفًا وانتقائيّاً بحيث يكون له تأثير ملموس يُظهِر للمجتمع التزاماً بأهداف التنمية.
5. التقييم: من أهم المهمات التي يجب القيام بها قبل تصميم وتنفيذ البرنامج، وهو إجراء تقييم شامل للظروف المحليّة واحتياجات عملية التنمية، وبدون هذا التقييم الشامل على المستوى الميداني، سيكون من المستحيل التنبؤ بما إذا كان هناك للتنمية تأثير قابل للقياس والتحديد.
6. النتائج: يعد مبدأ النتائج ثمرة لمبدأ التقييم، وهذا يعني أنه قبل أن تبدأ أي جهة بعملية التنمية فإنها تحدد أولاً أهدافها الاستراتيجية والأثر المُتوقّع تحقيقُه، وكذلك التفكير في أفضل السبل لتحقيق الهدف المنشود وأنواع البرامج والموارد التي ستؤدي إلى الهدف، وأخيرًا تحديد المعايير التي ستبين فيما إذا كانت الاستراتيجية تحقق أهدافها المنشودة.
7. الشراكة: حيث يجب على الجهات المانحة أن تتعاون بشكل وثيق وعلى جميع المستويات مع الكيانات المحلية من الشركات والمنظمات التطوعية الخاصة إلى الوزارات الحكومية في مساهمتها في عملية التنمية.
8. المرونة: غالباً ماتكون العملية الإنمائية محفوفة بالشكوك والظروف المتغيرة، مما يتطلب عملية تقييم للظروف بشكل مستمر وتعديل الاستجابة بالشكل المناسب وهذا ما يحافظ عليه مبدأ المرونة، لذلك يجب أن تكون السياسات قابلة للتكيّف من أجل توقّع المشاكل المحتملة، والاستفادة من الفرص غير المتوقعة، ومن جانب آخر يجب أن تكون المرونة متوازنة مع حقيقة أن التنمية الجيدة تستغرق وقتًا ولكنها تتطلب جهودًا مستمرة.
9. المُساءلة: من خلال إخضاع برامج التنمية لعملية مراقبة مستمرّة، للتأكد من أن تنفيذ هذه البرامج يكون بشفافية وخاضعا للمساءلة سواء من خلال عمليات التدقيق المتزامنة مع تنفيذ البرامج، أو من خلال برامج مكافحة الفساد.

إن الحصول على الموارد الاقتصاديّة والسيطرة عليها من أهم الأسباب في حصول النزاعات والحروب، لأن الأطراف المختلفة تتصارع في سبيل السيطرة على الموارد الاقتصاديّة وتحقيق التفوّق الاقتصادي الذي يقود بدوره إلى التفوّق السياسي، ففي أعقاب الحرب يصيب الضرر كافة جوانب الاقتصاد من تعطّل العمليّة الإنتاجيّة والنشاطات الاقتصاديّة والتجاريّة وما يرتبط بها من نشاطات زراعيّة وخدميّة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على توفّر التمويل ونقص الموارد الاقتصاديّة والمالية، ولكن في الوقت ذاته يعد العامل الاقتصادي أحد أهم عوامل نجاح عمليّة اعادة الإعمار إضافةً لكونه أحد أهم أبعادها، على اعتبار أنّه لايمكن الحديث عن أي عمليّة تنمية وإعادة بناء دون توفّر الموارد الاقتصادية اللازمة وتنشيط الحركة التجارية والاقتصاديّة بين مختلف فروع الاقتصاد وإعادة ضخ الدماء في شبكاته الإنتاجيّة، لذلك كان من المهم التطرّق إلى جانب التنمية الاقتصاديّة، وتوجهاتها في مراحل إعادة الإعمار، والتطرّق بشكل خاص إلى التوجهات الحديثة لعملية التنمية الصناعيّة المعاصرة لأنها تشكّل محور البحث، للتعرّف على التوجهات الجديدة التي تتناسب مع التغيرات التي طرأت على شروط ظروف العمليّة الإنتاجية، من خلال التعريف بالسياسات الصناعية وأهم اتجاهاتها المعاصرة التي من شأنها تعزيز التنمية للوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والمساهمة الفعّالة في عملية إعادة الإعمار.

ثانياً: السياسات الصناعية ودور الدولة التنموي في مرحلة إعادة الإعمار:

اعتمدت أغلب البلدان النامية في عملية تعزيز تنميتها الاقتصادية على سياسات صناعية بشكل أو بآخر، وقد شهد تاريخنا المُعاصر العديد من الحالات الناجحة في اللحاق بالركب، وتقليص الفجوة مع البلدان المتقدمة، من خلال تنفيذ السياسات الصناعية النشطة، كتجربة اليابان خلال الخمسينات والستينات، حيث تحوّلت إلى بلد متقّدم ذي دخل مرتفع، وثاني أكبر اقتصاد في العالم من خلال عمليّة التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي واستخدام استراتيجية تنموية موجهة نحو الخارج صديقة للسوق، من جهة أخرى، وكذلك حققت النمور الآسيوية (هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) نمواً تجاوز معدل 7% بين أوائل الستينات إلى أوائل التسعينات من خلال اعتماد استراتيجيّات تنموية

وصناعية تتناسب مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي كانت سائدة، ومن هنا تنبع أهمية السياسات الصناعية في أي عملية تنمية اقتصادية لذلك كان لابدّ من التعريف بالمفهوم النظري للسياسات الصناعية بالإضافة إلى تسليط الضوء على دورها في سياق التوجهات التنموية المختلفة.

ويعرّف(Stiglitz) السياسة الصناعية بأنها:"سياسات حكومية موجهة للتأثير على الهيكل الاقتصادي للاقتصاد"، في حين يقدّم (Bianchi) تعريفاً آخر للسياسات الصناعيّة حيث يعّبر عنها بأنّها: "سياسة تهدف إلى تعزيز التغييرات الهيكلية في القطاعات الانتاجية للنظام الاقتصادي، والذي يعني التعلم والتكيّف الضروريين، عندما يتغير السياق التنافسي بسبب زيادة حجم السوق ودخول لاعبين جدد أو خروج لاعبين قدامى بالإضافة للتقدم التكنولوجي"[42].

وعليه يمكن اعتبار السياسات الصناعية كنوع من التدخل الانتقائي من الحكومة التي تحاول من خلاله تغيير هيكل الإنتاج نحو القطاعات الأكثر كفاءة وفعاليّة والتي من شأنها أن ترفع من آفاق النمو الاقتصادي، وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن أهمية السياسات الصناعية في الدول النامية اختلفت نسبياً تبعاً لاختلاف التوجهات التنموية خلال العقود المنصرمة، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في الفكر التنموي بالنسبة للدول النامية[43]:

- النهج الهيكلي "Structuralism": التي كانت تفترض أن على الدول النامية التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، إذا ما أرادت اللحاق بالدول المتقدّمة للوصول إلى نفس مستويات الإنتاجيّة في تلك الدول، كما كانت توصي بانتهاج استراتيجيات صناعية موجهة إلى إحلال الواردات للتغلّب على فشل الأسواق وتخصيص الموارد بشكل فعّال، وتبعه بعد ذلك موجة النيوليبرالية التي تقوم على الخصخصة وتنشيط الأسواق والتحرير وإصلاح الحوكمة وبناء الأعمال في سبيل تحسين الأداء الاقتصادي وإغلاق الفجوة مع الدول المتقدّمة.

---

[42] أمين حواس، أحلام هواري،" **السياسة الصناعية في البلدان النامية: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد"**، مجلـة دفاتر بوادكس، الجزائر، المجلد 08- العـدد (01)، 2019،ص5.

[43] أمين حواس ، المصدر السابق، ص8.

- نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد " New institutional Economics": الذي يركز على الإصلاح المؤسساتي من خلال تفعيل دور المؤسسات في تحقيق النمو طويل الأجل، بالإضافة إلى ضرورة تغيير نظام الحوافز في البلدان النامية من خلال خصخصة المؤسسات الحكوميّة، وحقوق ملكية قوية، والمزيد من المنافسة بين القطاعات وداخل القطاع الواحد، حيث يساعد ذلك على التخلص من التشوهات المترتّبة عن حجم الفوائد الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لجماعة المصالح الخاصة.
- نهج الاقتصاد الهيكلي الجديد: يقوم على دراسة محددات البنية الاقتصاديّة وتطورها في عملية التنمية الاقتصاديّة لبلد ما، والتي يُعبّر عنها بهيكل "هبة العوامل" المتمثّلة بحجم رأس المال والعمل والموارد الطبيعيّة المتاحة في نقطة زمنيّة محددة لأنها تتغير عبر الزمن، حيث يتم تحديد الهيكل الصناعي الأمثل الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، محلياً ودولياً، عند أي زمن محدد ذاتياً بدلالة ميزته النسبيّة والتي تتحدد بدورها بهيكل هِبات الاقتصاد عند تلك النقطة الزمنية، لذلك من المرجّح أن يشهد الاقتصاد الذي ينحرف عن مزاياه النسبية، أداءً اقتصادياً ضعيفاً، ومن ثم فإنّ البلد الذي يحاول الارتقاء في سلم التطوير الصناعي أولاً أن يُغيّر هيكل"هبة العوامل" بالشّكل التي يتيح له الإستفادة من مزاياه النسبيّة في الصناعة، وبذلك ستتمتع تلك الصناعات بميزة تكاليف الإنتاج المنخفضة وتكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وتكسب حصة سوقية أكبر وتولّد إمكانيات فائض أعلى، وسيتمتع الاقتصاد أيضا باستثمار رأسمالي بأكبر عوائد ممكنة، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع معدلات ادخار الأسر ومن ثم زيادة سرعة ترقية هيكل الهبات.[44]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الاستراتيجية الصناعية الناجحة يجب أن تعكس هيكل هبات العوامل في البلد عند نقطة زمنيّة معينة، ويجب أن تخضع عملية اختيار الصناعات ذات الأولوية إلى معيار المزايا النسبيّة للاقتصاد، ومن الناحية العملية ينبغي أن تقوم البلدان النامية بدراسة تجارب البلدان الأكثر تقدماً وذات عناصر مماثلة لها والتعلّم

[44] Lin, J, (2017), "**Industrial policies for avoiding the middle-income trap: a new structural economics perspective**", Journal of Chinese Economic and Business Studies, P15.

من هذه التجارب في كيفيّة تحقيق النمو والارتقاء بسلسلة القيمة، لذلك كان لابدّ لنا من تسليط الضوء على بعض التجارب التنموية الرائدة للتعريف بأهم ملامح هذه التجارب.

وبالعودة إلى دور الدولة التنموي، تفيد أدبيات التنمية الاقتصادية التقليدية إلى أن الدولة يسند إليها دور معالجة مختلف أنواع العيوب المتمثلة باخفاقات السوق واخفاقات التنسيق، ولكن في حالة الدول النامية فقد تخلت الدولة عن هذا الدور الحيوي، وانتهجت استراتيجيات تقليدية وغير فعّالة أدت إلى إضعاف تنافسية هذه الاقتصادات وإنتاجيتها.

وفي هذا السياق يعتبر البروفسور داني رودريك بأن نجاح واستدامة السياسات الصناعية الفعالية يتطلبان استراتيجية وبنية مؤسسية تستند إلى ثلاثة محاور متلازمة[45]:

- أن تكون الجهات الرسمية المنوط إليها تخطيط السياسات الصناعية على تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية لهذه الجهات.
- أن تقدّم الحكومة الحوافز وفق قواعد وضوابط معينة وربط هذا الدعم بقيد زمني محدد بالأداء.
- أن تكون المؤسسات التي تضع هذه السياسات عرضة للمساءلة والمحاسبة.

[45] ابراهيم البدوي، سامي عطا الله، (2014)، **"إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"**، مؤسسة عمران للعلوم الإجتماعية، العدد 9، ص3.

المبحث الثاني: تجارب تنموية رائدة مختارة:

يمثل النموذج التنموي الآسيوي حالة تطبيقية جاذبة للدراسة والتحليل في العديد من جوانبه، لحداثة عهده النسبي، بإنجاز التحول الهيكلي مقارنة بالدول المتقدمة، ولتشابه كثير من معطيات وتحديات وقيود بداية مساره نحو التغيير الهيكلي، مع أوضاع العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية في وقتنا الراهن، لا سيما ما يتعلق بالاعتماد على الأنشطة الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وضعف الانفاق على البحوث والتطوير، إضافة لظواهر الفقر والبطالة وضعف مستويات العدالة في توزيع الدخول ..الخ، ويظهر تحليل واقع الممارسة في تلك الدول إلى وجود العديد من الجوانب المشتركة في تطبيقات السياسات الصناعية، والتي من أهمها: التوجه نحو تشجيع التصدير، جذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبنّي سياسات الاقتصاد الكلي المشجّعة على الادخار، وتوجيه سياسة انتقائية للائتمان المقدّم لمؤسسات الأعمال، بالإضافة إلى السياسات المتعلّقة بالتعليم والتدريب وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، لذلك كان لا بدّ من دراسة بعض من هذه النماذج الرائدة التي شكّلت نموذجاً يحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا البحث سوف نسلّط الضوء على كلّ من تجربة الصين وتجربة كورية الجنوبيّة والتجربة الفيتناميّة.

أولاً: التجربة التنموية الصينية:

تعد التجربة التنموية الصينية واحدة من أهم التجارب العملاقة، فقد تركت بصماتها القوية على مسيرة العالم وقدمت بريقاً من الأمل للدول النامية بوصفها نموذجاً للتنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبطريقة غير انعزالية، واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي بالصين إلى مكانة متقدّمة بين الدول على الصعيد العالمي، وفيما يلي سوف نستعرض أهم محطات هذه التجربة في سياق تطورها التاريخي، والتغيّرات في منحى السياسات الصناعية خلال العقود الأخيرة، لنستخلص من خلال ذلك أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة.

تبنّت الصين بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية تنموية تضمنت عزلًا متعمّدًا عن الاقتصاد العالمي والتصنيع والهيمنة الاقتصادية للدولة لأنها كانت متأخرة كثيرًا عن الدول الغربية، حيث كان ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي في

الصين تسيطر عليه الشركات المملوكة للدولة، وكانت الحكومة الصينية تتبع نسبياً سياسة الاكتفاء الذاتي، واقتصرت التجارة الخارجية على الحصول فقط على السلع التي لا يمكن الحصول عليها في الصين، ولكن في عام 1987 بدأت الحكومة الصينية اتباع سياسة جديدة واستراتيجية تنموية تقوم على أساس الانفتاح على العالم الخارجي وتطوير "اشتراكية السوق"، الأمر الذي أحدث تحولات وإصلاحات اقتصاديّة جذرية تقوم على نماذج اقتصاد السوق الحر والاقتصاد المفتوح وتشجيع الاستثمارات، التي كانت تهدف إلى "تحقيق أهداف اشتراكية من خلال أدوات ووسائل رأسماليّة".

استطاع الاقتصاد الصيني تحقيق الكثير من المكاسب خلال العقود الماضية، وكان ذلك من خلال تبنيه نموذج تنموي يعتمد على "التوجه نحو التصدير". ومما زاد من فاعلية هذا النموذج هو أن الصين طعّمته بعامل آخر، هو اعتمادها على التوسع في إنتاج السلع رخيصة الثمن، وهذا الأمر أمدّ قطاع التصدير الصيني بفيض من السلع والمنتجات متدنية الأسعار مقارنة بالمنتجات المنافسة، فلاقت السلع الصينية قبولًا في الأسواق العالمية ونجحت في توسيع حصصها السوقية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أسواق الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء.

أما على صعيد السياسات الصناعية فقد ركّزت في البداية على تصحيح الخلل في الهيكل الصناعي وتعزيز التنمية المتسارعة للصناعات قصيرة الأجل، ولم يتم تأسيس اقتصاد سوق بشكل كامل حيث كانت الحكومة تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الهيكل الصناعي والتنمية الصناعية وذلك من خلال جملة من التدخلات منها المباشرة التي طالت الاستثمار الحكومي والائتمان المصرفي والضرائب، ومنها التدخلات غير المباشرة الأخرى، حيث كانت الجهود الحكومية منصبّة على دعم الزراعة وتطوير الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج، بينما يكون تطوير الصناعات الثقيلة وفقاً لاحتياجات التنمية وإمكانية توفر الطاقة وإمدادات المواد الخام [46].

فعلى مستوى الصناعات النسيجية، قررت الحكومة المركزية تنفيذ "الأولويات الست" لصناعة النسيج، والتي تشمل توريد المواد الخام والوقود والكهرباء، والتدابير الفنية للاستفادة من الإمكانات والابتكار والتحويل، وبناء رأس المال، والقروض

[46] Wei Jigang**," China's Industrial Policy: Evolution and Experience''**, UNCTAD, bri project, rp11, July2020, p5.

المصرفية، والعملات الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا فضلاً عن النقل، وكنتيجة لهذه التدابير فقد وصل متوسط معدل النمو السنوي للصناعات الخفيفة 11.8٪ متجاوزًا متوسط معدل النمو السنوي البالغ 3.4٪ للصناعات الثقيلة في السنوات الأربع من 1979 إلى 1982، وكذلك ارتفعت نسبة الصناعة الخفيفة في الصناعة إلى 33.4٪[47]، وقد اتجهت الحكومة الصينية في هذه المرحلة إلى تسريع عملية تطوير الصناعة الثالثة (الخدمات) التي تخدم الإنتاج والحياة إضافة إلى الإستخدام الفعال للتكنولوجيا الجديدة لتحويل الصناعات والمنتجات التقليدية، والتركيز على تطوير منتجات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا كثيفة الاستخدام، والسعي لفتح مجالات جديدة للإنتاج، وتعزيز تشكيل عدد من الصناعات الناشئة بشكل منهجي وتطويرها.

بعد تعديل الهيكل الصناعي في الثمانينيات وتطور الصناعات المختلفة بدرجات مختلفة، كانت الأهداف والمهمات الرئيسية للسياسة الصناعية في التسعينيات مختلفة تمامًا عن تلك التي كانت في الأيام الأولى للإصلاح، حيث رافق هذه المرحلة إنشاء نظام اقتصاد السوق تدريجياً وخُفّضت أساليب التدخل المباشر تدريجياً وزادت أساليب التدخل غير المباشر الموجهة، من خلال استخدام مجموعة من الوسائل الاقتصادية والقانونية والإدارية وغيرها، وعلى مستوى الشركات الخاسرة ذات التكنولوجيا المتخلفة، فقد عملت الحكومة على إغلاقها وتجميدها أو دمجها أو تحويلها إلى إنتاج آخر، بالإضافة إلى الاتجاه نحو الاستثمار المركّز لتشكيل اقتصاديات الحجم، والتشجيع على تشكيل مجموعات كبيرة لتعزيز قدرتها على التنافسية في الأسواق المحليّة والخارجيّة، إضافة إلى تطوير الصناعات الاستخراجيّة من خلال التحوّل التكنولوجي، والتحوّل إلى الصناعات التقليدية عالية التقنية، وحل المشاكل التكنولوجية التي تواجه إعادة الهيكلة الصناعية والتنمية المستدامة.

بعد إقرار نظام الاقتصاد المختلط والذي يتعايش فيه اقتصاد السوق مع التخطيط الاقتصادي، بدأت الصين تنتهج استراتيجيّة موجهة للتصدير ضمن سياسة الانفتاح، مرتكزة في ذلك على التفوق الصيني النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمالة، وذلك من خلال تطوير صناعات ومنتجات تصدير تنافسية وفعالة، وتحسين جودة سلع التصدير بقوة،

[47] Wei Jigang, previous source, P7.

وترتيب هيكل سلع التصدير بشكل معقول، واستكشاف السوق الدولية في جميع الجوانب من أجل السعي لتحقيق نمو سريع ومستدام في تجارة الصادرات.

ومنذ عام 2012، ازدادت نسبة الصناعة التحويلية عالية التقنية، وانخفضت نسبة الصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة، كما انخفضت نسبة صناعة التكنولوجيا المتوسطة في الصين في الصناعة التحويلية من 31.3٪ إلى 28.1٪ من عام 2012 إلى عام 2017، مقابل ارتفاع نسبة الصناعات عالية التقنية من 44.1٪ إلى 47.3٪ ، في المقابل انخفضت نسبة صادرات المنتجات الأولية إلى حدود 1% وارتفعت نسبة السلع المصنعة إلى أكثر من 90٪.

ومن زاوية اخرى أقامت الصين مناطق اقتصاديّة خاصة لكي تصبح فيما بعد بمنزلة نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني، حيث تعتمد فكرة المناطق الاقتصادية الخاصة على اللامركزية الاقتصادية، وهو الأساس الذي منحت بموجبه تلك المناطق الحق في إدارة اقتصاديّة مستقلّة وحريّة في التعامل مع الأقاليم المجاورة وتبني سياسات لجذب الاستثمارات الاجنبيّة، وقد لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور "النافذة " والحقل التجريبي خلال عملية الاصلاح والإنفتاح، وأصبحت قاعدة الاستثمار الاجنبي والتصدير في الصين، وفي نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة ولاسيما الصناعات الإنتاجيّة[48]، وانعكاساً لذلك فقد شكلت الصين في منتصف تسعينات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المستويات وواسعة المجالات للانفتاح على العالم الخارجي.

حاولت الصين الاستفادة من تجربة العديد من الدول الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا في مجال تنمية الصادرات، حيث تؤكد تجربة هذه الدول على أن الدعم الحكومي الموجه لتنمية الصادرات يولّد وفورات، إضافة إلى أن التدخل الحكومي المدروس وسيلة مهمة لتحريك نمو الصادرات من خلال دوره المهم في عملية المفاضلة بين حوافز الصادرات، ويمكن القول بأن الاستراتيجيّة الناجحة التي تبنتها الحكومة الصينية في دعم الصادرات وترويجها إضافة إلى الاستثمار

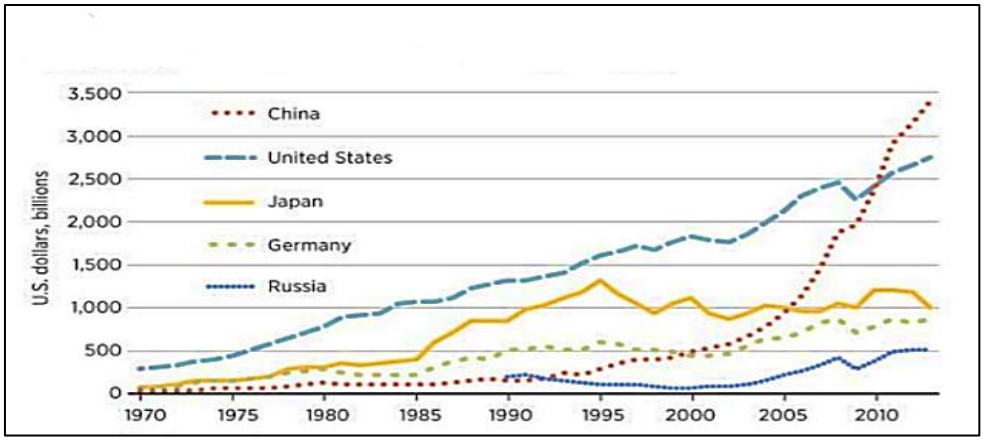
[48] زرقين عبود، **" قراءات في التجربة التنموية الصينية – أسرار النجاح والدروس المستفادة"**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية, الجزائر' العدد الأول – ديسمبر 2014, ص16.

الأجنبي الوافد والباحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، إلى جانب المشاركة الفعالة من السلطات المحلية، هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً محورياً في نجاح التجربة التنموية الصينية.[49]

استند النمو السريع الذي حققته الصين في هذه الحقبة على التصنيع السريع، والمدخرات العالية، والاستثمار الضخم في البنية التحتية والقدرة الإنتاجية، وسوق عمل غير منظم على نحو متزايد، واقتصاد دولي مفتوح وتنافسي، في المقابل حفّز العرض الضخم للعمالة على الإنتاج الكثيف العمالة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة متوسط الدخل وخفض الفقر، وقد كان هذا النمو مرتفعاً بشكل خاص في الصناعة، فقد زادت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 35 في المائة في عام 1965 إلى 46 في المائة في عام 2004.

ويوضّح الشكل (5) التالي، مسار ناتج الصناعات التحويلة في أكبر 5 دول خلال الفترة بين (1970–2013)، وكيف تفوّقت الصين على ألمانيا واليابان وكذلك أمريكا، الأمر الذي يعكس التطوّر الصناعي الهائل خلال هذه الفترة.

الشكل (4): ناتج الصناعات التحويلة في الدول الكبرى خلال الفترة بين (1970–2013)



***Source:** United Nations

بعد استعراض أهم ملامح التجربة التنموية الصينية يمكن القول بأنّ هذه الثورة الكبيرة والتي بدأت مع القائد " دنغ شياو بينغ" عام 1978، والتي جعلت من الصين دولة صناعية كبرى تجاوزت الولايات المتحدة الأميركيّة، بعد أن كانت دولة

[49] المرجع السابق، ص 18.

تقوم على صناعات بدائيّة، قامت على مجموعة من الركائز والتي ترسم معالم التجربة التصنيعية الصينية خلال العقود الأربعة الأخيرة، والتي يمكن تلخيصها بما يلي[50]:

1) اتباع نهج تجريبي بسيط مع إصلاحات اقتصاديّة، ودعم ذلك عناصر واضحة أهمّها الاستقرار السياسي مع تفعيل إصلاحات من الأسفل إلى الأعلى، بدأت من القطاع الزراعي وليس المالي.
2) تحفيز الصناعات الريفيّة رغم بدائيتها، واستخدام السلع المصنّعة بدلاً من سلع الموارد الطبيعيّة في مبادلتها كصادرات للحصول على الآلات من الغرب.
3) تقديم دعم حكومي هائل لمشروعات البنية التحتيّة، مع تسلّق سلم التطوّر الصناعي بدءاً بالمكونات الخفيفة وصولاً إلى الصناعات الثقيلة.
4) توظيف نموذج المسار المزدوج بدلاً من الخصخصة، الذي يقوم على الازدواجيّة بين نظام التملّك الخاص في الفكر الرأسمالي مع بقاء الحكومة كشريك رئيسي.

- الدروس المستفادة من التجربة الصينية:

1. عملية التنمية والتطوير في أي بلد تحتاج إلى مزيج عضوي من قوى السوق والقوى الحكومية: حيث كانت السياسة الصناعية في الصين أداة مهمة لتحقيق هذا المزيج والتوازن، حيث مرّ الإصلاح الموجّه نحو السوق في الصين بعملية التحول نحو اللامركزية، والاقتصاد السلعي المخطط ونظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وذلك لإفساح المجال لقوى السوق للعب دورٍ فعّال في تخصيص الموارد.
2. يجب أن تكون السياسات الصناعية قائمة على الظروف الوطنية وتتغير حسب الحالة: حيث تتطلب الظروف الوطنية المختلفة، والهياكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تعديل السياسات الصناعية في الوقت المناسب، فعلى سبيل المثال أولت الصين في أوائل الثمانينيات أهمية كبيرة لتعديل نسبة الصناعات الخفيفة والثقيلة،

---

[50] **" كيف نجحت الصين في ابهار العالم بنموذج تحولها رغم عدّة محاولات فاشلة؟"** , موقع أرقام, 2016/4/30. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/424245.

وفي التسعينات بدأت بتطوير الصناعات الأساسية، وفي أوائل القرن الحادي والعشرين سلكت طريق التصنيع الجديد من خلال إدخال عدّة صناعات رئيسية منذ الأزمة المالية وتطوير الصناعات الاستراتيجية الناشئة، وبناء نظام صناعي حديث في عام 2015.

3. يجب أن تكون السياسات الصناعية دقيقة ومنهجية وديناميكية:

تشير الدقة إلى التركيز على تعزيز التحسين الهيكلي والابتكار والقدرة التنافسية والتنمية المستدامة وما إلى ذلك، ومنهجيّة حيث إن تصميم السياسات الصناعية يجب أن يأخذ بالاعتبار القضايا الاستراتيجية الرئيسية فقط ولكن أيضًا تنسيق سلاسل القيمة مثل البحث والتطوير التكنولوجي ونقل التكنولوجيا والتصنيع والتدويل، وكذلك يجب أن تكون ديناميكية أي أن تنفيذ السياسات يجب أن يكون له حد زمني وهو ما يتسق مع خطة التنمية الاقتصادية ودورة التنمية الخاصة بالصناعة.

ثانياً: التجربة التنموية في كوريا الجنوبية:

حققت كوريا الجنوبية نموًا اقتصاديًا سريعًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة، فقد استطاعت منذ سبعينيات القرن الماضي بناء اقتصادها وصناعتها، بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطّر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث، لذلك كان لابدّ من تسليط الضوء على ملامح هذه التجربة والعوامل الأساسيّة التي ساهمت في التنمية الصناعية الكورية.

مرّ الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال مسيرته التنموية، منذ صياغة أول خطة اقتصادية تنموية عام 1962 حتى أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة، بعدد من المراحل تبنّت خلالها الحكومات المتعاقبة عدداً من الاستراتيجيّات الصناعيّة الطموحة بدأت في عام 1952 بإعادة هيكلة للاقتصاد واتباع سياسة صناعيّة تقوم على دعم صناعات إحلال الواردات

وعلى وجه الخصوص الصناعات التي تمتاز كوريا الجنوبية بميزة نسبيّة فيها كصناعة الملابس والنسيج والأغذية والصناعات التي تنتج المواد الوسيطة الأساسيّة.

ولكنّ ضيق السوق المحليّة وافتقار كوريا للموارد اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات قاد إلى فشل هذه السياسة في جعل التصنيع قطاعاً مهيمناً، لذلك كان لابدّ من التوجه إلى الأسواق العالميّة حيث تحوّلت الحكومة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (1966 – 1972) إلى سياسة التصنيع الموجّه للتصدير، حيث عمدت إلى تعزيز الوضع التنافسي للصناعات التصديرية وتوفير التسهيلات التمويلية وكذلك إصدار التشريعات المحفّزة للتجارة الخارجيّة وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي لسد فجوة الادخار المحلي إضافةً إلى الحوافز الضريبيّة، وعليه تم إعادة هيكلة الصناعة بما يتناسب مع التحوّل إلى الانفتاح والمنافسة الخارجيّة من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات في سبيل تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات، كتوفير التمويل اللازم للتصدير، وإنشاء المناطق الصناعية التصديريّة التي توفر الخدمات الأساسيّة اللازمة وبأسعار مناسبة، إضافة إلى إنشاء الإطار المؤسسي للصادرات الصناعية.

كما اتجهت الحكومة إلى القطاع المصرفي لتخصيص الائتمانات للمجالات ذات الأولوية، حيث حددت جميع شركات التصنيع أهدافاً محددة للتصدير، وأصبح الحصول على ائتمانات طويلة الأجل مشروطاً بتحقيق هذه الأهداف، وفي هذه المرحلة كانت الصادرات عامة، وليست قطاعات أو شركات معينة مدعومة، ولذلك كانت التدخلات وظيفية إلى حد كبير بدلاً من أن تكون انتقائية[51].

ومن النقاط المهمة في هذه المرحلة هي الوسائل التي اعتمدتها الحكومة لتمويل الصناعات التصديريّة، حيث لجأت إلى جملة من الإجراءات التي كان من شأنها توفير التمويل اللازم، تمثّلت [52]بـ:

- تأميم البنوك التجاريّة للتحكّم في منح القروض التمييزيّة والدعم الإنتقائي لبعض الصناعات التصديريّة.
- الاقتراض من الخارج وكذلك السماح للقطاع الخاص بالاقتراض من الخارج.

---

[51] **" التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي- التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي"**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2017، ص111.

[52] Ogle، G.E(1990), "**South Korea: Within the Economic Miracle**" ,*Edition* 1, London ZED Books, P13.

- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحفيز الادخار من خلال رفع معدّلات الفائدة على الودائع الادخارية، وكذلك فرض الادخار الإجباري على الموظفين الحكوميين.

مع بداية السبعينات ونتيجة للكساد العالمي الذي سببته أزمة النفط العالميّة الأولى في عام 1973، فقد واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل منافسة شديدة من الدول النامية، الأمر الذي فرض على الحكومة إعادة هيكلة الصناعة والتوجّه لإقامة الصناعات الثقيلة والكيميائيّة في إطار ما يسمّى باستراتيجيّة الصناعات الثقيلة والكيميائيّة ذات الكثافة الرأسماليّة والقيمة المضافة العالية، كما عملت خلال هذه الفترة على إنشاء قاعدة صناعيّة تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة من خلال التركيز على الصناعات البتروكيماوية والثقيلة لأن مخرجاتها تستخدم كمدخلات لصناعات أخرى، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الترابطات الأماميّة والخلفيّة في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى القيمة المضافة العالية التي تحققها هذه الصناعات.

ونتيجة لذلك فقد ارتفع نصيب قطاع الصناعات الثقيلة من مجمل الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويليّة في أوساط السبعينات إلى 64% بعد أن كان يشكّل 57% في بداية السبعينات، كما وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيماوية إلى 50% من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات التحويليّة في العام 1980 بالمقارنة مع الأعوام 1971 و1975 حيث شكلت 33% و41% على التوالي.[53]

مع بداية الثمانينات واجهت الصناعات البيتروكيماوية ضربة عنيفة بسبب الإرتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979، إضافة إلى تباطؤ معدل نمو الصادرات الذي أضرّ بالاقتصاد بسبب اعتماد الحكومة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة، إلى جانب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي أعقبت اغتيال الرئيس " بارك " عام 1979، أثناء هذه الفترة باشرت الحكومة في القيام بجملة من السياسات الموجهة نحو تحرير السوق والحد من التدخلات الحكومية، وتحولها من استراتيجيّة التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر، وعجّلت بتحرير الاستيراد وعملت على

[53] Lie، Han Unbend, (1998),**'' the Political Economy of South Korea''**، Edition1, Stanford University, July, P42.

تقليص القروض المدعومة، وعلى مستوى الصناعة فقد دعمت الحكومة التنمية التقنية في القطاع الصناعي، وتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دولياً، كما أعلنت عن خطّة جديدة لتطوير التكنولوجيا الصناعيّة والتوسّع في الصناعات الإلكترونيّة والآلات والمعدّات القادرة على المنافسة الدولية، الأمر الذي انعكس بوضوح على المساهمة النسبيّة للصناعات الثقيلة والكيميائيّة من إجمالي الصادرات حيث شكّلت نسبتها بحدود 54%، إضافةً إلى تغيّر هيكل الصناعة الكورية لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائيّة التي زادت مساهمتها من 71،7% في عام 1993 إلى 77% في عام 1999.

وتشير الأرقام والإحصائيات بأنّ الحكومة الكورية نجحت في استراتيجية تعزيز الصادرات والنمو الاقتصادي لكوريا من خلال الدعم المكثف والتدخل المباشر، حيث ارتفع حجم الصادرات بشكل غير عادي إلى حوالي 61.4 مليار دولار أمريكي في عام 1989، من حوالي 55 مليون دولار أمريكي في عام 1962، خلال فترات خطة التنمية الخمسية المتتالية، كما زادت الصادرات في المتوسط بمعدل حوالي 39 في المائة سنويًا، إلى جانب ذلك تسبب النمو السريع للاقتصاد بتحولات هيكلية كبيرة، انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.8 في المائة في عام 1987 من 39.9 في المائة في عام 1960.[54]

ويوضّح الجدول التالي المراحل المختلفة التي مرّت بها التجربة التنموية في كوريا الجنوبية، من حيث أولويات السياسة التنموية في كل مرحلة والأدوات المستخدمة[55].

الفترة	الأولويات	الأدوات الرئيسية
الستينات	الصادرات بشكل عام – القطاعات الرئيسية – المصنوعات كثيفة العمالة	حماية التعريفات الجمركية على الواردات – إعانات التصدير– الائتمان المدعوم واستهداف التصدير

[54] Getaneh Mihret Ayele, September (2020), **"An outward-looking industrialization strategy of Korea: a Policy lesson to Ethiopia**", Journal of management، Volume 7, Issue3, P14.

[55] Weiss، J،" **The Economics of Industrial Development. Routledge**"، New York، 2011، P54.

(1973-1980)	الصناعات الثقيلة والكيميائية–القطاعات ذات الأولوية؛ الصلب والبتروكيماويات والمعادن غير الحديدية	سياسات التحفيز الاستثمارية من خلال الإعفاءات الضريبية وتشجيع الادخار
(1980-1990)	الصادرات المصنعة في الأنشطة عالية التكنولوجيا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة	تحرير الواردات على مراحل، وحوافز الاستثمار في البحث والتطوير، وبعض الإقراض الموجه، وإنهاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي
1990 وما بعدها	التنمية التي يدفع بها القطاع الخاص، إعادة هيكلة الشركات الكبيرة، بعد أزمة عام 1997 وتنمية اقتصاد ذي تنافسية دولية	إصلاح القطاع المالي، وحساب رأس المال المفتوح، ودعم البحث والتطوير

هذه المسيرة الناجحة للتجربة التنموية في كوريا الجنوبية التي حققتها في العقود الخمسة الأخيرة تستدعي الوقوف على أسباب هذا النجاح وإمكانيّة الإستفادة منها، وإبراز معالمها الأساسيّة التي كانت الانطلاقة الأولى لهذا النجاح، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- دور الدولة التنموي والعلاقة مع القطاع الخاص: حيث كانت هذه العلاقة تتميز بالاحترام المتبادل ولم تكن علاقة سلطويّة من جانب الدولة بل كانت مبنيّة على أساس التشاور بين واضعي السياسة الاقتصاديّة ومنفذيها، بالإضافة إلى وجود مشاركة فعالة بين الدور الحكومي وقطاعات الأعمال.
- الأولويات: كانت للحكومة الكورية أهداف واضحة لم تتغير، وإنما تم تعديل الاستراتيجيات والسياسات الصناعيّة بما يتناسب مع الظروف وطبيعة المرحلة التي وصلت إليها عملية التنمية، ففي المرحلة الأولى كانت الأولوية لتوجيه التصدير الصناعي من خلال التركيز على الصادرات المصنّعة لتعطي بعد ذلك الصناعات الثقيلة والكيميائية الأولوية كنوع من الترويج الانتقائي، ومن ثم بدأت تبذل جهوداً منسّقة للانتقال إلى قطاعات ذات

قيمة مضافة أعلى على طول سلسلة القيمة من خلال القيام باستثمارات تكميلية في رأس المال البشري والبنية التحتيّة.

- الأهمية الكبيرة للاستثمار في العنصر البشري: الذي شكّل علامة فارقة في التجربة التنموية الكورية، وكان أحد أهم العوامل المستهدفة في السياسات الحكومية للنهوض بعملية التنمية، ومن هنا تَبرُز الأولوية التي يحظى بها قطاع التعليم بشكل خاص في كوريا الجنوبية، حيث ركزت السياسات المتعلقة بالرأسمال البشري في المقام الأول على محو الأمية ثم على التمَيُّز في مجالي التكوين والبحث، من أجل تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة المؤَهَّلة من النسيج الإنتاجي الوطني.

ثالثاً: تجربة فيتنام:

يمكن القول بأنّ الاستراتيجية التنموية في فيتنام قد بدأت عام 1986 مع سلسلة الإصلاحات التي رافقت برنامج التطوير (Doi Moi) والتي تمثلت بتحوّل اقتصادي واسع النطاق نتج عنه تفكيك الاقتصاد المخطط إلى حد كبير والقائم على سيطرة الدولة في ظل النموذج الاشتراكي، واتباع سياسة الانفتاح على الأسواق والتجارة العالمية، حيث كانت الدولة تسيطر بالكامل على الاقتصاد ولم يكن للقطاع الخاص مكان في الإنتاج الصناعي، وخلال هذه الفترة كان التخطيط الصناعي هو الوظيفة المركزية للإدارة الاقتصادية للدولة، فكانت الدولة تحدد مستويات المدخلات والمخرجات للاقتصاد بأكمله، ولم تكن هناك آلية أسعار قائمة على السوق، بالإضافة إلى أن جميع الصناعات والنشاطات التجارية كانت محكومة مباشرة من الوزارات، وكان الاقتصاد في هذه الفترة يتميز بإنتاج صغير الحجم، وإنتاجية عمالة منخفضة، وبطالة عالية، ونقص في المواد والتكنولوجيات، وعدم كفاية توافر الغذاء والسلع الاستهلاكية.

ولكن مع التحوّل وفق الآليات الجديدة، قاد إلى نمو إنتاج الصناعات الثقيلة كالصلب والاسمنت والكهرباء، بالإضافة إلى ظهور صناعات جديدة رافقت اكتشاف النفط، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وشكلت الحصة الأكبر من الصادرات الفيتنامية، ومع بداية التسعينات بدأت تظهر آثاره على تطور الصناعة الفيتنامية، فخلال الفترة (1991-

1995) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصناعة 13.7%، وهذه الوتيرة تم الحفاظ عليها في السنوات اللاحقة، كما كان النمو الملحوظ واضحًا في جميع المنتجات الصناعية.

ترافقت هذه الإصلاحات مع أجندة اجتماعية واسعة النطاق، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ثلاث مرات بين عامي 1990 و2015، وزاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 10 أضعاف، كما انخفض معدل الفقر من 60 % في الثمانينيات إلى أقل من 5 في المائة من السكان الآن[56].

وإذا كان الاقتصاد الفيتنامى يتبنى النهج الاشتراكي المتصالح مع السوق، فيمكننا القول بأن ما تحقق من تحسن في خصائص قواه البشرية يعود لتنامى قدراته التصنيعية وتحوله من اقتصاد زراعي لاقتصاد شبه صناعي، فقد كان لمساهمة الصناعة التحويلية دور محوري في التسارع التصنيعي حيث بلغ متوسط معدّل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية منذ منتصف الثمانينات بحدود 9%، هذا التقدّم الصناعي انعكست آثاره على هيكل التجارة الخارجية بتحوّله من حالة العجز إلى الفائض، كما حازت الصادرات المُصنعة على معظم صادراته بنسبة وصلت 85% تقريباً من جملة الصادرات السلعية، مع تراجع شديد فى حصة المواد الخام منها، وهذا يعزز الفكرة التي تتمحور حول أن التصنيع التنموي هو عماد التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى مستوى السياسات الصناعية، كان أحد أهم قرارات السياسة التي اتخذتها فيتنام في عملية (دوي موي) هو التحول من استراتيجية استبدال الواردات إلى استراتيجية توجيه الصادرات، حيث أراد صانعو السياسة الفيتناميون تجنّب فشل اقتصادات أمريكا اللاتينية والتعلم من نجاح الدول الصناعية والاقتصادات الصناعية الحديثة (NIEs) في شرق آسيا والمعروفة بنموذج "الأوز الطائر"، ونتيجةً لذلك فقد نما الناتج الصناعي لفيتنام خلال العقد الماضي بمعدل سنوي وسطي بلغ 15.2 % وزاد إجمالي الصادرات السنوية 18.1%، لذلك يمكن القول إنّ الأداء الصناعي والتصديري كان المحرك الرئيسي لهذا النمو الاقتصادي، رافق ذلك الدور الكبير والمتزايد لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)

[56] Anja Baum," **Vietnam's Development Success Story and the Unfinished SDG Agenda",** IMF Working Paper, February 2020, P23.

والقطاع الخاص في أنشطة التصنيع والتصدير، على عكس السلوك الاحتكاري السابق وعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة المخطط لها مركزيًا (الشركات المملوكة للدولة)[57]، هذا المستوى العالي من الاستثمار أدى إلى توسّع سريع في مخزون البنية التحتية ومكّن فيتنام من توفير وصول البنية التحتية الأساسية إلى قاعدتها التصنيعية سريعة النمو.

وهكذا كانت الصناعة الفيتنامية في أواخر التسعينيات وخلال السنوات الأولى بعد عام 2000 تتكون أساساً من قطاعين كان بينهما القليل من القواسم المشتركة، أولهما قطاع صناعي أو سلع منتجة ثقيلة مملوكة للدولة بشكل أساسي وبتكلفة عالية، الأمر الذي جعله غير قادر على المنافسة دوليًا، والآخر هو قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض التكلفة وذو القدرة التنافسية العالية على المستوى الدولي.

وبعد ذلك بدأت فيتنام مرحلة جديدة من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث سعت إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي بعمق، ليس فقط من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية (BTA) واتفاقيات التجارة الحرة (FTA) الموقعة مع البلدان الأخرى ولكن أيضًا من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2007، وعموماً فقد كان لهذا الاندماج تأثير إيجابي على الاقتصاد، حيث استفادت فيتنام من النمو المرتفع للشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة والصين، بالإضافة للزخم الاقتصادي المرتفع لدول شرق آسيا، وتُظهر الإحصاءات أن قيمة التجارة الخارجية لفيتنام ارتفعت من (1.019) مليار دولار أميركي في العام 1986 إلى (5.1) مليار دولار في العام 1990 وفي عام (2011) تجاوزت (211) مليار دولار، وتجاوز إجمالي الصادرات أكثر من 79 % من الناتج المحلي الإجمالي[58]، ولكن بالمقابل كان لهذا الاندماج آثار معاكسة على الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في عامي (2007 – 2011)، واجهت العديد من القطاعات الصناعية في فيتنام الآثار السلبية للأسواق الدولية، حيث تراجعت جميع القطاعات تقريبًا بعد عام 2006 وتضررت الصناعات كثيفة العمالة بشكل

[57] Nguyen Tue Anh, Luu Duc, "**The Evolution of Vietnamese industry**", Central Institute for Economic Management, Working Paper No. 19, P23.

[58] CIEM and ACI," **Vietnam Competitiveness Report (2010)".**

خاص، وانخفض النمو في الصناعات التحويلية من 12.37 في المائة في عام 2007 إلى 2.76 في عام 2009 ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضغوط الواردات وكذلك عانت قطاعات التصدير من تراجع الطلب بسبب الأزمة العالمية.

هذه التوجهات الجديدة أدت إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية سواء على مستوى مساهمة كل من القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وكما هو موضّح في الجدول (3) التالي، فقد انخفضت نسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد من 34،6% في العام (1990) إلى 24.8 % في العام (2000) لتصل إلى حدود 17.6% في العام (2013)، في حين زادت حصة الصناعة من 23.2% في العام (1990) إلى حدود 35% في العام (2000) لتتجاوز نسبة 38% في العام (2013)، بينما تراوحت مساهمة قطاع الخدمات خلال الفترة بين (40 – 42) خلال الفترة نفسها، ومع ذلك ظلت غير منتجة نسبياً.

الجدول (1): التغيرات في الهيكل الاقتصادي الفيتنامي خلال الفترة (1990–2020)

الأعوام	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي			نسبة العمالة		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
1990	34.6	23.2	42.2	73	11	16
2000	24.8	34.8	40.4	68.2	12.1	19.6
2013	17.6	38.6	43.9	48.8	22.7	28.5

***Resource:** CIEM and ACI.

وتلخيصاً لما سبق ذكره فيما يخص التجربة التنموية في فيتنام، يوضّح الجدول التالي مصفوفة السياسة الصناعية للمراحل المختلفة التي مرّت بها التجربة التنموية حيث تُبيّن كل من السياسات المتّبعة لكل مرحلة والأهداف والصناعات الرئيسيّة بالإضافة إلى أهم الأدوات المستخدمة، بالاعتماد على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخمسية في فيتنام من عام 1961 إلى عام 2015[59].

[59] تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على:
"Vietnam industry white paper 2019 - Manufacturing and Subsector Competitiveness", UINDP,2020

الجدول (2): مصفوفة السياسة الصناعية في فيتنام

ماقبل 1986	الفترة بين (1986 – 2005)	مابعد 2005
الخطط والسياسات		
التصنيع أخذ الطابع الاشتراكي في ظل اقتصاد التخطيط المركزي	برنامج (Doi Moi) للتصنيع والتحول نحو الاقتصاد الموجه نحو السوق والاقتصاد المفتوح	التصنيع في فترة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقضايا إعادة الهيكلة الاقتصادية
الأهداف والصناعات الرئيسية		
للتغلب على تداعيات الحرب والإنفاق على البنية التحتية والصناعية والتركيز على الصناعات الثقيلة	1991–1995: تطوير القطاعات ذات الأولوية (الصناعات الثقيلة والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والصناعات الغذائيّة). وتصدير المنتجات في نفس الوقت 1996–2000:إضافةً إلى ماسبق، تطوير الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير مثل المنسوجات والملابس، والأحذية، وإنتاج الورق). 2001–2005: التوسع في قطاع التصنيع مع التركيز على تطوير قطاعات التكنولوجيا الفائقة.	سياسات التغيير الهيكلي الاقتصادي نحو التصنيع والتحديث، والتوجّه أكثر نحو التصدير
الأدوات		

اقتصاد التخطيط المركزي حيث لاتوجد آلية سعر قائمة على السوق	• سياسة الحماية لبعض الصناعات من خلال الأدوات الجمركية وغير الجمركية. • تشجيع الأعمال التجارية الخاصة والمؤسسات المملوكة للأجانب من خلال قوانين استثمار جاذبة. • بناء المجمّعات الاقتصادية الحكومية لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الشركات المملوكة للدولة في الصناعة. • تطوير المناطق الصناعية ومناطق تجهيز الصادرات لتشجيع الإنتاج.	• تشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي. • تصدير المنتجات المصنّعة. • إصدار قانون الاستثمار وقانون الشركات للامتثال لالتزامات منظمة التجارة العالمية. • إلغاء التعريفة غير الجمركية والاستمرار بإعفاء منتجات التصدير من الضريبة لتحفيز أنشطة التصدير.

بدأت تجربة الخصخصة في فيتنام في أوائل التسعينات، تعد من التجارب الناجحة التي حاولت من خلالها بيع جزء كبير من الشركات العامة الصغرى مقابل الحفاظ على الجزء الأكبر من ملكية الدولة لشركاتها الكبرى، بينما يتقاسم الجزء المتبقي من ملكية هذه الشركات كل من موظفي الشركات كحملة للأسهم بالإضافة إلى حملة الأسهم من المستثمرين الأجانب، وقد كان الانخفاض بعدد الشركات الصغيرة المملوكة من الدولة واضحاً جدّاً منذ بداية برنامج الخصخصة حيث انخفض من 12000 شركة في أوائل التسعينات إلى حوالي 3000 شركة في العام 2005، ولكن بالمقابل تضاعف الناتج الصناعي لقطاع الدولة ثلاث مرات بين عامي 1995 و 2006، على الرغم من انخفاض

حصته خلال نفس الفترة من ما يقرب من النصف إلى الربع، وهو ما يعكس بشكل خاص النمو السريع لقطاع الاستثمار الأجنبي[60].

وخلاصة ماسبق يمكن القول بأنّ الأداء التنموي لفيتنام كان منذ أوائل التسعينيات من أقوى المستويات في العالم بعد تقديم برنامج الإصلاح الاقتصادي doi moi الذي انطلق في عام 1986، وكان جوهر الاستراتيجية الاقتصادية لفيتنام يقوم على الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، مع حزمة إصلاحات متنوعة تقوم على دعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت ذاته اقترن هذا النهج المفتوح بالنمو الزراعي المحلي الناجح والدور المؤثر للمؤسسات المملوكة للدولة المترافق مع تشجيع ودعم القطاع الخاص باتباع نموذج "شرق آسيا" من خلال فتح فيتنام سوقها المحلي بالتدريج، بالتزامن مع تشجيع نمو الصادرات.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه بالرغم من أن التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في ارتفاع حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي، إلاّ أن حصّة مصادر التمويل المحلية شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم مساهمتها في حجم هذا التكوين، فبعد أن كانت تشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي في منتصف التسعينيات، ارتفعت إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[61].

وعليه يمكن تلخيص أهم النقاط الجوهرية في التجربة التنموية في فيتنام التي يمكن الاستفادة منها بالنقاط التالية:

- المزيج الأمثل للتنمية الزراعية والصناعية، وبفضل السياسات الاستباقية في التجارة والصناعة والزراعة، أضحت فيتنام واحدة من أكبر مصدري الأغذية الأساسية، مثل الأرز، وكذلك المعدات الزراعية، وكذلك الإلكترونيات ذات القيمة المضافة العالية.

[60] John Thoburn, (2009), "**Vietnam as a Role Model for Development",** United Nation University, Research Paper No.30, P21.

[61] John Thoburn, previous source.

- تجربة الخصخصة في فيتنام التي تقوم على الخصخصة من الداخل، حيث تعتمد على توزيع الملكية بين الدولة والموظفين والمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على إصلاح الشركات الحكومية ورفع إنتاجيته.
- دور الدولة النشط جنباً إلى جنب مع آليات السوق النشطة، حيث حافظت على تركيبة اشتراكية سوق قائمة على الاستفادة من مزايا قوى السوق مع بقاء الدولة تقوم بدور مهم في عملية التنمية.
- تنويع الصادرات، حيث اعتمدت على حزمة واسعة من السلع التصديرية من المواد الغذائية إلى المنسوجات إلى الإلكترونيات.

ملخص الفصل:

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى مفهوم إعادة الإعمار من حيث مفهومه وأبعاده، بالإضافة إلى أهم المحاور التي تبنى عليها عملية إعادة الإعمار سواء من حيث المشاركون والآليات المتبعة بالإضافة إلى التمويل والاستدامة، وبعد ذلك تم التعريف بأهمية دور الدولة المحوري في بناء السياسات التنموية في هذه المرحلة، سواء كان على مستوى التنمية الاقتصادية أو على مستوى التنمية الصناعيّة بشكل خاص، وعلى اعتبار أن عملية رسم السياسات الصناعيّة تعد جزءاً من الاستراتيجيّة الشاملة لعمليّة إعادة الإعمار، لذلك كان لابدّ من التعرّف على التوجهات الجديدة لعمليّة التنمية الصناعية بما ينسجم مع المراحل الجديدة لعملية التنمية، في مراحل إعادة الإعمار، من خلال تسليط الضوء على التوجهات المختلفة للتنمية الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العصرية التي تقوم على أساس التغيرات الهيكلية وإعادة ترتيب السياسات الصناعية بما يتناسب مع الأهمية النسبيّة للموارد الاقتصاديّة للدولة.

وبعد السرد النظري لأهم التوجهات التنموية والأدوار المختلفة للدولة، تطرّق المبحث الثاني إلى أهم التجارب التنموية الرائدة، والتي تعد من الأمثلة التي يمكن الاستفادة منها في أي عملية بناء في المرحلة القادمة، حيث تم عرض تجارب بعض الدول الآسيويّة، مثل الصين وكوريا الجنوبيّة بالإضافة إلى تجربة فيتنام، حيث تم اختيار هذه التجارب لأن ظروف هذه الدول تتشابه في مرحلة معينة مع ظروفنا وإمكاناتنا، وتم استخلاص عدد من الدروس المستفادة لكل تجربة من هذه التجارب.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي ومحدداته في سورية:

المبحث الأول: القطاع الصناعي في سورية:

أولاً: تطور الصناعة السورية في فترة ما قبل الحرب.

ثانياً: الصناعة السورية ما بعد الحرب.

المبحث الثاني: تمويل القطاع الصناعي في سورية:

أولاً: التمويل في مرحلة ما قبل الحرب.

ثانياً: التمويل في مرحلة ما بعد الحرب.

المبحث الثالث: مساهمة محددات القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني :

أولاً: مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلّي:

1. مساهمة المشتغلين في القطاع الصناعي في أعدد المشتغلين الإجمالي:
2. مساهمة صادرات القطاع الصناعي في حجم صادرات الاقتصاد الوطني:
3. مساهمة الاستثمار في القطاع الصناعي في حجم الاستثمار الكلي:

المبحث الرابع: المناطق الصناعية في سورية:

مقدمة:

تعد الصناعة محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتشابكاتها الأمامية والخلفية مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى الإنتاجية والخدمية ولاسيما التشغيل، حيث تشير الدراسات الاقتصاديّة إلى أن كل فرصة عمل في القطاع الصناعي تحرّض الطلب على أربع فرص عمل في الأنشطة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية والتشغيل في الاقتصاد الوطني وهذا يستوجب التركيز على هذا القطاع ومعالجة مشاكله وتوفير مستلزمات بقائه ونموه.

وفي سورية يلعب القطاع الصناعي دوراً حاسماً في تنمية الاقتصاد، كما أنّه يتمتع بقاعدة متنوعة من الصناعات أهمها تكرير النفط والمعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية والكيماويات والماء والكهرباء، والورق والأغذية، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والمنسوجات التي تشكل أكبر نسبة مئوية من إجمالي الناتج الصناعي، ومع ذلك فإن إنتاجية وتنافسية القطاع الصناعي السوري في الأسواق العالمية متدنية، مما أدى إلى تراجع حجم الصادرات الصناعية، كما أنّ هناك نقصاً في الإدارة الحديثة والتكنولوجيا والتدريب والتعليم والبحث والتطوير، بالإضافة إلى عدم كفاية الدعم الحكومي لتعزيز قدرتها التنافسية، ونقص الاستثمارات الصناعية، وارتفاع تكلفة التمويل الصناعي إلى إعاقة نمو هذا القطاع.[62]

وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة تحليليّة لواقع القطاع الصناعي في سورية والتعرّف على أهم المحطّات التي مرّ بها خلال الفترة المدروسة الممتدّة بين عامي (2000–2020)، للتعرّف على هذه المشكلات بشكّل موسّع وذلك من خلال الدراسة التفصيلية لمؤشرات القطاع الصناعي وتحليل محدداته وحجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني سواء من حيث الإنتاج أو تشغيل الأيدي العاملة أو الصادرات والاستثمار، إضافة إلى الجانب التمويلي لعملية التنمية الصناعية

[62] Adel Mohsen, "**Determinants of industrial output in Syria**", Journal of Economic Structures, (2015), P2.

من خلال دراسة حجم التمويل المقدّم لهذا القطاع بالنسبة إلى القطاعات الأخرى، والتغير الذي طرأ على كل متغيّر من هذه المتغيرات نتيجة دخول الاقتصاد السوري في الأزمة التي بدأت في عام 2011.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّهُ نظراً للتباين واختلاف المؤشرات والتحولات الهيكلية التي حصلت بفعل الحرب، وما نجم عنها من تأثير على التمويل وأشكالة ومصادره والتي لم تكن نتيجة توجه حكومي، وإنما نتيجة للحرب وتداعياتها الإقتصادية، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، فترة ما قبل الحرب (2000–2011) وفترة الحرب (2011– 2018)، والدراسة التحليلية لكل فترة على حدة.

المبحث الأول: تطور القطاع الصناعي في سورية:

نتعرّف في هذا المبحث على تطور القطاع الصناعي في سورية وأهم المحطات والمراحل التي مرّ بها خلال الفترة المدروسة، وتسليط الضوء على أهم التغيرات التي طرأت على واقع الصناعة السورية في ظل المتغيرات المختلفة والتعديلات في السياسات الحكومية وانعكاساتها على هذا القطاع.

أولاً: تطور القطاع الصناعي في سورية في فترة ماقبل الحرب:

في سبعينيات القرن الماضي ومع بداية الحركة التصحيحية، سعت الحكومات إلى توسيع الإنتاج الصناعي العام بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي، حيث وظّف القطاع الصناعي حوالي 140 ألف عامل بحلول عام 1985، أي ما يقارب 40 % من القوة العاملة الصناعية في البلاد، وبين عامي (1970 – 1978) زاد الإنتاج الصناعي الصناعي بمعدل سنوي متوسط قدره 11.6% ، مقارنة بـ 5.6% فقط بين عامي 1960 و 1970، ولم يعد الإنتاج يلبّي الطلب المحلي فحسب ، بل دخل جزء منه أيضًا إلى أسواق الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية.[63]

ومع ذلك، انخفض مستوى الاستثمار في التصنيع باستمرار، منذ النصف الثاني من الثمانينيات، لا سيما في القطاع الخاص الذي كان قد بدأ بتأسيس شركاته ضمن المستوى الصغير مع تشجيعه بحدود ضيقة جداً، حيث استمر النمو

[63] Joseph Daher, (2019), **"Syria's manufacturing sector: the model of economic recovery in question",** European university institute, P6.

خلال السبعينات والثمانينات، إلى أن جاء قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتوالت بعده القوانين والمراسيم المحفزة للعمل الصناعي[64]، وخلال الفترة الممتدّة بين عامي (1991 و 2002) تمت الموافقة على 291 مشروعًا صناعيًا خاصًا فقط من وزارة الصناعة بموجب القانون 10 لعام 1991، مما أدى إلى توفير ما لا يزيد عن 13،700 فرصة عمل.[65]

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت الحكومة على تطوير كفاءة القطاع الصناعي وتحسينه من خلال سن القوانين واللوائح التي تشجع الاستثمار الخاص وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد، وبدا ذلك واضحاً من خلال الأهداف التي سعت الحكومة إلي تحقيقها من خلال الخطة الخمسية العاشرة التي تختلف عن الخطط السابقة لأنها لم تقتصر فقط على برنامج استثماري بل ركزت على الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تعزيز دور القطاع الصناعي وأهدافه وسبل تنفيذها، بالإضافة إلى جملة من الأهداف الكميّة التي تتمثل بزيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي وتأهيله وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، والعمل على تطوير البنية الهيكلية للصناعة السورية وقدراتها الإنتاجية وإعادة هيكلة المنشآت الصناعية القائمة ورفع مستوى التنافسية الصناعية.

ويمكن تقييم البيئة الصناعية الوطنية في سورية قبل عام 2011 من خلال إظهار مواطن القوة والضعف للصناعة السورية والآفاق المستقبليّة لها في مرحلة ماقبل اندلاع الحرب السورية، حيث تعد الاتجاهات الإيجابيّة للنمو الاقتصادي والتركيز على تحسين الاستثمارات الصناعيّة إضافة إلى فتح الأسواق وتحسين القطاع المصرفي تعدُّ من نقاط القوّة التي يتمتّع بها القطاع الصناعي، وعلى الجانب الآخر يشكّل غياب الرؤية الاستراتيجيّة للسياسات الصناعيّة بالإضافة لضعف المصادر الماليّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، علاوة على صعوبة الوصول إلى التمويل طويل الأجل، إضافة إلى أنّ البنية التحتيّة لاتزال في طور التكوين وتدني مستويات إنتاجيّة وكفاءة المؤسسات، والتي تشكل

---

[64] أ.فؤاد اللحام , **" الصناعة السورية في ضوء الأزمة الأقتصادية العالمية",** ندوة الثلاثاء الأقتصادية الثانية والعشرون حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية, جمعية العلوم الاقتصادية, 2009.

[65] Joseph Daher, ibid, P7.

بمجملها نقاط الضعف تعرقل من تطور هذا القطاع[66]، أضف إلى ذلك جملة من السمات العامة الناجمة عن ظروف نشأتها وتطورها والمتمثّلة بانخفاض القيمة المضافة المحققة في الصناعة وتدني نسبة مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي، وضعف التشابكات سواء داخل الصناعة أو مع القطاعات الأخرى، وغلبة المنشآت الحرفيّة والشركات العائليّة والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي، يُضاف إلى ذلك ضعف المستوى التكنولوجي وترهّل البيئة الإدارية والتنظيميّة.

إضافة إلى السمات العامة للصناعة السورية ونقاط الضعف والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والتي سبق الاشارة إليها، واجهت الصناعة السورية خلال الفترة (2000–2011) مجموعة أخرى من الصعوبات من أهمها[67]:

- تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والثنائية مع عدد من البلدان العربية وتركيا، دون أن يسبق ذلك أو يترافق معه تنفيذ برامج ملموسة لرفع القدرة التنافسية للصناعة السورية وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات.
- انعكاس نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 ومارافقها من تراجع الصادرات وتوقف العديد من المعامل.
- محدودية نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية في معالجة مشاكل هذا القطاع من ناحية وتحقيق الأهداف المحددة لو في هذه الخطة من ناحية أخرى.
- رفع أسعار المحروقات داخلياً وانعكاس ذلك على مختلف أسعار السلع والخدمات إضافة إلى أثر الجفاف، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الانتاج عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بشكل سريع ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية في المرحلتين.

---

[66] Tatjana Chahoud, (2011), **"Syria`s Industrial Policy",** German development institute, P20.

[67] يوسف محمد, محمد المحمود, **" الصناعة السورية وامكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كورية الجنوبية لتطويرها",** مجلة جامعة تشرين, العدد (41) – العدد (2), 2019, ص13.

- عدم تنفيذ البرنامج الشامل للتحديث والتطوير الصناعي الذي أُعد في عام 2007 بهدف تحديث وتطوير 1000 شركة صناعية خلال 3 سنوات، إضافة الى عدم إحداث المؤسسات الداعمة التي كان من الضروري إحداثها في هذا المجال.

هذه العوامل بمجملها أدّت إلى تراجع الاهتمام بالصناعة وانتقال العديد من الصناعيين إلى التجارة واستيراد المنتجات المشابهة لما ينتجونه من الصين وغيره، ومع الخطّة الخمسية الحادية عشرة والتي حملت الكثير من الآمال والأهداف حول وضع الاقتصاد السوري بحلول عام 2025 من خلال وضع استراتيجيّة متكاملة لخلق بيئة ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، سواء كانت بيئة تشريعية أو قانونية أو اقتصادية، فعلى مستوى القطاعات فقد كانت أهمية الاستراتيجية تبع من دورها في معالجة التشويه القطاعي بالنسبة إلى حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي، لذلك فإنّ وجود هذا الخلل القطاعي يعني أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى إنجاز عملية التحويل الهيكلي التي تصاحب عملية التنمية من خلال زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع مساهمة الزراعة وهذا ماكانت تطمح إلى تحقيقه السياسات المخططة في الخطة الخمسية الحادية عشرة.

ثانياً: الصناعة السورية في ظل الأزمة:

بدايةً يمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة كما يلي:[68]

– المرحلة الأولى: الممتدّة من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن بعضاً منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.

– المرحلة الثانية: خلال عام 2013 بدأت محاولة امتصاص الصدمة والتحوّل إلى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.

– المرحلة الثالثة: خلال عام 2014 ولاسيما النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات للسّير نحو الأمام ومحاولة النّهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي ولاسيما بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الحلفاء.

– المرحلة الرابعة: الممتدّة بين عامي (2015–2016)، والتي تشكل بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وضآلته.

– المرحلة الخامسة: خلال عامي (2017 – 2018)، وهي مرحلة بداية ملامح انتهاء الأزمة في سورية، واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي، مترافق مع ثبات في سعر صرف الليرة السورية وتحسنها في محطات عديدة، والتي رافقت تحرير الكثير من الأراضي ونمو الاقتصاد بالنسبة للسنوات السابقة والبدء بمرحلة إعادة الإعمار، وعليه فإن الاقتصاد السوري دخل مرحلة جديدة من التعافي وهو يسير بخطا ثابتة نحو النمو.

---

[68] "التقرير السنوي لبنك الاردن – سورية 2018 ", ص12.

ولكن مع بداية منتصف 2019 ومع بداية عام 2020 بدأت جملة من الأزمات تعصف بالاقتصاد السوري منها مايتعلق بأزمة المشتقات النفطيّة ومصادر الطاقة، وأزمة الانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية، وقانون قيصر الجائر ومالحقه من تبعات خنقت الاقتصاد السوري، وانتهاءً بأزمة " COVID19" وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.

وعلى صعيد القطاع الصناعي الذي يشكل النقطة الأهم في موضوع الدراسة، فقد شهد تدهوراً ملحوظاً في شتى أركانه، مما أدى لزيادة الصعوبات التي تواجه تقدم هذا المجال، منها مايتعلّق بصعوبة الحصول على المستلزمات الأساسية واستيراد المواد الأولية، ومن ثم توقف المعامل والمنشآت الصناعية عن العمل، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه المصرف التجاري السوري من تحويل القيمة الكلية للصادرات مما يتناسب مع المنتج المحلي، ومن ثم خسارة العديد من الأسواق الخارجية للتصدير، وأزمات أخرى تتعلق بتدمير البنية التحتية للصناعة وهجرة آلاف العمال من أصحاب الخبرة، وصعوبة الحصول على المواد الأوليّة نتيجة تراجع القطاع الزراعي، ومن جانب آخر فقد أدّى تصاعد أعمال العنف وانتشارها في مناطق عديدة في حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية إلى تفاقم أزمة القطاع الصناعي.

وبالإضافة إلى تأثّر هذا القطاع بنقص الوقود والطاقة والمواد الخام الأخرى، ومحدوديّة الوصول إلى التمويل، والدّمار الشديد في البنية التحتية، حيث كانت أغلب المراكز الصناعية في حلب وحمص وضواحي دمشق وهي المناطق الأكثر تضرراً من االحرب، حيث تعرضت المعدّات الصناعية في هذه المناطق للنّهب، بالإضافة إلى هروب معظم الشركات ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها ورواد الأعمال نقلوا إنتاجهم إلى دول أخرى لاسيما تركيا، وتشير العديد من التقارير أن السوريين نقلوا نشاطهم الصناعي إليها وأعادوا بيع سلعهم ومنتجاتهم إلي سورية، ففي عام 2014 استحوذ السوريون على 26% من الشركات المسجّلة حديثاً في تركيا، بينما تعافت الصادرات التركية إلى سورية وعادت إلى مستويات ماقبل الأزمة حيث بلغت 1.8 مليار دولار في العام 2014 بعد أن كانت بحدود 500 مليون دولار في العام 2012[69].

[69] Jeanne G, Kristina, (2016), **"Syria's Conflict Economy**", IMF Working Paper, International Monetary Fund, p12.

وعليه يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي[70]:

1. خروج منشآت صناعية عن الانتاج لأسباب عديدة كتدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد لأولية وصعوبة الوصول إلى المعامل وتوفير حوامل الطاقة.
2. تجزئة أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أوخارجها.
3. نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والخبراء إلى مصر والأردن ولبنان وتركيا والسعودية...
4. توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز.
5. توقف الانفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي وكذلك تمويل القطاع الخاص.
6. خسارة أسواق محلية بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى خسارة الأسواق الخارجية بسبب توقف الانتاج وارتفاع تكاليفه وصعوبة نقله وإلغاء عقود التصديرمن قبل عدد من الشركات الأجنبية.
7. تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الانتاجية.
8. تراجع انتاج العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية.

هذه الآثار انعكست مباشرة على مخرجات القطاع الصناعي لاسيما في السنوات الأربعة الأولى للأزمة، حيث سجّل القطاع الصناعي أكبر الخسائر من بين القطاعات الاقتصاديّة، إذ وصلت إلى 2000 مليار ليرة (أي مايعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي للقطاع لعام 2010)، كما هو موضّح في الشكل(3)، بالإضافةً إلى تراجع الوزن النسبي له من الناتج المحلي الإجمالي من 24 % في العام 2010 إلى 3.10 % في العام 2015، كما بلغ المعدل الوسطي لانكماش القطاع الصناعي (−21،5 %) سنويّاً.[71]

---

[70] فؤاد اللحام, **الصناعة السورية في ظل الأزمة : الواقع والمطلوب",** جمعية العلوم الإقتصاديّة, 14 ايار, 2014.

[71] تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015), مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد).

الشكل رقم(3): التوزيع النسبي لخسائر القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011–2015)

القطاع	الخسارة (2015-2011)	النسبة المئوية
الصناعة والتعدين	-2,009,502	49.5%
تجارة الجملة والمفرق	-759,000	18.7%
النقل والمواصلات والتخزين	-402,277	9.9%
الزراعة	-399,779	9.8%
البناء والتشييد	-186,720	4.6%
المال والتأمين والعقارات	-175,523	4.3%
خدمات حكومية*	60,119	-1.5%
باقي القطاعات الاقتصادية	-188,450	4.6%
مجموع الخسارة	**-4,061,133**	**100%**

*المصدر: مركز مداد للدراسات والأبحاث

ومع بداية عام 2019 بدأت العديد من الورشات الصغيرة بالعودة إلى العمل ولاسيما في المناطق التي بدأت تشهد استقراراً نسبياً، الأمر الذي انعكس إيجاباً على قطاع الصناعات التحويلية الذي حقق نمواً سنوياً بأكثر من 40% مقارنةً مع العام 2018، قبل أن يتعرض إلى انتكاسة جديدة في العام 2020 نتيجة انهيار سعر الصرف والارتفاع الكبير في أسعار حوامل الطاقة إضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ناتج الصناعة التحويلية عام 2020 بنحو 43%، مقارنة بما كان عليه عام 2010.

المبحث الثاني: تمويل القطاع الصناعي في سورية:

أولاً: التمويل في فترة ما قبل الأزمة:

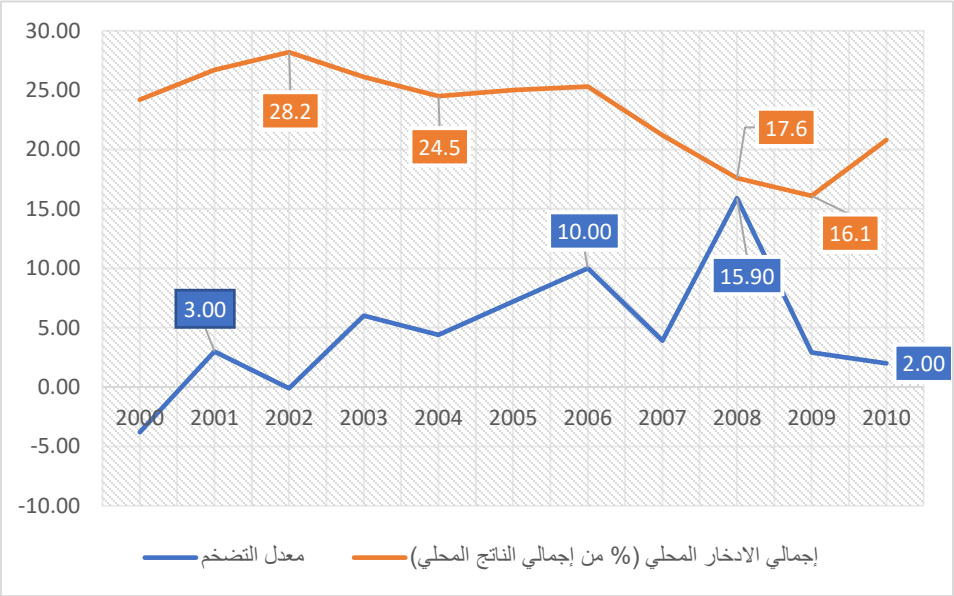
بصورة إجمالية يمكن القول بأنّ الاقتصاد السوري كان آخذ في التحسّن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كان قد بدأ من قاعدة متدنية، فبحسب تقارير البنك الدولي فقد سجّل إجمالي الناتج المحلي نمواً بمعدل 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و2010 بالقيمة الحقيقية، وكان مدفوعاً بالكامل تقريباً بالنمو في القطاعات غير النفطية، غير أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلّي لم يتجاوز 2% في ضوء معدّل النمو السكاني.

ومن الجدير بالذكر إنّ حالة التذبذب في عمليّة النمو الاقتصادي في سورية هي سمة عامة في الاقتصاد السوري، لمنّها كانت مرتفعة بصورة استثنائية في العقود الأخيرة لاسيما الفترة (1970–2009) ويعود ذلك للاعتماد على معدّل النمو المتقلّب في القطاع الزراعي، وتأثيرات الأزمات السياسية الداخليّة والخارجيّة، لكن الجدير بالذكر أن هذا التذبذب في معدّلات النمو تراجع بشكل كبير خلال العقد الماضي[72]، وهذه الحالة انعكست بشكل أو بآخر على عناصر التمويل ومكوناته بجوانبه المختلفة.

فالبداية من جانب الادخار، وكما هو موضّح في الشكل (5) الذي يبيّن معدلات الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى معدّلات التضخّم خلال الفترة (2000–2010)، حيث يظهر استقراراً نسبيّاً لحصّة إجمالي الادخار من إجمالي الناتج المحلي حيث شكّلت نسبة وسطيّة تقدّر بحدود 25% منذ بداية الفترة وحتى 2006، لتبدأ بعدها بالانخفاض تدريجياً لتصل في عام 2009 إلى حدود 16%، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى ارتفاع معدّلات التضخّم الذي تَبِعَ رفع أسعار المشتقات النفطيّة وزيادة تكلفة مدخلات عمليّة الإنتاج، إضافةً إلى التضخّم المستورد الناتج عن تبعات الأزمة الماليّة العالميّة والتي ألقت بظلالها بشكل كبير على معدّلات التضخّم

[72] **"الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والإجتماعيّة"**, المركز السوري لبحوث السياسات, كانون الثاني 2013, ص18.

الشكل (5): معدلات الادخار والتضخّم في سورية خلال الفترة (2000–2010)



- المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

حيث يّظهر الشكل ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخّم وصل إلى أعلى قيمة له خلال الفترة في عام 2008 حيث وصل إلى مستويات قاربت 16%، بعد أن كانت مستقرّة نسبياً عند مستويات مادون 10% خلال السنوات السابقة، ولكن شهدت معدلات التضخم انخفاضاً بعد ذلك لتصل إلى حدود 2% في نهاية الفترة.

1) تطور حجم الودائع:

تعد ودائع الأفراد والمؤسسات أحد اهم مصادر أموال البنوك التي تستطيع من خلالها المساهمة في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها القطاع الصناعي، ومن ثم فإن الودائع هي التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي للبنك، من خلال التسهيلات وحجمها وتوزيعها القطاعي، وسوف نتناول فيمايلي تطور حجم الودائع خلال الفترة التي سبقت الحرب، أي الفترة الممتدّة بين عامي (2000–2010).

فبحسب الإحصائيات النقدية الصادرة عن مصرف سورية المركزي فقد بلغ حجم الودائع (تحت الطلب والودائع لأجل) في نهاية عام 2000 بحدود (171,141) مليون ليرة سورية، حيث شهدت ارتفاعاً نسبيّاً خلال سنوات اللاحقة لتتخطى

(926,656) مليون ليرة في نهاية 2010، أي بنسبة زيادة تتجاوز 440%، ويوضّح الجدول(4) التالي تطور حجم الودائع خلال الفترة (2000–2010).

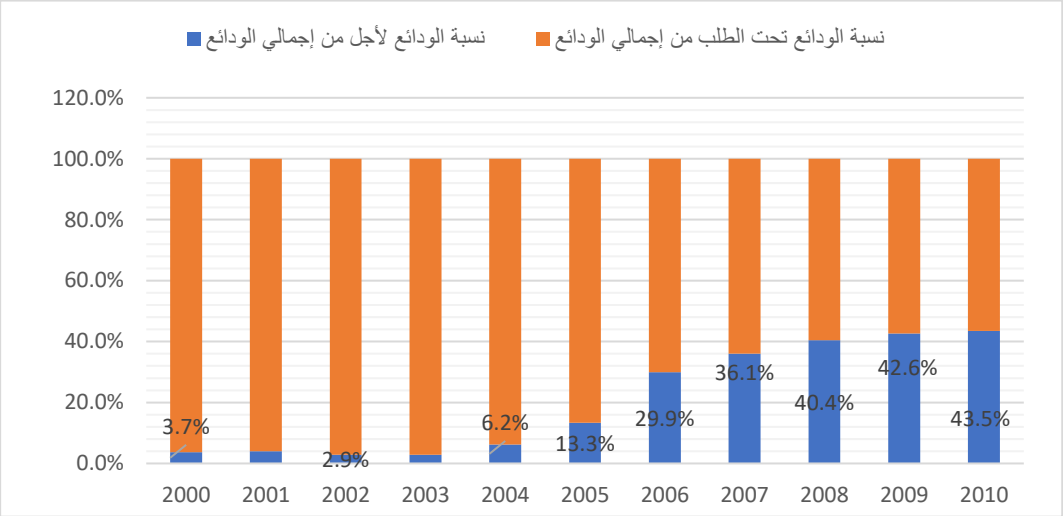
الجدول (4): تطور حجم الودائع خلال الفترة (2000–2010)(بملايين الليرات)

الأعوام	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	إجمالي الودائع
2000	164،807.4	6،334.0	171،141.4
2001	190،645.2	7،899.0	198،544.2
2002	244،656.0	7،225.0	251،881.0
2003	265،317.0	7،776.0	273،093.0
2004	278،200.9	18،478.7	296،679.6
2005	312،971.4	48،142.5	361،113.9
2006	288،271.5	123،194.4	411،465.9
2007	309،303.7	174،443.1	483،746.8
2008	358،444.7	243،112.6	601،557.3
2009	423،066.1	314،057.2	737،123.3
2010	523،263.5	403،392.5	926،656.0

*المصدر: النشرات الإحصائية الصادرة عن مصروف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

وعند تصنيف الودائع حسب نوع الحساب، يلاحظ أن حسابات الودائع تحت الطلب بقيت تشكل النسبة الأكبر من حجم الودائع لاسيما مع بداية الألفية الجديدة، حيث يوضّح الشكل (6) التوزع النسبي لكل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب خلال الفترة المذكورة، والتي شهدت تحسّناً ملحوظاً لنسبة الودائع لأجل، فبعد أن كانت تشكل نسبة تقارب الـ4% مع بداية الفترة، تطورت لتصل إلى حدود 46% مع نهاية عام 2010، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في زيادة القروض البنكية وتحديداً القطاع الصناعي الذي هو أحد القطاعات التي بحاجة إلى تمويل طويل الأجل والذي من الممكن أن يستند إلى الودائع لأجل والتي تكون عادة على شكل ودائع مربوطة لدى البنوك بأسعار فائدة متفق عليها مسبقاً بين أطراف العلاقة، وتمنح الحسابات لأجل البنوك القدرة على التصرف لأنها محددة بفترة زمنية.

الشكل (6): التوزع النسبي لحجم الودائع خلال الفترة (2000-2010)



*المصدر: تم احتساب النسب بالاعتماد على النشرات الإحصائيّة لمصرف سورية المركزي

2) التسهيلات الائتمانية:

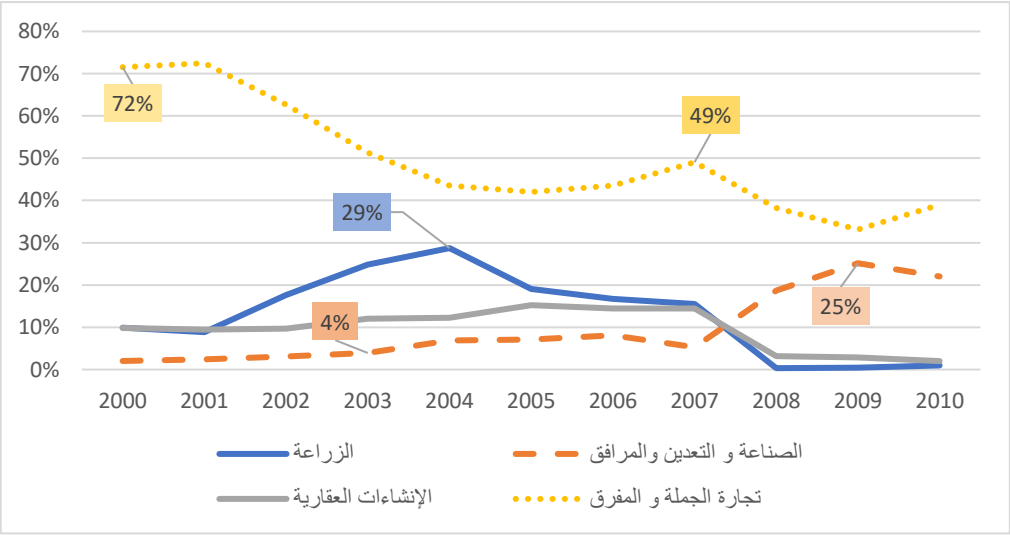
أما فيما يتعلّق بالتسهيلات الائتمانية، لابدّ من الإشارة إلى أن معرفة حجم هذه التسهيلات أمر مهم، ولكن تبقى الأهمية الكبرى بالتوزيع القطاعي لهذه التسهيلات وتوزيعها حسب الأنطة الاقتصاديّة والتي تعطينا مؤشراً أدق وأهم عن مدى مساهمتها في تمويل القطاعات الاقتصادية، فكلما كانت موجّهة إلى الأنشطة الإنتاجيّة ساهم ذلك في زيادة معدّل النمو الاقتصادي وتخفيف معدل البطالة وزيادة الإنتاج.

ولتوضيح ذلك نشير إلى توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2010) والمبيّنة بالشكل (7)، فقد لوحظ أن التجارة العامة شكّلت النسبة الأكبر من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000-2010)، حيث وصلت إلى 72% في بداية الفترة لتنخفض بعد ذلك لتصل إلى 49% في عام 2007، وتنهي هذه الفترة بنسبة وصلت إلى حدود 40% في عام 2010. أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين وهي الأهم بالنسبة لمشكلة الدراسة، فتُظهر بيانات الفترة انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع من إجمالي التسهيلات حيث لم تتجاوز نسبتها 5% من إجمالي التسهيلات منذ بداية الفترة وحتى

عام 2007، لتبدأ بعدها هذه النسبة بالتحسّن لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام 2009 حيث بلغت نسبتها 25%، ويعكس ذلك التوجه الحكومي لدعم هذا القطاع والذي كان من أهم أهداف الخطة الخمسية العاشرة التي جعلت من تطوير قطاع الصناعات التحويلية أحد أهم أولوياتها.

وفيما يتعلّق بقطاع الزراعة، فلم تتجاوز نسبة التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع 9% في بداية الفترة، لتشهد تحسّناً ملحوظاً في عام 2004 حيث بلغت 29% وهي أعلى نسبة له خلال هذه الفترة، لتبدأ بعدها النسبة بالانخفاض لتقارب 3% في عام 2009، ويمكن القول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثراً خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى عدّة أسباب منها متعلّق بالسياسات الحكوميّة التي لم تعطِ هذا القطاع الأهمية الكافية، بالإضافة إلى موجات الجفاف التي أنهكت الإنتاج الزراعي، كما فاقم القرار الحكومي بتحرير أسعار الطاقة والسماد من العبء الاقتصادي الثقيل أصلاً على المزارعين.

الشكل (7): نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2000-2010)

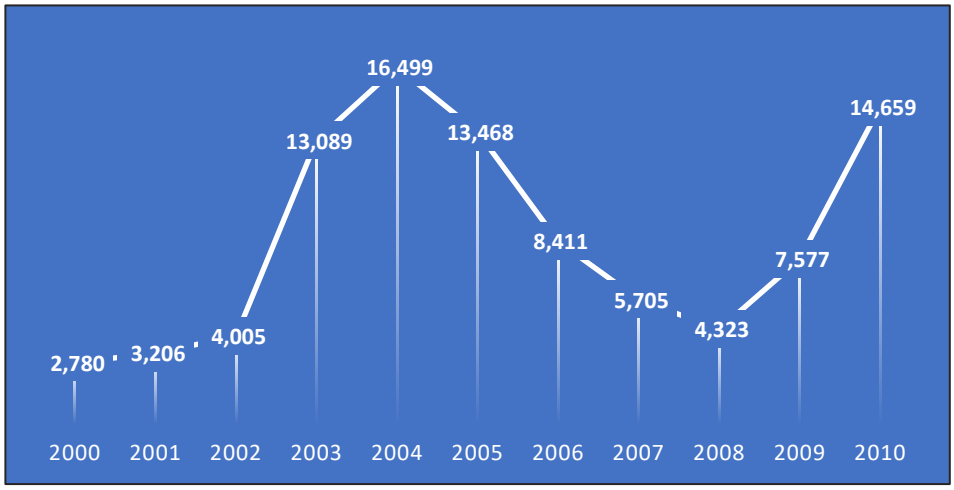


*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

ولابدّ من الإشارة إلى أن التحسّن الملموس في حجم التسهيلات الائتمانيّة المقدّمة للقطاع الصناعي لاسيما خلال الفترة (2007-2010) يعكس توجّهاً حكومياً لدعم قطاع الصناعة والتركيز عليه كقاطرة للتنمية الاقتصادية، هذا الاهتمام انعكس بوضوح أيضاً على حجم قروض المصرف الصناعي خلال الفترة نفسها والموضّحة بالشكل (8)، حيث يظهر

ارتفاع حجمها من (4،323) مليون ليرة سورية في عام 2008، لتبلغ (14،659) مليون ليرة سورية في عام 2010، أي بارتفاع تجاوز 200%، سبق ذلك تحسن ملحوظ في حجم قروض المصرف الصناعي خلال نفس الفترة حيث بلغ حجمها (16،499) مليون ليرة سورية في عام 2004 بعد أن كانت بحدود (4000) مليون ليرة سورية في عام 2002.

الشكل (8): قروض المصرف الصناعي خلال الفترة (2000– 2010)



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للفترة المدروسة.

ثانياً: التمويل في مرحلة الحرب:

لاشك أنه كان للحرب آثارها الواضحة على جميع الجوانب لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها، فقد كان لارتفاع نسب التضخم وانخفاض القوة الشرائيّة لليرة السورية بالإضافة إلى تدهور عجلة الإنتاج، يُضاف إلى ذلك جملة العوامل المرتبطة بالسياسات الحكوميّة على صعيد قيم الدعم الاجتماعي، فبالرغم من ارتفاع قيمته في الموازنة العامة إلاّ أن هذا الارتفاع لم ينعكس بتحسن الأوضاع المعيشيّة، ومن جملة هذه الإجراءات دعم المشتقات النفطيّة ودعم الطاقة الكهربائية ودعم الإنتاج الزراعي ودعم المواد الغذائيّة الأساسيّة من خلال عمليّة تثبيت الأسعار وما إلى ذلك من إجراءات من شأنها تعزيز الجانب الاجتماعي.

هذه العوامل مجتمعة لاسيما المتعلّق منها بانخفاض الدخل الحقيقي ألقت بظلالها على عامل الادخار بشكل كبير، وكما هو موضّح في الجدول (10) التالي، والذي يبيّن حجم إجمالي الودائع في المصارف الخاصة خلال الفترة الممتدّة

بين عامي (2011–2020) يظهر ارتفاعاً طفيفاً في حجم الودائع منذ بداية الفترة وحتى عام2015 تراوحت بين (200–250) مليار ليرة سورية، لتبدأ بعد ذلك بالارتفاع تدريجياً خلال الأعوام الأخيرة لتتجاوز عتبة (1،100) مليون ليرة سورية، أي بنسبة زيادة تتجاوز130% عن حجمها في عام 2017، ويعود ذلك في جزء منه إلى الارتفاع الكبير في معدلات التضخّم وانخفاض قيمة الليرة السورية.

الجدول (5): تطور حجم الودائع في المصارف الخاصة خلال الفترة (2011–2020) (بملايين الليرات السورية)

الأعـوام	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	إجمالي الودائع	نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع
2011	72,759	147,348	**220,107**	66.9%
2012	67,615	131,729	**199,344**	66.1%
2013	89,557	129,885	**219,442**	59.2%
2014	130,711	121,444	**252,155**	48.2%
2015	122,358	116,330	**238,688**	48.7%
2016	164,173	120,175	**284,348**	42.3%
2017	256,044	229,721	**485,764**	47.3%
2018	396,541	270,104	**666,645**	40.5%
2019	429,651	309,132	**738,783**	41.8%
2020	777,357	377,948	**1,155,306**	32.7%

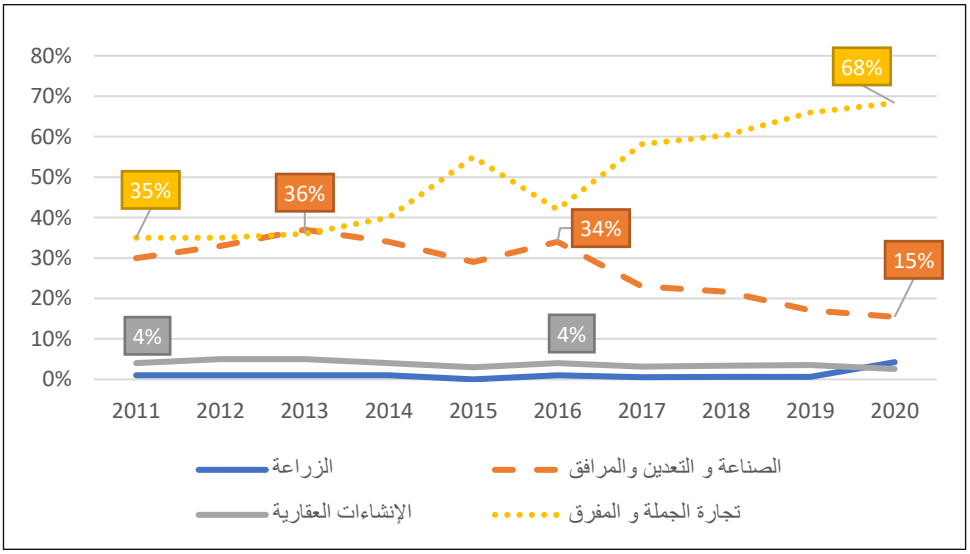
*المصدر: الموازنة الموحدة للمصارف الخاصة، النشرات الدورية لمصرف سورية المركزي.

أمّا بالنسبة لنسبة حجم الودائع لأجل من إجمالي هذه الودائع، فيظهر الجدول السابق الانخفاض التدريجي بنسبتها خلال هذه الفترة، فبعد أم كانت تسجل حوالي 67% من إجمالي الودائع، انخفضت لتصل إلى حدود 32% في 2020.

أمّا عن التوزع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن التأثيرات الكبيرة للأزمة السورية من حالة التخريب والتدمير وانعدام الأمن في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة السورية، والذي كان له أثره الكبير على القطاعات الإنتاجيّة لاسيما الصناعة والقطاع الزراعي، الأمر الذي انعكس سلباً وبدرجة كبيرة على

حجم الإنتاج في هذين القطاعين، ويبدو ذلك واضحاً من خلال حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، والموضّحة بالشكل (9) التالي، حيث يظهر أن حجم التسهيلات المقدّمة لقطاع الزراعة تأتي في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات الإقتصاديّة خلال هذه الفترة، حيث لم تتجاوز نسبتها الـ2% من إجمالي حجم التسهيلات خلال الفترة الممتدة بين عامي (2011-2020)، في حين كان لقطاع التجارة النصيب الأكبر من حجم هذه التسهيلات وبوتيرة مرتفعة فبعد أن كانت تشكل حوالي 36% في عام 2011، حققت زيادة مضطرة لتصل في عام 2020 إلى حدود 68%، وهذا يعكس توجه التسهيلات بشكل كبير باتجاه القطاع التجاري على حساب القطاعات الإنتاجية.

الشكل(9): نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2011-2020)



*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، وبالرغم من التأكيد على أهميّة هذا القطاع والدور الكبير لدوران عجلة الإنتاج في تحقيق التعافي الاقتصادي، فقد شهدت التسهيلات المقدّمة للقطاع الصناعي انخفاضاً تدريجيّاً خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت تشكل 36% من إجمالي التسهيلات في عام 2013 انخفضت إلى حدود 15% في عام 2020.

لذلك يمكن القول بأن معاناة القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص استمرت مع ضعف التمويل وارتفاع تكاليفه وضعف مؤسساته، إذ يلاحظ استمرار تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة في قطاع التجارة على الرغم من زيادة في حجم

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، بلغت نسبة الزيادة في العام 2018 حوالي 69% عنها في العام 2011، كما أنها أعلى مما كانت عليه في المرحلة السابقة، يضاف إلى ذلك أن حصة القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية للقطاع الاقتصادي كانت أعلى من حصة القطاع العام على عكس مرحلة سابقة ما قبل الأزمة.

وفي هذا السياق لابدّ لنا من الإشارة إلى تمويل القطاع العام الصناعي لأنه يعتمد في تمويل برامجه الاستثمارية وعملياته الجارية على الموارد الذاتية للدولة فقد بقيت موارده محدودة، وفي ظل ضعف المؤسسات الرقابية المعنية بمراقبة أداء هذا القطاع تعمّق الفساد الاداري والمالي أكثر بحيث تجاوزت نسب الفساد المالي (200 %) من القيم الحقيقية للأصول المستثمرة، أما القطاع الخاص الصناعي وبسبب صعوبات التمويل والاشتراطات التي وضعتها المؤسسات البنكية والتمويلية فقد اعتمد أيضا على موارده الذاتية.

المبحث الثالث: مساهمة محددات القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:

بعد التأكيد على أهمية القطاع الصناعي ودوره الريادي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة، كان لابدّ لنا من الدراسة التفصيلية لمحددات النمو في القطاع الصناعي والتي تشكل المتغيرات الأساسيّة التي سيتم العمل على تحسينها لتحقيق معدلات نمو صناعي تساهم في النهاية إلى الوصول إلى حالة التنمية المستدامة.

ولتحقيق ماسبق ذكرهُ يتحتّم علينا دراسة الوضع الراهن للقطاع الصناعي في سورية ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة وتحليل أثر محدداته الرئيسية بشكل تفصيلي كلّ على حِدة، وتقييم هذه الآثار بهدف تقديم المقترحات التي تساعد في تذليل العقبات وتحسين مستويات أدائه، ليتمكن من تحقيق أهدافه، وسوف تشمل الدراسة التحليلة محددات النمو الصناعي المختارة والمتمثّلة بكل من حجم الناتج الصناعي والاستثمار وحجم التشغيل في القطاع الصناعي بالإضافة إلى حجم الصادرات الصناعية، وعنصر التمويل الصناعي.

أولاً: مساهمة الإنتاج الصناعي في حجم الانتاج المحلّي الإجمالي السوري:

مرّ القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدّة من بداية السبعينات وحتى الوقت الحالي بالكثير من التحديات منها ماكان ناتجاً عن آثار الحروب والأزمات الاقتصادية ومنا ماكان ناتجاً عن العوامل المتعلقة بالعوامل الداخليّة المتعلقة بهذا القطاع، الأمر الذي انعكس مباشرة على حجم الإنتاج الصناعي ومدى مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة المذكورة والتي يمكن تبيانها من خلال الجدول التالي الذي يبيّن حجم الإنتاج الصناعي في الفترة الممتدّة من منتصف الثمانينات وحتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وفيمايلي سوف نستعرض بالتحليل المحطات الرئيسيّة التي طرأت على حجم الإنتاج الصناعي خلال الفترة المدروسة، مع التنوية إلى أننا سوف نقوم بالدراسة على فترتين، فترة ماقبل الحرب وفترة الحرب، نتيجة للتغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية الكلية كتبعات لآثار الحرب.

- **فترة ماقبل الأزمة:**

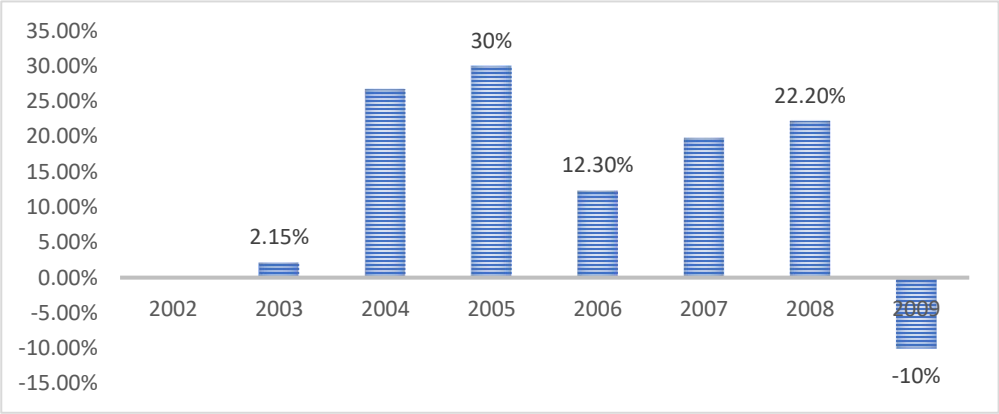
البداية من فترة الثمانينات التي شهدت أزمات اقتصادية تمثلت بإرتفاع الأسعار المحليّة ونقص الاحتياطيات من القطع الأجنبي بالإضافة إلى انخفاض مستويات الأجور الحقيقيّة وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، بالإضافة إلى معاناة مؤسسات القطاع العام من سوء الإدارة وانخفاض الإنتاجيّة وارتفاع التكاليف، ومن ثم عدم إمكانية تحقيق فائض لإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

كانَ لمجمل هذه الظروف الاقتصاديّة والسياسية مع بداية التسعينات أثر مهم في الأداء الاقتصاديٍ عموماً والصناعي خصوصاً، ويعود ذلك إلى التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد السوري في تلك الفترة، والتي تمثلت بالتشريعات والقرارات التي اتخذتها الحكومة بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية، تمثلت بالقرارات المتعلّقة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بمختلف أنواعها وصدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، إلى جانب التشريعات في مجال التجارة الخارجيّة وحركة الصادرات وتنشيط الزراعة، كما أجازت منح الاستيراد للمواد الأوليّة اللازمة للصناعة، هذه الظروف انعكست مباشرة على حجم الانتاج الصناعي ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته إلى (39%) في عام 1990 بعد أن كانت تشكل (30%) في منتصف الثمانينات، ولتقارب نسبة (40%) بحلول عام 2000.

ومع بداية الألفية الجديدة، واجه القطاع الصناعي السوري تقلبات عديدة وتحديات كبيرة بعد الانفتاح على مستوى التجارة الخارجيّة وصعوبة المنافسة على المستوى العالمي، ويرجع أثر هذه التقلبات إلى عدم قدرة الصادرات السورية على المنافسة العالميّة وارتفاع تكاليف المنتاجات السورية إلى جانب التغيرات في معدّلات نمو الاستثمارات الصناعيّة الخاصة من سنة لأخرى، إضافة إلى التغيرات في حجم الطلب المحلّي والخارجي على السلع الصناعيّة المنتجة، وجملة من العوامل الداخلية التي تتعلق بعدم وجود رؤية واضحة تحدد الخطوط العريضة للإصلاح، لتنخفض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي إلى (36،3%) في عام 2005 وإلى حدود (33%) في عام

2009، وقد انعكست هذه العوامل بشكل واضح على معدّل نمو الإنتاج الصناعي بين عامي (2000–2009) الذي يظهر من خلال الشكل (10) الذي يوضّح مسار معدّل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة المدروسة.

الشكل (10): معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2003–2009)



*المصدر: تم احتساب النسب بالإعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يظهر من الشكل السابق أنّ نسبة النمو السالبة للإنتاج الصناعي في عام 2009 بعد أن حقق في عام 2008 معدّل نمو بحدود (22،3%)، ويعود هذا التراجع الكبير إلى تراجع تصدير النفط الخام وانخفاض الإنتاج، الأمر الذي انعكس مباشرة على انخفاض الإيرادات، ومن ثم على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وعند التفصيل في حجم الإنتاج القطاع الصناعي في سورية الذي يشمل كلاً من الماء والكهرباء والصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجيّة، حيث يبيّن الجدول (6) التالي حجم مساهمة كل منها في الإنتاج الصناعي الكلي خلال الفترة الممتدة بين عامي (2000–2010) والتي تُظهر تطوّر مساهمة الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى حدود 66% في العام 2010 بعد أن كانت تشكل نسبتها 53.5% في بداية الفترة، في حين انخفضت مساهمة الصناعات الاستخراجيّة خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت تشكّل 42% في بداية الفترة، وصلت إلى مادون 24% في العام 2010.

الجدول (6): حجم الإنتاج في فروع القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000–2010) (بملايين الليرات)

الاعوام	الماء والكهرباء		التحويلية		الاستخراجية		الصناعة والتعدين
	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	
2000	22,492	3.7%	327,347	53.5%	262,109	42.8%	611,948
2001	22,581	3.7%	348,314	56.5%	245,791	39.9%	616,686
2002	25,410	4.0%	361,788	57.6%	240,362	38.3%	627,560
2003	26,775	4.3%	361,263	58.6%	228,557	37.1%	616,595
2004	53,223	7.6%	430,738	61.2%	219,583	31.2%	703,544
2005	59,269	8.1%	469,580	64.3%	201,828	27.6%	730,676
2006	64,992	8.8%	480,962	65.0%	193,877	26.2%	739,831
2007	68,361	9.0%	507,583	66.5%	187,653	24.6%	763,596
2008	71,070	9.0%	524,172	66.4%	193,731	24.6%	788,973
2009	76,419	9.3%	551,243	67.1%	193,579	23.6%	821,241
2010	83,172	9.5%	585,993	66.8%	207,894	23.7%	877,059

*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية 2011.

أمّا على صعيد الناتج الصناعي، فلابدّ من الإشارة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص سجل بين عامي (2006–2008) نمواً حقيقياً بمعدل 13% وهي نسبة تزيد على ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة بفضل بعض التوسع في القطاع الخاص، أما القطاع العام فقد كانت قيمته المضافة سالبة خلال الفترة، مما يشير إلى

حالة ذلك القطاع الذي كان يعاني من توقف قدرته على التطوير والتحديث لعدم وجود موارد للاستثمار وعدم السماح لإداراته بالإنفاق وفق ميزانيات مناسبة.[73]

هذا وتشكل كل من صناعة المنسوجات والملابس والأغذية المصنعة والمشروبات والمنتجات المعدنية المصنّعة الصناعات الرئيسية في سورية، حيث يتمتّع قطاع المنسوجات والملابس بتاريخ طويل، وبحسب إحصاءات 2004 فقد شكلت 24٪ من الإنتاج الصناعي غير النفطي و 45٪ من الصّادرات غير النفطية، ووفقًا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2009 ، فإن عدد شركات النسيج والملابس في عام 2004 يمثل أكثر من 20٪ من الشركات الصناعية السورية و26٪ من مجموع العاملين في عام 2005 كما شكّلت صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية مجتمعة ما يقرب من 80٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في سورية[74].

وبعد التعرّف على نسبة مساهمة كل من الصناعتين الاستخراجيّة والتحويلية في الناتج الصناعي، نجد أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الصافي لقطاع الصناعة أقل من مساهمة الصناعات الاستخراجيّة، مع العلم بأن مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج تفوق مساهمة الاستخراجيّة، وهذا يدل على أنها ذات قيمة مضافة منخفضة ويرجع ذلك إلى عدم التطور الكافي لإنتاجيّة مجمل عوامل الإنتاج مثل الكفاءة والتطور التكنولوجي ومحدودية نشاط البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى غياب مفاهيم الجودة الشاملة الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على شروط التبادل التجاري للسلع المصنّعة ومن ثم انخفاض تنافسيتها.

يقودنا هذا إلى ضرورة التعريف بفروع الصناعات التحويلية للوقوف على مدى مساهمة كل فرع من فروعها بالناتج الإجمالي للصناعات التحويلية، حيث حيث تصنّف الصناعة التحويلية بحسب المكتب المركزي للإحصاء في سورية إلى تسع مجموعات، هي:

---

[73] تيسير الرداوي, **"إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة"**, ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون.

[74] Independent evaluation Syrian Arab republic, unido integrated program made in Syria, 2009, p28.

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ مثل (الدقيق – الخبز – السكر – المياة المعدنيّة – الخميرة – الزيوت النباتية – التبغ...).
- صناعة الغزل والنسيج والجلود مثل(الغزل – النسيج – الدباغة – الأحذية – حلج الأقطان – السجلد – الحرامات – الألبسة الجاهزة..).
- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث مثل (الأخشاب – الموبيليا المنزلية – الأثاث المنزلي والمكتبي).
- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة.
- الصناعة الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول مثل(الدهانات – الأسمدة – الصابون – الأدوية – المنظفات– المطاط واللدائن – الإطارات – بنزين – مازوت ...).
- صناعة المنتجات غير المعدنية مثل (الزجاج – الاسمنت – السيراميك – البورسلان – منتجات الزجاجية الخزفية ...).
- الصناعات المعدنية الأساسية مثل (الحديد – الألمنيوم – الأنانبيب المعدنيّة ...).
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة مثل (محركات الكهرباء – محولات – بطاريات – برادات – غسالات).

وعند الدراسة التحيليلة لمدى مساهمة كل نشاط من نشاطات الصناعة التحويلية في الناتج الصناعي لهذه الصناعة، يظهر الجدول (7) التالي بأن الصناعات النسيجية والمنتوجات والملابس تعد المساهم في الأكبر أو صاحبة القيمة المضافة الأعلى من بين فرع الصناعات التحويلية، تليها المنتجات المعدنيّة المصنّعة، في المقابل نلاحظ أن مساهمة الصناعات الكيماوية سالبه في ناتج الصناعات التحويلية تليها الصناعات الغذائيّة.

الجدول (7): الناتج الصناعي في فروع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000 – 2010) (بملايين الليرات)

اقسام النشاط	الصناعة الغذائية	صناعة المنتوجات والملابس والأحذية	صناعة الخشب والأثاث	صناعة الورق والطباعة والنشر	الصناعات الكيماوية	منتجات غير معدنيّة	منتجات معدنية أساسيّة	منتجات معدنية مصنّعة	منتجات متنوعة
2000	(8,617)	14,895	4,043	1,807	(19,979)	8,555	1,054	11,313	700
2001	(6,430)	20,193	3,617	2,047	(9,933)	8,246	1,475	12,991	342
2002	(3,200)	20,027	2,897	1,425	(10,391)	7,172	1,161	10,376	222
2003	26,197	21,424	3,493	1,871	(13,774)	6,393	1,437	11,882	271
2004	9,930	37,462	7,288	3,975	(17,896)	17,935	1,236	10,360	517
2005	3,185	43,472	7,977	4,313	(21,929)	20,271	1,198	10,879	960
2006	45	12,834	7,360	3,362	(13,061)	21,620	4,431	37,598	1,252
2007	1,488	11,966	5,571	3,268	(5,315)	17,571	9,031	47,904	365
2008	133	18,398	7,211	4,174	(9,467)	17,583	11,111	44,419	216
2009	7,025	24,352	10,979	3,227	(8,280)	16,916	12,392	34,297	118
2010	11,752	29,299	11,978	3,554	(2,554)	18,484	13,619	37,935	285

*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

- **فترة الحرب:**

مع بداية الحرب السورية، بدأت مؤشرات القطاع الصناعي بالتدهور بشكل كبير وبدا ذلك واضحاً مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الإنتاج المحلي إلى حدود (18%) في عام 2013 ويعود ذلك إلى الآثار المدمّرة للحرب السورية التي بدأت تنعكس بشكل كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ومع نهاية عام 2014 بدأ القطاع الصناعي بالتحسّن، وقد كان هذا التحسّن ناتجاً عن الارتفاع في مؤشر الصناعات التحويلية عموماً وإلى نمو قطاع الصناعات الكيميائية بشكل خاص بعد عودة تدفق التكرير إلى المصافي وإنتاج المشتقات النفطيّة وقد ارتفعت نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي إلى مايزيد عن (20%)، وعلى الرغم من استمرار الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع خلال عامي (2016–2017)، إلّا أنَّ القطاع الصناعي حقق نموّاً ملفتاً خلال هذه الفترة ولاسيما فيما يتعلّق بالصناعات التحويليّة حيث نمت في عام 2016 بنسبة 15% وتضاعف النمو إلى 31% في 2017، وقد زادت القيمة الحقيقية لناتج التحويلية في عام 2017 عن قيمتها في عام 2010 أي قبل الأزمة بنسبة 8%.

ومن خلال الجدول (8) التالي، يتضح حجم الإنتاج في كافة فروع القطاع الصناعي منذ بداية الحرب، حيث بقيت الصناعات التحويلية تشكّل المساهم الأكبر في حجم الإنتاج الصناعي لترتفع نسبة مساهمتها باضطراد خلال الفترة لتصل في العام 2020 إلى حدود 75% في ظل تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجيّة نتيجة تأثرها الكبير بنتائج الحرب حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 13% في العام 2020.

الجدول (8): حجم الانتاج القطاع الصناعي بكافة فروعه بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2011–2020) (بملايين الليرات)

الأعوام	الماء والكهرباء		التحويلية		الاستخراجية		الصناعة و التعدين
	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	الإنتاج	نسبته من الإنتاج الصناعي	
2011	88،083	10.9%	518،218	64.1%	202،490	25.0%	808،791
2012	73،359	14.4%	321،017	63.2%	113،729	22.4%	508،104
2013	49،845	19.4%	184،418	71.7%	22،833	8.9%	257،095
2014	41،368	15.0%	204،538	73.9%	30،772	11.1%	276،678
2015	35،399	11.4%	238،444	76.7%	36،889	11.9%	310،732
2016	33،497	11.3%	234،544	79.4%	27،425	9.3%	295،465
2017	37،860	11.5%	258،744	78.6%	32،611	9.9%	329،214
2018	45،391	13.5%	239،673	71.4%	50،453	15.0%	335،517
2019	47،513	13.5%	255،649	72.6%	48،941	13.9%	352،103
2020	45،497	13.4%	252،518	74.4%	41،470	12.2%	339،484

*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

ومن حيث الإنتاج الصناعي كله، فقد شهدت الأعوام الأخيرة تحسّناً ملحوظاً في ظل إعادة التأهيل المستمرة لخطوط الإنتاج وآلاته في الشركات العامة الصناعية، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الضناعة في سبيل إدخال تجهيزات إنتاجية جديدة تستهدف تشغيل واستثمار كل الطاقات.

أما فيما يتعلّق بالقيمة المضافة (الناتج) فيظهر الجدول (9) التالي أن الصناعات الاستخراجية وعلى الرغم من انخفاضها الكبير خلال الفترة المدروسة ولاسيما منذ بداية الأزمة، إلاّ أنها بقيت تحتل الصدارة من حيث نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي، حيث كانت تشكل حوالي 91% من إجمالي الناتج الصناعي في العام 2000، إلاّ أنّ هذه النسبة انخفضت تدريجياً خلال الفترة لتصل حدود 54% في العام 2010، ونتيجة آثار الأزمة والحصار الاقتصادي والعقوبات فقد انخفضت هذه النسبة بشكل كبير لتصل في العام 2013 إلى 39%، وبعد ذلك طرأ عليها تحسّن لتعود في العام 2020 إلى حدود 52%.

الجدول (9): نسبة مساهمة فروع الصناعة من إجمالي ناتج قطاع الصناعة خلال الفترة(2000– 2020)

الأعـــــوام	المـــاء و الكهرباء	التحويلية	الاستخراجية
2000	3.70%	5.10%	91.20%
2002	4.50%	13.70%	81.80%
2004	6.70%	23.70%	69.50%
2006	9.60%	26.50%	63.90%
2008	9.80%	30.90%	59.40%
2010	10.50%	35%	54.50%
2011	13%	25.60%	61.10%
2013	46.90%	14%	39.10%
2015	21.80%	32.20%	46.10%
2017	23.40%	38.50%	38.10%
2019	25%	22.60%	52.40%
2020	26.10%	21.80%	52.10%

*المصدر: تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

أمّا فيما يتعلّق بالصناعات التحويلية، فقد شهدت نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي ارتفاعاً مضطرداً خلال الفترة التي سبقت الأزمة، حيث وصلت نسبة مساهمتها في العام 2010 إلى 35% بعد أن كانت تشكل 5% في العام 2000، ولكن مع بداية الأزمة والتدمير الذي طال القطاع الصناعي عادة هذه النسبة لتنخفض وتصل في العام 2013 إلى حدود 13% فقط، ثم بدأ يطرأ عليها تحسن طفيف خلال السنوات الأخيرة لتتجاوز نسبة مساهمتها في العام 2020 إلى مايزيد عن 21%.

والآن وبعد الدراسة التحليلة لأداء القطاع الصناعي خلال الفترة المدروسة، لابدّ لنا من التعريف بأهم الصناعات التي تشكل الحجر الأساس في أي عملية تنمية صناعية في المراحل المقبلة، والتي خلُصت إليها عدّة أبحاث منها صادر عن وزارة الصناعة السورية، ومنها أبحاث تناولت تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية[75]، تبيّن لنا القيمة المضافة العالية تكمن في الصناعات التالية:

- صناعة الغزل والنسيج: تعد هذه الصناعات من أهم الصناعات الاستراتيجية غير النفطيّة في سورية، وقطاعاً رئيسياً للتوظيف، بالإضافة إلى أنها من أكثر الصناعات التحويلية مساهمة في القيمة المضافة.

وبحسب دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة ووزارة الصناعة في سورية، تبيّن أن إنتاج طن واحد من الملابس الجاهزة يولد قيمة مضافة تعادل (14) ضعفاً بدءاً من مرحلة القطن المحلوج، حيث ترتقي قيمتة الطن من القطن المحلوج الخاج من 100 إلى حوالي 160 بعد غزله، وإلى 600 بعد تصنيعه إلى أقمشة جاهزة، وإلى 900 بعد تصنيعه إلى ألبسة جاهزة.

وبناءً على ذلك فإنّ تطوير هذه الصناعة يتطلّب تشجيع صناعة الألبسه محلياً من خلال تطوير منشآتها بهدف الارتقاء بالجودة والتسويق، وكذلك توفير الحوافز المشجّعة لاسيما للقطاع الخاص، الأمر الذي يرفع القيمة المضافة، وكذلك تصنيع كافة أنواع الغزول القطنية والتوقف عن تصديرها.

---

75 زياد عربش ، أحمد صالح. (2021)، **"سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية: محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد (36)، العدد (1).

- الصناعات الغذائيّة: تمتلك سورية مزايا تنافسية في أربع فعاليات رئيسية في مجال الصناعات الغذائيّة سواء من خلال توفر الإنتاج أو من خلال توفر أسواق التصدير، وتتمثّل هذه الفعاليات بكل من: تصنيع الخضار، تصنيع الفواكة، منتجات الحليب، وزيت الزيتون.

وعلى الرغم من أن هذه الصناعات تمتلك ميزة تنافسية فعّالة وفائض في الإنتاج يفوق السوق المحليّة، إلاّ أن حجم الصادرات لايتناسب مع الأهميّة النسبيّة لهذه الصناعات، فعلى سبيل المثال: صناعة الحليب ومشتقاته لاتزال غير قادرة على استيعاب فائض الحليب المتوفر، وكذلك الأمر بالنسبة لزيت الزيتون لايزال يُصدّر بحالته الخام نتيجة غياب المعاصر الحديثة واذات التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يجعله غير قادر على تحقيق المواصفات العالميّة، وكذلك بالنسبة لتصنيع الخضار والفواكه فما تزال تعاني من مشكلة تشتت مراكز الإنتاج ووحدات التصنيع الأمر الذي يترتّب عليه المزيد من التكاليف وانخفاض المزايا النسبيّة، كما أنها تتطلّب إدخال المزيد من التكنولوجيا الحديثة إلى عمليات التجفيف والتغليف والتبريد.

- صناعة الأسمنت: يمثل الإسمنت منتجاً حيوياً لقطاعي التشييد والهياكل الأساسية، وتثير هذه الصناعة الطلب على عدد من الفعاليات والأنشطة المهنية، وعلى عدد من السلع التي تشكل مستلزمات الإنتاج، كما تحفز على قيام صناعات أمامية لاحقة.
- صناعة الكريستال والزجاج المُسطّح: تعد من الصناعات العريقة في سورية، وتمتلك ميزة تنافسية نتيجة توفر الأيدي العاملة الماهرة بالإضافة إلى توفر المواد الأوليّة المتمثّلة بالرمل.

ثانياً: مساهمة المشتغلين في القطاع الصناعي في أعدد المشتغلين الإجمالي:

غالباً ماينتج عن النمو السكاني زيادة في عرض العمل، أي زيادة عدد السكان تعني زيادة عدد الاشخاص الذين يدخلون في سوق العمل، لكن أثر هذه الزيادة لايظهر إلاّ في المدى الذطويل ولفترة تزيد عن 15عاماً، لأن المواليد الجدد لايدخلون سوق العمل قبل 15 سنة بالمتوسط، كما أن الزيادة السكانية تولّد عمالة إذا كانت الحاجة إلى السلع تحدث طلباً فعّالاً عليها، مما يعني في مجال الإنتاج إظهار طلب على العمل[76]، وفي سورية يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية رغم الحديث عن التخطيط الاقتصادي – الاجتماعي الشامل، لم تُعِر قضايا التشغيل والعمالة اهتماماً كافياً يليق بدور قوة العمل الأساسي في التنمية ومن منظور اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل، وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة انسجام المشاريع مع أهداف الخطة الإنمائيّة للدولة، فلم يكن هناك في الواقع أي خطّة أو مجرّد تصور دقيق عن تطور القوى العاملة والملازمة للتطور السكاني في إطار السياسة الاستثمارية[77].

وسوف نستعرَض من خلال الدراسة التحليليّة لحجم العمالة في القطاع الصناعي ومدى مساهمة هذا لقطاع في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقسيم السلسلة إلى فترتين، فترة ماقبل الحرب والممتدّة بين عامي (2000–2010)، وفترة مابعد الحرب التي تمتد بين عامي (2011–2020).

- **فترة ماقبل الأزمة:**

شهدت الفترة الأولى ممن بداية الألفية الجديدة التي سبقت بداية الحرب على سورية زيادة ملحوظة في عدد المشتغلين على مستوى الاقتصاد كله، ولكنّ هذه الزيادة لم يقابلها زيادة مماثلة في عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، فكما هو موضّح في الجدول (10) الذي يبيّن التحليل الهيكلي للمشتغلين حسب الأنشطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة

---

[76] عدنان خضور, كارول الصايغ, **" دراسة تحليليّة للتحديات الداخليّة والخارجية التي تواجه القطاع الصناعي في سورية"**, مجلة جامعة تشرين, العدد(1) 2012.
نقلاً عن:
محمود خضر,**"إمكانيات توطين الصناعة في إقليم كردستان العراق"**, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2008, ص53.

[77] د.سعيد نابلسي، **" تقويم القانون رقم /10/ وتأثيره على العمالة والتشغيل"** ، سياسات الاستثمار في سورية, أعمال الندوة الاقتصاديّة السورية 0 الألمانيّة المشتركة, جامعة دمشق, 1997,ص119.

المدروسة، فإن نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي بلغت مع بداية الالفيّة الجديدة 13%، لتصل إلى 17% مع نهاية عام 2010، في حين أن عدد المشتغلين في قطاع الخدمات كان له النصيب الأكبر من زيادة عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني، حيث وصلت نسبتهم إلى 46% في العام 2015 بعد أن كانت تشكل 25% في العام 2000، أمّا القطاع الزراعي فقد كان الخاسر الأكبر في عدد المشتغلين حيث وصلت نسبتهم إلى حدود 14% في العام 2010 بعد أن كانت تشكل نسبة تقترب من 30% في بداية الألفية الجديدة، هذا الانخفاض شهد تسارعاً كبيراً خلال الأزمة السورية لتصل هذه النسبة إلى حدود 7% بحلول عام 2014، وبناءً على هذه المعطيات التي تعكس الزيادة الكبيرة في أعداد العاملين في قطاع الخدمات خلال الفترة المدروسة يعكس تحوّلاً للعاملين من القطاعات الإنتاجيّة إلى قطاع يهدف إلى الربح السريع بعيداً عن التنمية طويلة الأجل، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على ضعف الإنتاجيّة وتحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد استهلاكي، وتوجيه عناصر الإنتاج المتمثلة بقوة العمل إلى الأنشطة غير الإنتاجيّة، ومن ثم سنتوجه إلى استيراد عناصر الإنتاج من الخارج الأمر وينعكس ذلك سلبياً على الميزان التجاري.

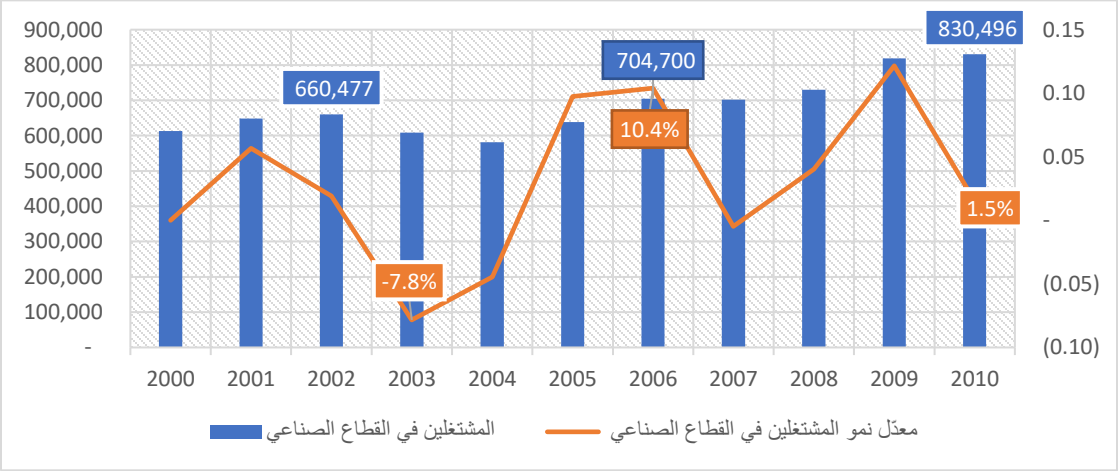
الجدول (10): التوزع النسبي للمشتغلين حسب الأنشطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000–2010)

العام	الزراعة	الصناعة	البناء والتشييد	فنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	خدمات	مهن أخرى
2001	9.8	13.6	11.9	14.5	5.3	24.9	
2002	30.7	13.9	13.3	15.2	5.6	21.3	
2003	26.2	13.4	11.2	15.2	5.94	27.9	0.16
2004	18.6	13.4	19.5	12.2	6.1	30.2	-
2005	20.1	13.6	14.1	15.8	7.1	29.3	-
2006	19.6	14.9	13.4	15.6	7.28	29.2	0.2
2007	19.1	14.2	14.9	15.8	7.12	28.8	0.08
2008	16.8	16.1	14.2	16.4	7.4	29.1	-
2009	15.2	16.4	16.2	16.3	7.6	28.3	-
2010	14.7	17	16.7	18.3	7.9	25.4	-

*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة.

وعند الدراسة التحليلية لأعداد المشتغلين في القطاع الصناعي خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب، أي الفترة الممتدّة بين عامي (2000–2010) والمبينة بالشكل (11) الذي يبيّن تطوّر أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي يظهر المنحني الصاعد بين عامي 2004 و2010 حيث شهدت هذه الفترة زيادة في أعداد العاملين في القطاع الصناعي والذي رافق جملة التغييرات في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص، حيث تجاوز عدد العاملين (830) ألف عامل بعد أن كان بحدود (608) ألف عامل في العام 2003، أي بنسبة زيادة تتجاوز 35%.

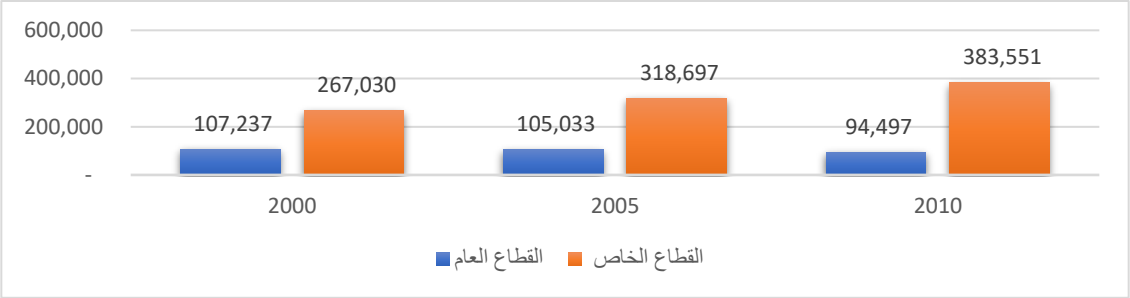
الشكل (11): المشتغلين في القطاع الصناعي ومعدّل نمو عدد المشتغلين خلال الفترة (2000–2010)



*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

وبالإشارة إلى تطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد، يظهر الشكل (12) التالي أن الزيادة المضطردة في حجم العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة المدروسة يعود للقطاع الخاص اليد الطولى في هذه الزيادة، حيث تجاوز عدد العاملين في القطاع الصناعي الخاص (383) ألف عامل في عام 2010 بعد أن كان (267) ألف عامل في عام 2000، أي بزيادة تقارب 44%، مقارنة بحجم العاملين في القطاع العام الصناعي حيث انخفض حجم العاملين من (107) ألف عامل في عام 2000 ليصل في عام 2010 إلى مادون (95) ألف عامل، أي انخفض بنسبة تقارب ال11%.

الشكل (12): حجم العاملين في القطاع الصناعي بحسب القطاعات خلال الفترة (2000–2010)



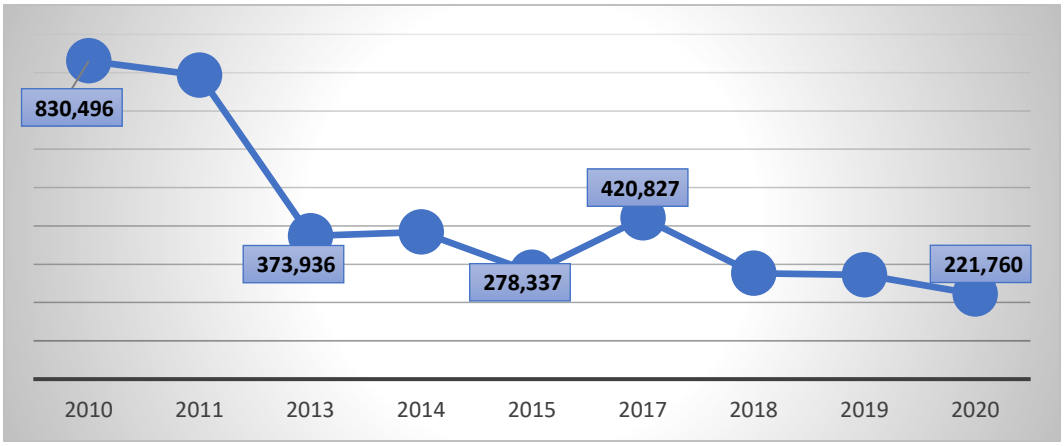
*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يقودنا هذا إلى أهمية القطاع الخاص في استيعاب البطالة التي تعد من أبرز المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السوري، على الرغم من أنها تبقى دون المستوى المطلوب لأن دور القطاع الخاص لايزال محدوداً في الحياة الاقتصادي، في حين مايزال القطاع العام يعاني من تراجع قدرته على استيعاب العمالة لوجود عدّة مشكلات لعلّ أبرزها مشكلة البطالة المقنعة التي يعاني منها في أغلب مؤسساته.

- **فترة الأزمة:**

انعكست آثار الحرب بشكل كبير على عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، حيث بلغ عددهم (278) ألف في عام 2015 أي بانخفاض تجاوز 65 % عن عام 2010 حيث تجاوز عددهم (830) ألف عامل، وبنسبة تجاوزت 25% عن عام 2013، حيث بلغت أعداد المشتغلين (374) ألف عامل، كما هو موضّح في الشكل (13) التالي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض الإنتاج الصناعي حيث إن تباطؤ عجلة الإنتاج أو توقفها له نتائج خطيرة ليس فقط على القوى العاملة قيد التشغيل، وإنّما تعرقل في الوقت نفسه خلق فرص عمل جديدة وتعيق على المدى القريب والبعيد عملية تجديد قوة العمل.

الشكل (13): العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (2010-2020)



*المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية.

ويتضح انخفاض نسبة العمالة الصناعية في سورية بشكل أكبر عند مقارنتها ببعض الدول الأخرى حيث تبلغ نسبة العمالة الصناعية في ماليزيا على سبيل المثال (32 %) وفي جنوب إفريقيا (24.5%) وفي تركيا (22.8%).

ويعود انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية، منها:[78]

1. ارتفاع تكلفة فرص العمل في المشروعات الصناعية ولاسيما لدى القطاع الخاص.
2. ضعف التشابك بين أنشطة القطاع الصناعي.
3. ضعف التشابك بين الزراعة والصناعة من جهة، وبين الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
4. طبيعة السياسات الاقتصاديّة الحكوميّة، والتوجهات لضغط الإنفاق الاستثماري.

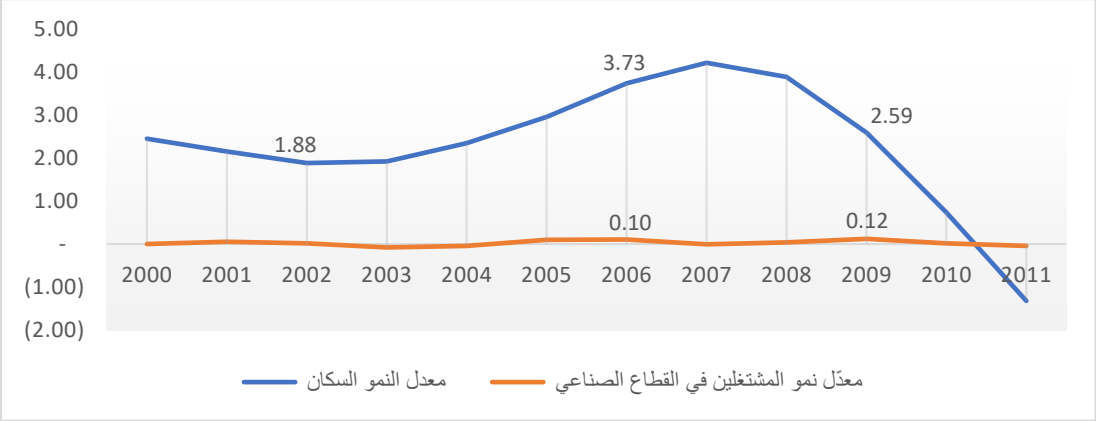
ففي قطاع الصناعات التحويلية الذي تشكل الجزء الأساسي في قطاع الصناعة، تشير نتائج المسوح الصناعية في القطاع الخاص الصناعي إلى أن عدد المشتغلين انخفض خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2010-2015 بمعدّل وسطي قارب 6%، أي أن الصناعة التحويلية خسرت مايقارب 100 ألف فرصة عمل، أعظمها كان في عام 2012، لتعود وتعوض بعضاً من هذه الخسارة في العامين 2015 و 2016، أمّا في قطاع الصناعة التحويلية العام فقد انخفض عدد

[78] عدنان خضور, كارول الصايغ، المرجع السابق.

المشتغلين بمعدل وسطي اقترب من 7% سنوياً أي خسر القطاع العام أكثر قليلاً من 31 ألف فرصة عمل خلال هذه الفترة أغلبها من الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة، وعلى العكس من القطاع الخاص لم يعوّض القطاع العام هذه الخسارة، وقد خسر القطاع العام الصناعي اليد العاملة الماهرة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث فقد نحو 23 ألف فرصة، وهذا يتضمن دون شك كثير من اليد العاملة الخبيرة والفنية، ويعزى سبب انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع إلى حركة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية التي أدت إلى تسرب ملحوظ خاصة في العمالة الشابة الماهرة.[79]

وفي سياق آخر، وبناءً على ماتم ذكره سابقاً بأنّ الزيادة السكانية تولّد عرض العمل، إن العلاقة بين معدّلات النمو السكاني ومعدّلات تشغيل الأيدي العاملة في قطاع معيّن تعكس قدرة هذا القطاع على توليد فرص العمل، ومن خلال المقارنة بين معدّلات النمو السكاني في سورية ومعدّلات نمو عدد المشتغلين في القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2000– 2011) كما هو موضّح في الشكل (14)، حيث تم استبعاد سنوات الحرب لأنها شهدت تذبذبات كبيرة جداً في معدّلات النمو لكل من العاملين في القطاع الصناعي والنمو السكاني، نلاحظ أن معدّلات النمو السكاني كانت تفوق معدلات النمو في أعداد العاملين في القطاع الصناعي وهذا يعكس عجز هذا القطاع في خلق فرص العمل.

الشكل (14): نمو أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي ومعدلات النمو السكاني في سورية خلال الفترة (2000–2011)



*المصدر: تم حساب النسب من قبل الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الاحصائية السورية

[79] **"الإطار العام الاستراتيجي لتنمية قطاع الصناعة التحويلية"**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا، 2016.

ومن جهة أخرى، كان هناك تقلّبات حادة في معدلات نمو نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي وكانت هذه التقلبات متوافقة مع التقلبات في معدل نمو الإنتاج الصناعي في جميع سنوات الفترة المدروسة، ولكن هذه المعدلات أي معدلات نمو نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي أقل من معدلات نمو الإنتاج الصناعي حيث إنّ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ليس بنفس مستوى نمو الانتاج الصناعي، مما يدل على أن الزيادة السكانيّة التهمت جزءاً كبيراً من الزيادة الحاصلة في الانتاج الصناعي.

ثالثاً: مساهمة صادرات القطاع الصناعي في حجم صادرات الاقتصاد الوطني:

مع بداية الألفية الجديدة كان هناك توجه واهتمام بقطاع التجارة الخارجيّة انسجاماً مع التطورات الكبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال جملة القرارات والمراسيم لتحسين مناخ الاستثمار وتوسيع مساحة العمل للقطاع الخاص، وتوفير المرونة في التجارة الخارجية وتقدي الدعم المناسب لقطاع التصدير، وبما ينسجم مع نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تم اعتماده في عام 2005، وبدا المشهد أكثر وضوحاً لتحرير التجارة الخارجية من خلال الاستعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاقية منظقة التجارة العربية الكبرى مع بداية 2005، وقد انعكس ذلك بوضوح على قطاع التصدير إذ تضاعفت كمية الصادرات، و بلغ الوسطي السنوي لكميات الصادرات خلال هذه المرحلة 21.22 ألف طن، بزيادة بنحو 210 %عن الوسطي السنوي للمرحلة الأولى حيث بلغ 21.0 ألف طن، مقابل زيادة أقل بكثير في كميات المستوردات[80]، ولتحديد التغيرات التي طرأت على حجم صادرات القطاع الصناعي سوف نقوم بإجراء الدراسة التحليلة خلال فترتين منفصلتين.

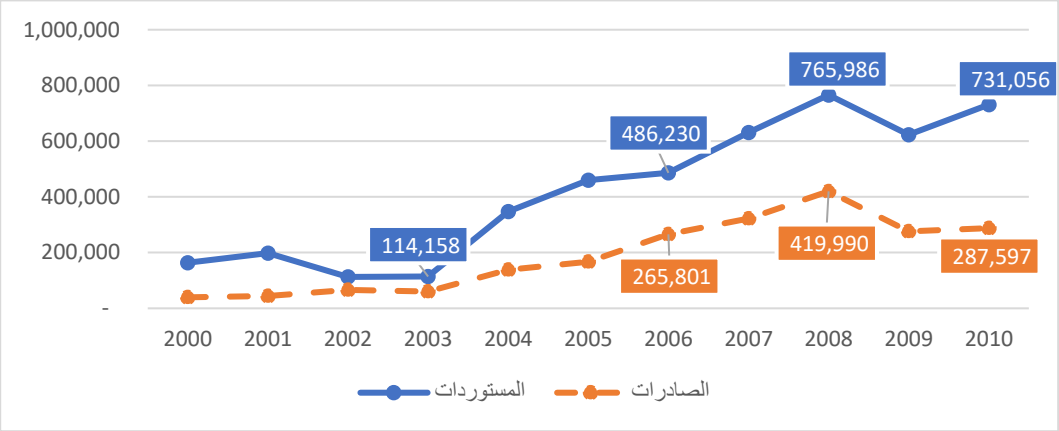
[80] **"الميزان التجاري السوري في ربع قرن – دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 1992-2016"** , مركز مداد للأبحاث والدراسات, دمشق.

- **فترة ماقبل الأزمة:**

انعكست التوجهات الحكومية الجديدة بانتهاج سياسات انفتاحيّة ودعم القطاع الخاص على مؤشرات التجارة الخارجية بوضوح، فعلى مستوى صادرات القطاع الصناعي، ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من السلع المصنعة وغير المصنّعة إلى حدود (420) مليون ليرة سورية في عام 2008 بعد أن كانت قيمتها (39،626) مليون ليرة سورية في عام 2000، أي بنسبة زيادة بلغت 960%، ويعود التحسّن في هيكليّة الصادرات لعدد من الأسباب منها التحوّل باتجاه الصادرات المصنّعة، بالإضافة إلى تراجع الصادرات النفطيّة من (75%) في عام 2000 إلى (46%) في عام 2010، رافق ذلك تنوّع الصادرات نتيجة تنوّع الوجهات مع تزايد الطلب على الصادرات السورية في الدول المجاورة، والجدير بالذكر أن بنية الإنتاج وتنوّعه تؤثر في هيكل الصّادارت، فيما إذا كانتْ السلع المنتجة صناعيةً أو زارعيةً أو موادَ خامٍ، حيث تكونُ الفائدة من الصّادارت أكبر مع تزايد القيمة المضافة في السلع المصدّرة، ونجد ذلك في السّلع الصّناعية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأوليّة المحليّة والتي تتمتع بجودة عاليةٍ وقدرة على المنافسة في الأسواق العالميّة، ومن هنا فإنَّ الصّناعة تقوم بدور أساسي في زيادة الصّادارت وايجاد فائض في الميزان التجاري.

وعند تحليل الميزان التجاري لكل من الصادرات والواردات من السلع المصنّعة ونصف المصنّعة خلال نفس الفترة والموضّحة بالشكل (15)، حيث نجد في مقابل الزيادة في الصادرات كان هناك زيادة مماثلة في حجم المستورات وتفوقها بالحجم، ففي حين كانت نسبة الصادرات إلى الواردات بحدود (24)% في عام 2000، ارتفعت لتصل إلى حدود (55)% في عام 2006، و(39)% في عام 2010، أي أن تأثير الانفتاح في مجال التجارة الخارجيّة انعكس بشكل أكبر على المستوردات الصناعية.

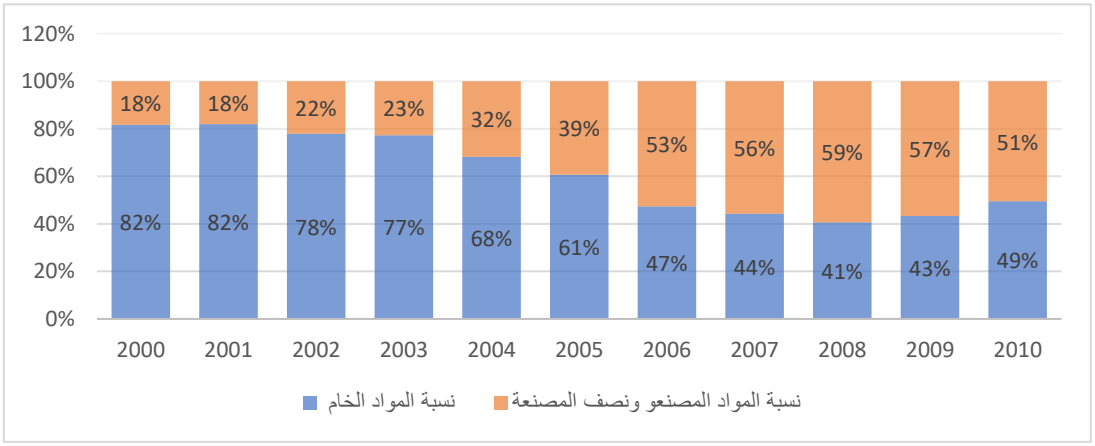
الشكل (15): الصادرات والمستوردات من السلع المصنعة والنصف مصنعة خلال الفترة (2000-2010)



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية السورية.

ومن خلال تحليل التركيب الهيكلي للصادرات السورية منذ عام 2000، نلاحظ من خلال الشكل (16) انخفاض القيمة المضافة للصادرات من المواد الصناعية والنصف مصنّعة، حيث لم تتجاوز نسبتها 18% من إجمالي الصادرات في حين بلغت نسبة الصادرات من المواد إلى 82%، وبدأت نسبة الصادرات الصناعية بالارتفاع منذ العام 2006 وبدأ ذلك واضحاً من خلال زيادة نسبتها إلى 53% الأمر الذي يعد مؤشراً واضحاً على تزايد الأهمية النسبية للصادرات الصناعية في هيكل الصادرات.

الشكل (16): التركيب الهيكلي لقطاع التصدير خلال الفترة (2000-2010)



*المصدر: المكتب المركزي للإحصاء والمجموعة الاحصائية السورية.

ويرجع تدنّي نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات إلى ضعف الثدرة التنافسيّة السوريّة، وهذا الضّعف هو نتيجة للبنية الإنتاجيّة والهيئات والمؤسسات التجاريّة التصديريّة الضعيفة، كما أن الصّادرات الصّناعية السورية تفتقر إلى التنوّع وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسّطة والعالية، الأمر الذي جعلها عاجزة عن المنافسة وقاصرة عن النمو المُستدام وتحت رحمة الهزّات الخارجيّة.[81]

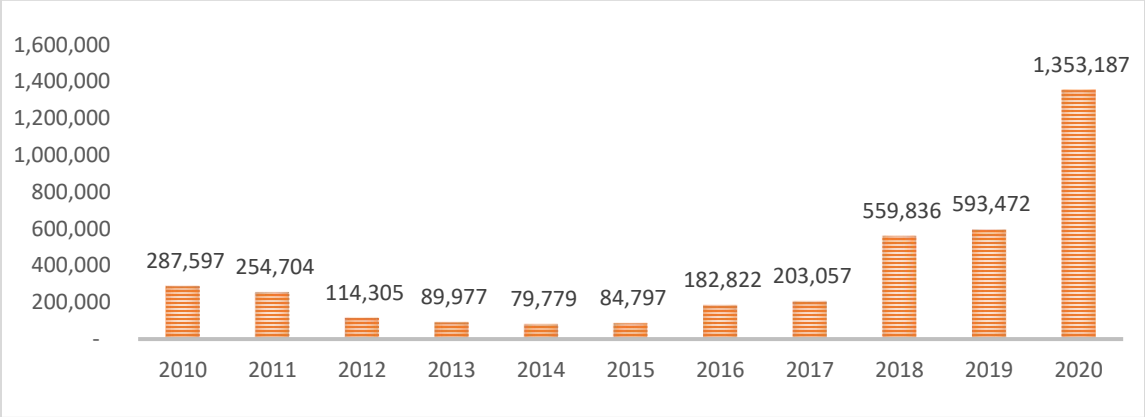
- **فترة الأزمة:**

كان للحرب أثرها الكبير على الصادرات الصناعية منها مايتعلق بانخفاض كميات الإنتاج والمواد الأولية وبعضها يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي، وكذلك بعض الدول العربية على سورية وقيام بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، الأمر الذي انعكس سلباً على أسواق التصدير وصعوبات فتح الإعتمادات المستندية واستحالة القيام بعمليات التأمين واعادة التأمين، حيث انخفضت قيمة الصادرات بين عامي 2010 و 2015 بنسبة تقترب من 70%، كما هو موضّح في الشكل (17)، أما في العام (2014) فقد وصلت إلى حدود (82) مليار ليرة سورية بعد أن كانت تقارب (290) مليار ليرة سورية في العام 2010، أي بنسبة انخفاض تجاوزت 250%، لتعود وترتفع في العام 2018 حيث تخطّت حدود (561) مليار ليرة سورية، ويعود هذا التضخم في جزء منه إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمر الذي يساهم في تضخيم أرقام التجارة الخارجية.

---

[81] عدنان خضور, كارول الصايغ ، دراسة سابقة، ص17.
نقلاً عن: محمد سماق، **"سياسات التصنيع في سورية، تجارب الماضي وضرورات المستقبل"**, مؤسسة علا للنشر، دمشق 1996، ص23.

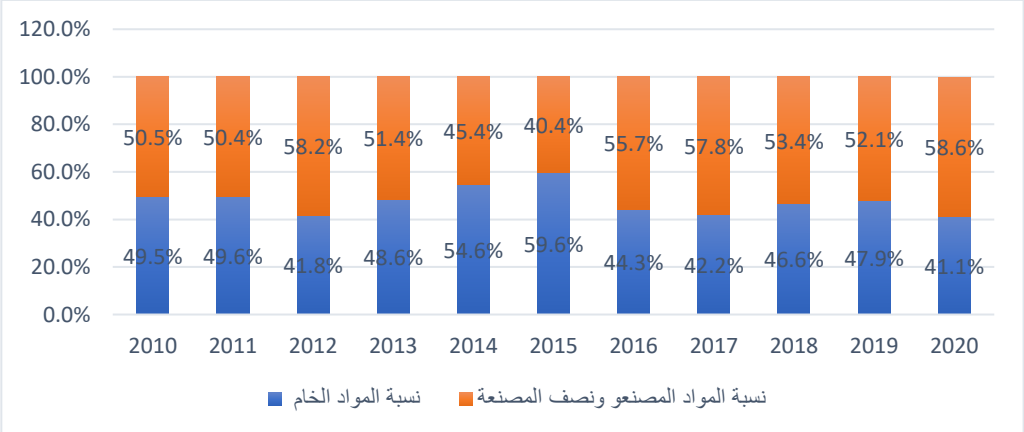
الشكل (17): تطور حجم الصادرات الصناعية خلال الفترة (2010 – 2020)



* المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

أمّا فيما يتعلّق بتركيب الصادرات وكما هو موضّح في الشكل (18) التالي، فقد شهدت هذه الفترة تفوّقاً نسبيّاً للصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنّعة على حسام الصادرات من المواد الخام التي أعلى مستوياتها خلال الفترة في العام 2016 حيث قاربت 60%.

الشكل (18): التركيب الهيكلي للصادرات السورية خلال الفترة(2010–2020)



*المصدر: تم حساب النسبة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

رابعاً: مساهمة القطاع الصناعي في الاستثمار:

يمثل الاستثمار جزءاً أساسياً من الطلب الكلي حيث إنّه يؤثر في تحديد مستويات الدخل والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر بدوره في زيادة التشغيل والإستخدام وخلق فرص العمل، وتختلف أهمية الاستثمار من قطاع اقتصادي إلى آخر بحسب التأثير في زيادة هذه المؤشرات، فالاستثمار في القطاع الصناعي يحتل مكانة مهمة في زيادة التشغيل ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كل القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط معه بعلاقات تشابكية، حيث إن كل فرصة عمل مباشرة في القطاع الصناعي تخلق (2-3) فرص عمل مباشرة في القطاعات الأخرى.[82]

لذلك فقد حظي الاستثمار عموماً ولاسيما الصناعي باهتمام كبير من الدولة منذ السبعينات، في خططها الخمسية المتعاقبة للاستثمار الصناعي ولاسيما في الخطتين الثالثة والرابعة حيث وصلت نسبة الاستثمارات الصناعية إلى حوالي(36%) من مجموع الاستثمارات المقررة ضمن هاتين الخطتين، وقد ركزت هذه الاستثمارات على الأخص على التوسع بمشاريع بدائل المستوردات، إلاّ أن هذا التوجّه في الاستثمار الصناعي لم يكن مدروساً جيداً ونجم عنه مجموعة من المشاكل كالإهمال النسبي لقطاع الزراعة وتدنّي كفاءة الاستثمارات الصناعية، نتيجة لذلك تم فيما بعد تغيير سياسة الاستثمار العام لصالح قطاعي الزراعة والخدمات خلال مدة الثمانينيات التي شهدت توسعاً استثمارياً كبيراً نسبياً في هذين القطاعين[83]، ولكن منذ بداية التسعينات عمدت الدولة إلى تشجيع الاستثمار ولاسيما الصناعي منه من قبل القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي باستصدارها التشريعات واتخاذها لمجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار، وقد لعب القطاع العام بما قام به من "استثمار صناعي عام" من أهم الأدوار في الاقتصاد السوري حتى إن بعضهم يعده قاطرة التنمية الأساسية في عملية التطوير الاقتصادي بما يشكله من شركات ومؤسسات تضم

---

[82] د.حيان سلمان، **" تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة "**،مجلة الاقتصادية، السنة السابعة – العدد / 347 / ، 2008, ص11.

[83] بهاد الدين يوسف، **" تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية"** ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين، 2014.
نقلاً عن: هيئة تخطيط الدولة ، الخطط الخمسية، مديرية الصناعات التحويلية، دمشق، (2010).

جزءاً كبيراً من اليد العاملة ويدفع كتلة رواتب وأجور،حيث ساهم بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة ومن مختلف المستويات التعليمية والثقافية.

أما القطاع الخاص الصناعي فقد كان لهُ أيضاً دور بارز في زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات ومن ضمنها القطاع الصناعي، ولاسيما بعد صدور قوانين الاستثمار وجملة من القرارات التي توسّع حجم مشاركة القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي عموماً والقطاع الصناعي بشكل خاص، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في التكوين الرأسمالي الإجمالي (26.8%) بشكل وسطي خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2000–2010)، كما وصلت نسبة الاستثمارات الصناعية إلى مجموع استثمارات القطاع الخاص إلى حدود (60%).

من حيث أهمية الاستثمار الصناعي يلاحظ أن نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني لم تتجاوز نسبته في أحسن حالاته (31 %) وذلك عام 2003، كما هو موضّح في الجدول (11) التالي، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة التي تخصص حوال(50%) من استثماراتها للعقارات والأبنية الصناعية و (30 %) في الآليات والتجهيزات الصناعية أي أنّ أكثر من (80%) من استثماراتها موظّفة في القطاعات الإنتاجية.[84].

[84] هيئة تخطيط الدولة، **" تقرير بعنوان: تحليل الاقتصاد الكلي السوري"**، بنية الاستثمارات جدول رقم (6)، ص 11.

الجدول (11): حجم التكوين الرأسمالي الصناعي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بالأسعار الثابتة للفترة (2000-2020)

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي للصناعة (بملايين الليرات)	حجم التكوين الرأسمالي الصناعي (بملايين الليرات)	نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي إلى إجمالي التكوين الرأسمالي
2000	514،272	45،918	29.4%
2002	264،984	56،941	28.9%
2003	248،905	71،126	30.7%
2004	298،207	70،625	27.6%
2005	280،581	75،482	26.2%
2006	284،577	74،157	24.0%
2007	295،802	66،361	23.4%
2008	303،572	64،644	24.3%
2009	313،132	74،284	25.0%
2010	335،042	83،103	24.6%
2011	307،508	93،746	24.6%
2012	162،290	38،304	20.6%
2013	753،61	37،532	19.1%
2014	753،61	20،015	15.8%
2015	957،72	59،393	24.1%
2016	665،61	736،60	19.4%
2017	602،76	906،131	5%،33
2018	011،88	7045،23	1%،51
2019	942،83	932،185	46%
2020	663،69	803،165	37%

المصدر: المجموعة الاحصائية السورية للأعوام المذكورة، فصل الحسابات القومية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

– إن نسبة التكوين الرأ سمالي الصناعي إلى إجمالي التكوين الرأ سمالي اتخذت منحىً هابطاً خلال الفترة المدروسة، فبعد أن حافظت على نسبة تتراوح بين (28 % و 30%) خلال الفترة بين عامي 2000 وَ 2003، بدأت هذه النسبة بالتراجع لتتراوح نسبتها بين (23% و 25%) خلال الفترة بين عامي 2007 و 2011، لتتراجع هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال فترة الأزمة لتسجل أدنى مستوى لها في العام 2014 حيث وصلت لحدود 15%، لتعود وترتفع في السنوات الاخيرة بنسبة تفوق 35% نتيجة الانتعاش النسبي الذي تحقق في القطاع الصناعي وعودة العمل في العديد من الأنشطة الصناعية التي كانت متوقفة.

– منذ بداية الفترة المدروسة وحتى عام 2003، شهد حجم التكوين الرأسمالي زيادة مضطردة حيث تجاوزت 50% في عام 2003 عنها في العام 2000 حيث تجاوزت قيمتها (71) مليار ليرة سورية بعد أن كانت بحدود (46) مليار ليرة سورية في العام2000، ولكنّ هذه الزيادة لم تنعكس على الناتج الإجمالي للقطاع، ويعود ذلك إلى أنّ الاستثمارات ولاسيما العامة منها كانت موجّهة نحو مشاريع الاستبدال والتجديد والخدمات الإجتماعيّة وليس لإقامة مشاريع جديدة، ولكن خلال الفترة (2006 – 2010) بدأ حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي يحقق معدلات متزايدة نسبياً وهذا يدل على توجه الاستثمارات العامة نحو قطاع الصناعة خلال هذه الفترة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في التشغيل وخلق فرص العمل في القطاع الصناعي.

أمّا عندما يتناول التحليل الفترة (2010–2020) فقد شهد حجم التكوين الرأسمالي تحسّناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، تزامن ذلك مع توسّع نطاق المساحات الآمنة وعودة الاستثمارات إلى العديد من المحافظات، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على حجم الاستثمارات عموماً والتي كان للقطاع الصناعي النصيب الأكبر فيها، حيث تجاوزت نسبة التكوين الرأسمالي الصناعي (35%) خلال خلال العامين 2017–2018 بعد أن كانت قد وصلت إلى حدود (15%) في عام 2014 وإلى حدود (20%) في العام 2011، بعد أن بدأت آثار الأزمة تنعكس على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى القطاع الصناعي خصوصاً، حيث أن عدد المشاريع المنفذة سنوياً كان في عام 2011 نحو 1057 مشروعاً وانخفض

في عام 2012 الى 667 مشروعاً واستمر في الانخفاض في عام 2013 الى277 مشروعاً وفي عام 2014 ارتفع الى 475 مشروعاً والى 670 مشروعاً في عام 2015، وبلغ 732 مشروعاً في عام 2016[85].

أمّا عن الاستثمارات الخاصة المنفذة في القطاع الصناعي والمبينة في الجدول (12) التالي، فقد بلغت أكبر قيمة لها في تلك الفترة حيث تجاوزت (18) مليار ليرة سورية في عام 2009، لتعود وتنخفض بحدة في الأعوام اللاحقة لتحقق أدنى قيمة لها في العام 2013 حيث انخفضت إلى مادون (2) مليار ليرة سورية، ولكن التحسّن الذي طرأ على المناخ الاقتصادي والأمني في السنوات الأخيرة انعكس بشكل مباشر على القطاع الصناعي الخاص حيث تجاوز حجم الاستثمارات الصناعية المنفذة (23) مليار ليرة سورية في العام 2018 مقارنة بـ(12) مليار ليرة سورية في 2017.

الجدول (12): المشاريع الصناعية في القطاع الخاص خلال الفترة (2002-2018)

الأعوام	رأس مال المشاريع المنفذة في القطاع الخاص (آلاف الليرات)	عدد المشاريع المرخّصة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ
2002	3،512،869	1،094	714	65%
2003	4،439،159	1،608	695	43%
2004	6،620،971	3،132	906	29%
2005	7،543،709	4،022	994	**25%**
2006	16،172،720	2،105	936	44%
2007	9،988،240	2،051	685	33%
2008	9،348،406	2،324	805	35%
2009	**18،651،480**	1،484	757	51%
2010	9،808،000	1،375	986	**72%**
بداية الأزمة				
2011	9،507،000	1،297	574	44%
2012	7،441،080	621	389	**63%**
2013	**1،863،730**	610	106	**17%**
2014	2،630،014	923	224	24%

[85] التقرير الصناعي شباط 2018.

32%	316	992	3،400،758	**2015**
35%	450	1،294	10،281،731	**2016**
20%	461	2،267	11،467،147	**2017**
28%	530	1،919	23،133،648	**2018**
36%	627	1،754	4،258،029	**2019**
22%	627	2،835	32،897،856	**2020**

*المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

ويعد ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص الصناعي خلال الفترة المدروسة مؤشراً ايجابياً على استجابة القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي، حيث شملت استثماراته كل من الاسمنت وتكرير السكر وغيرها، ويوضّح الجدول (12) السابق حجم الاستثمارات المنفذة في القطاع الخاص، وتوضيح حجم التنفيذ بالنسبة للمشاريع المرخصة. وبالنظر إلى حجم المشاريع المنفذة من أصل المشاريع المرخّصة خلال الفترة المدروسة ولاسيما بعد عام 2003 الذي بدأت معه سياسة حكومية تهدف إلى جذب الاستثمارات وتوفير المناخ الاستثماري المناسب وبيئة أعمال مساعدة ومحفّزة للفعاليّات الاقتصاديّة وقد انعكست بوضوح على حجم المشاريع المرخّصة في القطاع الخاص، إلاّ أن نسبة المشاريع المنفذة منها خلال الفترة (2002– 2009) لم تتجاوز 51% على الرغم من أنّ هذه النسبة وصلت في العام 2010 إلى حدود 72% لتعود بعد ذلك وتنخفض هذه النسبة خلال فترة الأزمة حيث بلغت أعلى قيمة لها 63% في العام 2012 ولكنها من حيث عدد المشاريع المرخّصة كانت الأدنى خلال هذه الفترة، لذلك فإن انخفاض نسبة المشاريع المنفذة من أصل مجموع المشاريع المرخّصة تعكس مشكلة كبيرة في المرحلة التي تلي الترخيص، وهي مرحلة التنفيذ التي تسلط الضوء على مكامن الخلل في عملية الاستثمار الخاص وفعاليّته.

وفي سياق منفصل، وعلى صعيد بيئة الأعمال في سورية نجد بأنّ سورية ماتزال تحتل مواقع متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تراجع ترتيبها من المرتبة 143 عام 2010 إلى المرتبة 174 عام 2017، ويعود ذلك إلى قيام الدول بالعديد من الإصلاحات مقارنة بسورية التي قامت بإجراءات بسيطة في مجال المحاكم التجارية، فاحتلت سورية مراتب متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بأنشطة الأعمال في الأعوام الأخيرة، ولاسيما مؤشرات استخراج تراخيص

البناء، والوصول إلى الكهرباء، والحصول على الائتمان، وتسوية حالات الإعمار، في مقابل تحسن بسيط في مؤشرات حماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود، وقد تركزت نقاط الضعف الأساسية في المؤشرات الفرعية التي تضمنتها المؤشرات الأساسية في الآتي[86]:

- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع في الشركات.
- الفترة الزمنية الطويلة للحصول على الكهرباء وموثوقية الشبكة الكهربائية.
- الكلفة والوقت اللازم لتسجيل الملكية وسوء نظام إدارة الأراضي.
- المؤشرات الخاصة بالحصول على الائتمان (قوة الحقوق القانونية– مدى عمق المعلومات الائتمانية– تغطية مركز المعلومات– المعلومات الائتماني).
- الكلفة العالية والوقت اللازم لعملية الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى عدد المستندات اللازمة لهذه العملية.
- المدة الزمنية اللازمة لإنفاذ العقود وارتفاع التكلفة ونوعية الإجراءات القضائية.
- المدة الزمنية والكلفة اللازمة لتسوية حالات الإعمار، ومؤشر الشروع بالاجراءات المطلوبة.

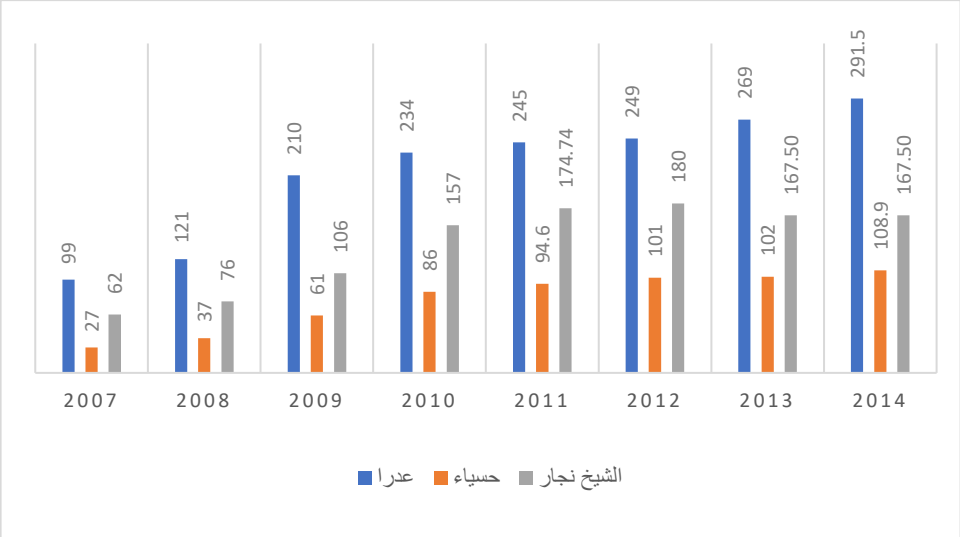
[86] **" الإطار العام الاستراتيجي لتنمية قطاع الصناعة التحويلية"**, برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية, الأسكوا, 2017, ص15.

المبحث الرابع: المناطق الصناعية في سورية:

في أواخر تسعينات القرن الماضي أنشأت الحكومة السورية أربع مدن صناعية كجزء من برنامجها الصناعي، هي مدينة عدرا (ريف دمشق) والشيخ نجار (حلب) وحسياء (حمص) والمدينة الصناعية في دير الزور، إلى جانب عشرات المناطق الصناعية الأصغر حجماً، وكان الهدف منها تعزيز المشاريع الصناعية الخاصة وجذب المستثمرين عبر تقديم مختلف أنواع التسهيلات والامتيازات لهم في هذه المناطق وتحقيق العديد من الأهداف منها مايتعلّق بتحقيق التنمية الاقتصاديّة وتأمين فرص العمل للكوادر البشريّة، بيد أنّ هذه المدن فشلت في جذب الاستثمار الأجنبي الضخم إذ إن نسبة الشركات التي لها أصول أجنبية لم تتجاوز نسبة الثلث من إجمالي شركات هذه المدن.

وتظهر البيانات الصادرة عن وزارة الإدارة المحليّة وتقارير هيئة الاستثمار حجم الاستثمارات التراكمي في كل من مناطق (عدرا – حسياء – والشيخ نجار) خلال الفترة الممتدّة بين عامي (2007–2011) والمبينة في الشكل(19) التالي.

الشكل (19): حجم الاستثمارات التراكمي في المناطق الصناعية الرئيسيّة خلال الفترة (2007–2014)



*المصدر: تقارير هيئة الاستثمار السورية للأعوام 2015–2018

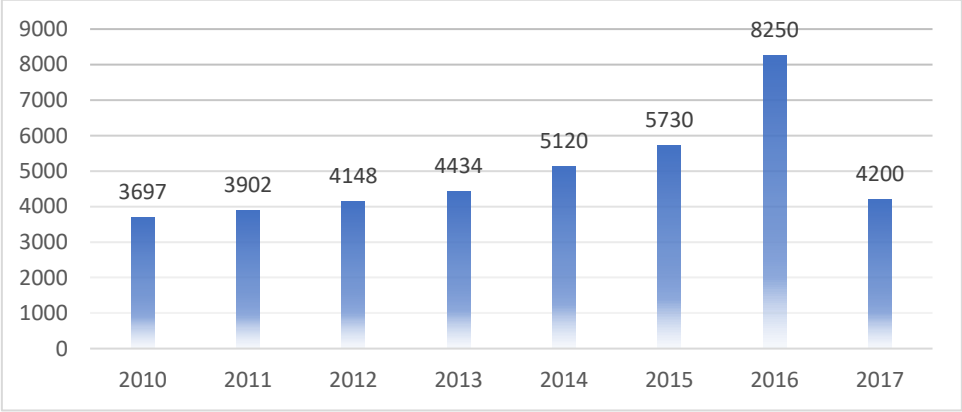
ويظهر الشكل أن المنطقة الصناعية في عدرا تحظى بالجزء الأكبر من حجم الاستثمارات التراكمي خلال الفترة، متفوقة على كل من منطقتي حسياء والشيخ نجار، ففي حين بلغت حجم الاستثمارات في مدينة عدرا الصناعية حوالي (291)

مليار ليرة سورية في العام 2014، بلغت حصة كل من مدينتي حسياء والشيخ نجار حوالي(167) وَ (108) مليار على التوالي.

وفيما يتعلّق بواقع المناطق الصناعية والحرفية فقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بإحداث وتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية في جميع المحافظات، لتوفير في سبيل توفير البيئة الحاضنة للمشاريع الصناعية والحرفية بكافة أنواعها، وذلك من خلال تخصيص مساهمات ماليّة موزعة بين عدد من المناطق الصناعية ووفقاً لآليات وخطط يجري متابعتها دورياً، ويوضّح الجدول الشكل(20) حجم المساهمات التراكمية المقدمة لهذه المناطق خلال السنوات الممتدّة بين عامي (2010-2017).

الشكل (20): المساهمات التراكمية المقدمة للمناطق الصناعية والحرفية خلال الفترة (2010-2017)

(بملايين الليرات)



*المصدر: تقارير هيئة الاستثمار للأعوام 2015-2018

ملخص الفصل:

سلّط هذا الفصل الضوء على واقع القطاع الصناعي في سورية من خلال الدراسة التحليلية لمراحل تطور هذا القطاع والمحطات الرئيسيّة التي مرّ بها خلال الفترة المدروسة، كذلك تم دراسة مساهمة كل من التمويل ومحددات النمو الصناعي المشمولة في هذا البحث في الاقتصاد الكلي وكذلك التعرّف على أهم التغيرات التي طرأت على هذه المحددات والتي ترافقت مع التطورات في السياسات والتوجهات الحكومية مع بداية الألفية الجديدة، وكذلك الأثر الذي خلفت الأزمة السورية مع بداية العام 2011، وبعد ذلك تم استعراض واقع المدن الصناعية في سورية من خلال استعراض بعض مؤشرات المدن الصناعية الرئيسيّة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لأثر محددات النمو الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية في سورية:

المبحث الأول: الدراسة القياسيّة لأثر التمويل الصناعي وعوامل النمو الصناعي في زيادة معدلات النمو الصناعي خلال الفترة (2000 – 2020).

المبحث الثاني: صياغة خطّة عمل صناعية تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعيّة في مرحلة إعادة الإعمار

مقدمة:

بعد أن تعرفنا من خلال الدراسة التحليلية في الفصل السابق لمحددات النمو الصناعي المُختارة والتي تتمثل بكل من الصادرات والتمويل والاستثمار بالإضافة إلى التشغيل في القطاع الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة، وعلى المراحل المختلفة التي مرّ بها كل من هذه المتغيرات، وأثر الأزمة على أداء هذه المتغيرات، كان لابدّ من الدراسة الكمية لأثر هذه المتغيرات على الناتج الصناعي ومعدلات النمو الصناعي خلال هذه الفترة، لذلك سنتعرض في هذا الفصل مدى هذا التأثير من خلال الدراسة القياسيّة للعلاقة بين هذه المحددات على الناتج الصناعي وعن اتجاه علاقة كل متغير من هذه المتغيرات على حدا بالناتج الصناعي.

المبحث الأول: الدراسة القياسيّة لأثر التمويل الصناعي وعوامل النمو الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية خلال الفترة (2000 – 2020).

يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة بين كل من هذه المتغيرات على حجم الناتج الصناعي الإجمالي واتجاه هذه العلاقة، لذلك تم أخذ سلسلة زمنية تتضمّن بيانات كل من هذه المتغيرات وحجم الناتج الصناعي خلال الفترة (2000–2020) بالأسعار الثابتة لعام /2000/ كما هو موضّح في الجدول المحلق، وإخضاع هذه السلسلة إلى نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والتي يتم من خلاله دراسة العلاقة بين المتغيرات ليس فقط في الوقت نفسه بل عبر تاريخية (Lag) الخاصة بكل متغيّر من المتغيرات التفسيريّة.

وعلى اعتبار أنّ هذا البحث يقوم على فرضية أساسيّة مفادها "بأن تحقيق التنمية الصناعية في مرحلة إعادة الإعمار يتطلّب عمليّة إعادة هيكلة للقطاع الصناعي وتأمين مصادر التمويل الصناعي وتحسين دور عوامل النمو بطريقة أكثر فاعليّة، وتكون منسجمة مع واقع هذا القطاع قبل وأثناء الأزمة"، وتحت هذه الفرضيّة الأساسيّة يندرج جملة من الفرضيات الاقتصاديّة الثانوية والتي يحاول البحث إثباتها، هي:

- يلعب حجم التمويل المقدّم للقطاع الصناعي دوراً فعّالاً في رفع معدّلات النمو الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- يسهم الزيادة في رأس المال الصناعي بزيادة معدلات النمو الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- تسهم الصادرات الصناعية في زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- تسهم أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي في تحسين معدلات النمو الصناعي في الفترة المدروسة.

ولإثبات صحّة هذه الفرضيات الاقتصادية، يتفرّع عنها عدد من الفرضيات القياسيّة التي سوف يحاول نموذج الدراسة القياسية إثباتها وهي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسهيلات الإئتمانيّة الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة عند مستوى دلالة ($a< 0.05$).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجمل تكوين رأس المال لقطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة عند مستوى دلالة ($a< 0.05$).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الصادرات الصناعيّة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة عند مستوى دلالة ($a< 0.05$).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المشتغلين في قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة عند مستوى دلالة ($a< 0.05$).

الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على دراسة العلاقة بين كل من الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي بوصفه متغيراً تابعاً، وعدد من محددات النمو المختارة في البحث والتي تمثّل المتغيرات المستقلّة، وهي حجم التسهيلات الائتمانيّة الممنوحة للقطاع الصناعي، وحجم التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي والذي يعبر عن الاستثمار في الصناعة، بالإضافة إلى عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، وحجم الصادرات الصناعية خلال الفترى المدروسة (2000–2020)، ولابدّ من الإشارة إلى أن العامل التقني والتكنولوجي تم أخذه بعين الاعتبار خلال هذه الدراسة بحد الخطأ العشوائي في معادلة النموذج (e_t).

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

قبل الشروع في المعالجة القياسية يستوجب دراسة استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة من أجل تجنب التقدير الزائف، ففي حالة غياب صفة الاستقرار، يكون الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية في الغالب زائفاً، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد فيها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في اتجاهات معاكسة ومن أجل تحليل استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، حيث إنّ أغلب بيانات السلاسل الزمنية تتصف بعدم ثبات المتوسط والتباين وذلك نتيجة لنموها وتغيرها عبر

الزمن، ويأتي اختبار الاستقرارية لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكّد من مدى استقرارها، وتحديد درجة تكاملها، وذلك قب استخدامها في التحليل الإحصائي، تحسّباً من الحصول على نتائج زائفة ومضللة لا تعكس الواقع الفعلي للعلاقة محل الدراسة[87]، لذلك سنتبع الخطوات التالية من أجل تحليل استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها:

1- التحليل البياني: عند تمثيل السلسلة الزمنية المدروسة بيانياً بدلالة الزمن، فإنّ المنحنى البياني الناتج يعد بمنزلة إشارة أولية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، ويتم الكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من خلال رسم المتغير X(t) ، فإذا كانت مشاهدات ذلك المتغير تأخذ اتجاه الزيادة مع الزمن أو الانخفاض مع الزمن، فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، أمّا إذا كان رسم المشاهدات يبيّن أنها تتوزع حول متوسطها بحيث يمكن حصرها بين قيمتين حد أعلى وحد أدنى فتكون السلسلة مستقرة.

2- دراسة دوال الارتباط الذاتي (Correlogram): حيث إنّه يعطي صورة أولية لوجود إتجاه عام في السلسلة حيث إذا كانت النتوءات خارج مجال الثقة في إحدى دالتي الارتباط الذّاتي فهذا يدل على وجود ارتباط تسلسلي بين مشاهدات السلسلة.

3- اختبارات جذر الوحدة: حيث إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغيّرات الدراسة خلال المدّة الزمنية للمشاهدات، والتأكّد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغيّر على حدة، ويوجد عدد من الاختبارات التي تستخدم لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية منها اختبار ديكي فولر المطوّر(ADF)، الذي يعد من أهم الاختبارات وأكثرها استعمالاً للكشف عن وجود الجذر الأحادي في السلاسل الزمنية، حيث يقوم على المعادلات الثلاث الآتية:[88]

---

[87] امتثال أحمد، عفراء عبد اللطيف، **"مقارن بين نموذج ARDL ونموذجNARDL - دراسة قياسية بالتطبيق على العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصاد السوداني"**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد (8)، العدد(3)، ديسمبر 2022.

[88] Kh. Mahmoud, (2018),” **Applying the autoregressive distributed slowdown model to study the integration relationship between Kataket’s prices and chickens in Egypt’’**, Economic & Social Sci, Vol 3, P595-614.

$$\Delta X_{t=} a_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-1} + \ e_t$$

$$\Delta X_{t=} a_0 \ + a_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-1} + \ e_t$$

$$\Delta X_{t=} a_0 \ + a_1 X_{t-1} \ + \lambda t + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta X_{t-1} + \ e_t$$

حيث أن ΔX_{t-1} الفرق الأول للسلسلة الزمنية، ΔX_{t-2} الفرق الثاني للسلسلة الزمنية، β_i معلمة المتغير المتباطئ، t الاتجاه الزمني، e_t حد الخطأ العشوائي، وعند تطبيق الاختبار نكون بحاجة إلى تحديد عدد الإبطاءات الأمثل a_1 وبعد حساب الفروق الأولى والثانية وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى يتم اختبار فرضيات (ADF) التالية:

H_0: $a_1 = 0$ (عدم وجود جذر وحدة)

H_1: $a_1 < 0$ (وجود جذر وحدة)

حيث تقارن إحصائية الاختبار مع القيم الجدولية التي وضعها Dickey and Fuller، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المحسوبة أقل من القيمة المطلقة لاحصائية (t) الجدولية عند مستوى معنوية معين فنقبل فرضية العدم القائلة بأن X_{t-1} غير ساكن في مستواه، ويتم أخذ الفرق الأول للسلسلة لجعلها مستقرة ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإذا لم تكن مستقرة نطبّق مرشح الفرق الأولى مرة ثانية حتى تستقر السلسلة.

❖ **نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL (Autoregressive Distributed Lag):**

تعد دراسة التكامل المشترك باستخدام منهجيّة (ARDL) من أهم أدوات تحليل السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تعتمد على دمج نماذج الانحدار الذاتي للمتغير التابع مع نماذج فترات الإبطاء الموزّعة للمتغيّر المستقل في نموذج واحد، ومن ثم تصبح السلسلة الزمنية لقيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلّة مُبطّئة لفترات زمنية واحدة وكذلك فإنها تكون دالة في كتلة إبطاءات المتغير التابع والأخرى المستقلّة في الفرق الأول.

هذا ويمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزّع (ARDL) عدة خصائص تُميّزه عن باقي النماذج، هي[89]:

1. لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
2. إمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة.
3. إمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيراً.
4. يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي لذلك فإنّ المُقدّرات الناتجة عن هذا الاختبار تكون كفوءة وغير متحيزة.

وحول تطبيق نموذج (ARDL) فيكون وفقاً لثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في اطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، والذي يُعطى بالصيغة الآتية باعتبار (Y) متغير تابع و(X) متغير مستقل:

$$\Delta(Y_t) = a_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta(Y_{i-1}) + \sum_{i=0}^{n} \Theta_i \Delta(X_{t-i}) + \ \lambda_1(Y_{i-1}) + \lambda_2(X_{i-1}) + \varepsilon_t$$

حيث λ_1، λ_2 معاملات العلاقة طويلة الأجل β_i Θ_i معاملات العلاقة قصيرة الأجل، Δ الفرق الأول للمتغيرات n،m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات، ε_t حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي معدوم وتباين ثابت وليس له ارتباطات ذاتية فيما بين حدوده والذي يعبّر عن العامل التقني والتكنولوجي في هذه العلاقة.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات على المدى الطويل من خلال اختبار (Bound Test) المستند على مؤشر الاختبار F (Wald−test) ويمكن صياغة فرضيتي العدم والبديلة على النحو الآتي:

فرضية العدم : لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$

الفرضية البديلة : يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات $H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

[89] امتثال أحمد، عفراء عبد اللطيف، مرجع سابق.

ويتم رفض فرضية العدم أو قبولها بالاعتماد على مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيم حَرِجة، بحيث يتكون الجدول من حدّين قيمة الحد الأدنى التي تفترض أن المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض أنَ المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1)، فإذا كانت قيمة (F) أقل من قيمة الحد الأدنى لانستطيع رفض الفرضية العدم ولا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فقد نرفض الفرضية العدم ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، أما اذا وقعت قيمة (F) بين الحدين فتكون النتيجة في هذه الحالة غير محسومة.

وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ السابق يتم اختيار فترات إبطاء زمني (Lag) خاصّة بكل متغير وفق معيار (Akaike،Shwarz)، الذي من خلاله يمكننا تقدير النموذج الذي تكون قيم الخطأ العشوائي فيه أقل ما يمكن (انحراف قيم النموذج عن القيم الحقيقية).

❖ المرحلة الثانية: في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة الآتية:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta\, Y_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta\, X_{i-1} + \varepsilon_t$$

حيث ϑ و δ معلمات يجب تقديرها، p وq فترات الإبطاء المستخدمة، ε_t حد الخطأ العشوائي.

❖ المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم قياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل من خلال بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعطى بالعلاقة:

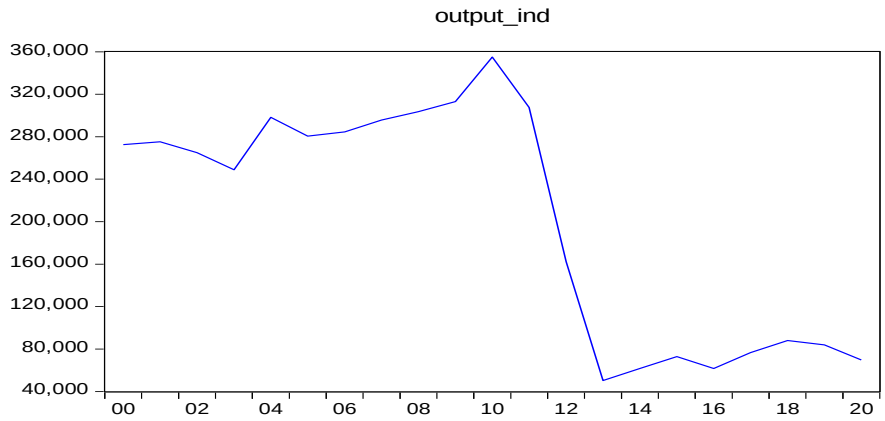
$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \vartheta\, \Delta Y_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta\, \Delta X_{i-1} + \psi ECT_{i-1} + v_t$$

حيث تشير ECT_{i-1} إلى حد تصحيح الخطأ، ويعبر عن الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة التكامل المشترك، وتشير ψ إلى معامل سرعة التصحيح الذي يقيس سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، v_t تشير إلى بواقي الدالة.

إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

1) **اختبار استقرارية سلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة (output_ind):**

- **المنحنى البياني:**



من خلال الشكل نجد أن السلسلة تتذبذب حول متوسط ثابت ماعدا بعض القيم القليلة، أي هناك بعض من عدم الاستقرار، ولذلك لابد من التعمق أكثر في دراسة الاستقرارية.

- **دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي correlogram:**

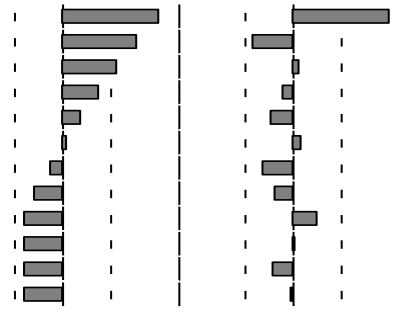
سنقوم باختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

$H_0: \rho_k = 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي = صفر)

$H_1: \rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung-Box (Q) تم الاعتماد على 20 فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج اختبار الإرتباط الذاتي على سلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، حيث يظهر في الجدول التالي قيم معاملات الإرتباط الذاتي AC، ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي PAC، وقيم Q-Stat و p-value لكل منها.

Date: 12/04/22 Time: 15:00
Sample: 2000 2020
Included observations: 21



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.869	0.869	18.230	0.000
		2	0.667	-0.35...	29.556	0.000
		3	0.489	0.054	35.962	0.000
		4	0.333	-0.08...	39.112	0.000
		5	0.165	-0.19...	39.933	0.000
		6	0.031	0.078	39.965	0.000
		7	-0.10...	-0.26...	40.332	0.000
		8	-0.25...	-0.16...	42.707	0.000
		9	-0.33...	0.207	47.285	0.000
		1...	-0.33...	-0.00...	52.295	0.000
		1...	-0.33...	-0.17...	57.801	0.000
		1...	-0.35...	-0.01...	64.437	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم Prob أقل من 0.05 عند كل درجات الإبطاء وهي ذات دلالة معنوية، لذلك لانقبل فرضية العدم، أي أنه يوجد ارتباط ذاتي في السلسلة المدروسة، ومعاملات الإرتباط لاتساوي الصفر، والمعدلات غير مستقلة ذاتياً.

كما نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة ضمن فترات الإبطاء الأولى والثانية والثالثة، كذلك الأمر بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي (PAC) مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

- **اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:**

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

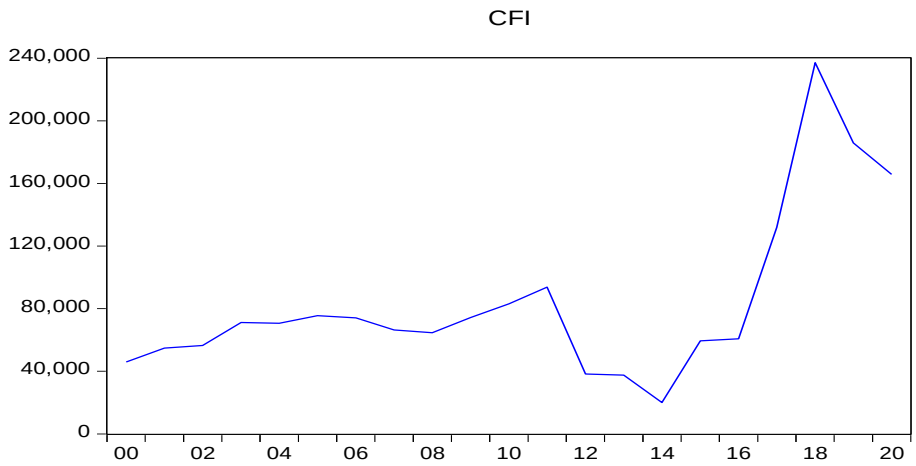
قيمة اختبار ADF				
عند الفرق الأول		عند المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	النموذج
0.1201	-3.17559	0.2705	-2.63502	النموذج1

(ثابت ومركبة اتجاه عام)				
النموذج2	−1.29885	0.6078	−3.21501	0.0359
(ثابت)				
النموذج3	−1.05366	0.2522	−3.13269	0.0037
(دون ثابت واتجاه)				

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة مستقرة في الفرق الأول حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنموذج الثاني أقل من 0.05 ومن ثم السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) بوجود ثابت فقط.

2) **اختبار استقرارية سلسلة مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة (CFI):**

- **المنحنى البياني:**



من خلال الشكل نجد أن السلسلة تتذبذب حول متوسط ثابت ماعدا بعض القيم القليلة، حيث وجدنا بعضاً من عدم الاستقرار، ولذلك لابد من التعمّق أكثر في دراسة الاستقرارية.

- **دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي correlogram:**

سنقوم باختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الاعتماد على 20 فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي على سلسلة مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة، حيث يظهر في الجدول قيم معاملات الارتباط الذاتي AC، ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي PAC، وقيم Q–Stat وp–value لكل منها.

Date: 12/01/22 Time: 20:13
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.710	0.710	12.186	0.000
		2	0.358	-0.29...	15.439	0.000
		3	-0.02...	-0.32...	15.460	0.001
		4	-0.22...	0.072	16.891	0.002
		5	-0.25...	0.063	18.805	0.002
		6	-0.21...	-0.14...	20.299	0.002
		7	-0.05...	0.202	20.391	0.005
		8	0.002	-0.17...	20.391	0.009
		9	0.015	-0.09...	20.399	0.016
		1...	-0.03...	0.049	20.452	0.025
		1...	-0.04...	0.077	20.535	0.039
		1...	0.003	0.003	20.535	0.058

من الجدول السابق نلاحظ ان قيم Prob أقل من 0.05 عند كل درجات الإبطاء ماعدا الإبطاء 12 وهي ذات دلالة معنوية لذلك لانقبل فرضية العدم، أي أنه يوجد ارتباط ذاتي في السلسلة المدروسة، ومعاملات الارتباط لاتساوي الصفر، والمعدلات غير مستقلة ذاتياً، كما نلاحظ أنّ معاملات الإرتباط الذاتي (AC) كانت خارج مجال الثقة ضمن فترة الإبطاء الأولى، كذلك الأمر بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي (PAC) مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

- **اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:**

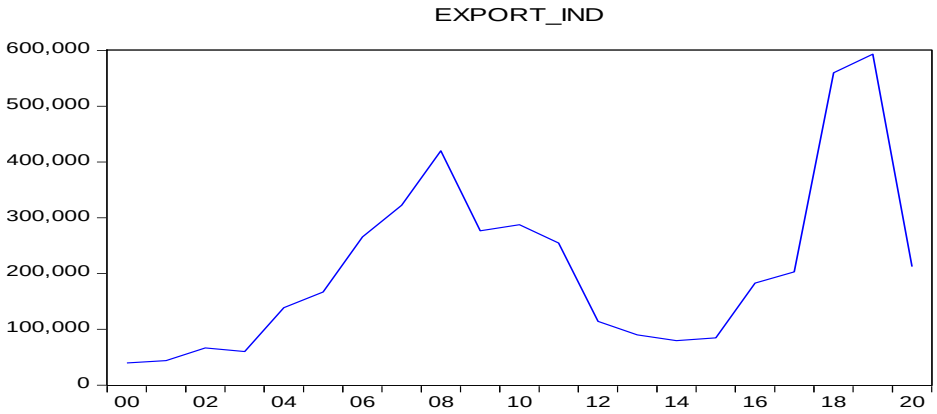
للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطوّر (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

قيمة اختبار ADF				
	عند المستوى		عند الفرق الأول	
النموذج	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
النموذج1 (ثابت ومركبة اتجاه عام)	-1.69904	0.7136	-3.7526	0.0433
النموذج2 (ثابت)	-2.89555	0.0666	-3.8153	0.0103
النموذج3 (دون ثابت واتجاه)	0.021079	0.6777	-3.8375	0.0006

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضّحة في الجدول السابق أن سلسلة مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة مستقرة في الفرق الأول حيث إن قيمة Prob لاختبار (ADF) للنماذج الثلاث أقل من (0.05)، ومن ثم السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) بوجود ثابت واتجاه عام.

3) **اختبار استقرارية سلسلة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة (EXPORT_IND):**

- **المنحنى البياني:**



يُظهر الشكل بأنّ السلسلة تتذبذب حول متوسط ثابت ماعدا بعض القيم القليلة، حيث وجدنا بعضاً من عدم الاستقرار ولذلك لابد من التعمق أكثر في دراسة الاستقرارية.

- **دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي correlogram:**

سنقوم باختبار الإرتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

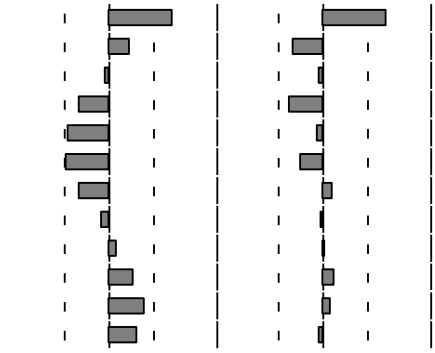
H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الاعتماد على (20) فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي على سلسلة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة، حيث تظهر قيم معاملات الارتباط الذاتي (AC) ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) وقيم (Q–Stat) و (p–value) لكل منها.

الجدول () اختبار الارتباط الذاتي في السلاسل المدروسة

Date: 12/01/22 Time: 20:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 21



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.618	0.618	9.2309	0.002
		2	0.205	-0.28...	10.297	0.006
		3	-0.03...	-0.04...	10.336	0.016
		4	-0.29...	-0.32...	12.773	0.012
		5	-0.40...	-0.05...	17.620	0.003
		6	-0.42...	-0.22...	23.351	0.001
		7	-0.29...	0.084	26.249	0.000
		8	-0.07...	-0.02...	26.448	0.001
		9	0.077	0.006	26.689	0.002
		1...	0.242	0.106	29.268	0.001
		1...	0.346	0.077	35.053	0.000
		1...	0.276	-0.04...	39.143	0.000

ويظهر لنا من الجدول أن قيم Prob أقل من 0.05 عند كل درجات الإبطاء وهي ذات دلالة معنوية، لذلك لانقبل فرضية العدم، أي أنه يوجد ارتباط الذاتي في السلسلة المدروسة ومعاملات الارتباط لاتساوي الصفر والمعدلات غير مستقلة ذاتياً، كما نلاحظ أنّ معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة ضمن فترة الإبطاء الأولى، كذلك الأمر بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي (PAC) مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

-اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

قيمة اختبار ADF				
	عند المستوى		عند الفرق الأول	
النموذج	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
النموذج1 (ثابت ومركبة اتجاه عام)	-2.77783	0.2209	-2.64599	0.2664

النموذج2 (ثابت)	-2.85918	0.069	-2.8723	0.0674
النموذج3 (دون ثابت واتجاه)	-0.98518	0.2795	-3.01088	0.0047

بينت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة مستقرة في الفرق الأول حيث أن قيمة Prob لاختبار ADF للنموذج الثالث أقل من 0.05 ومن ثم فإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) بلا ثابت واتجاه عام.

4) **اختبار استقرارية سلسلة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي (employment):**

- **المنحنى البياني:**



يُظهر الشكل بأنّ السلسلة تتذبذب حول متوسط ثابت ماعدا بعض القيم القليلة، أي يظهر بعض من عدم الاستقرار، ولذلك لابد من التعمق أكثر في دراسة الاستقرارية.

- **دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي correlogram:**

سنقوم باختبار الارتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الاعتماد على 20 فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي على سلسلة لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي ، حيث يظهر في الجدول قيم معاملات الارتباط الذاتي AC، ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي PAC، وقيم Q–Stat وp–value لكل منها.

Date: 12/04/22 Time: 15:08
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.872	0.872	18.348	0.000
		2	0.689	-0.29...	30.430	0.000
		3	0.498	-0.10...	37.087	0.000
		4	0.279	-0.25...	39.294	0.000
		5	0.087	0.000	39.524	0.000
		6	-0.08...	-0.14...	39.759	0.000
		7	-0.20...	0.064	41.237	0.000
		8	-0.31...	-0.22...	44.909	0.000
		9	-0.39...	-0.01...	51.166	0.000
		1...	-0.36...	0.254	57.132	0.000
		1...	-0.33...	-0.15...	62.412	0.000
		1...	-0.29...	-0.07...	66.951	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أنّ قيم (Prob) أقل من (0.05) عند كل درجات وهي ذات دلالة معنوية، لذلك لانقبل فرضية العدم، أي أنه يوجد ارتباط الذاتي في السلسلة المدروسة، ومعاملات الارتباط لاتساوي الصفر والمعدلات غير مستقلة ذاتياً.

كما نلاحظ أنّ معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة ضمن فترة الإبطاء الأولى، كذلك الامر بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي (PAC) مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطور.

- **اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:**

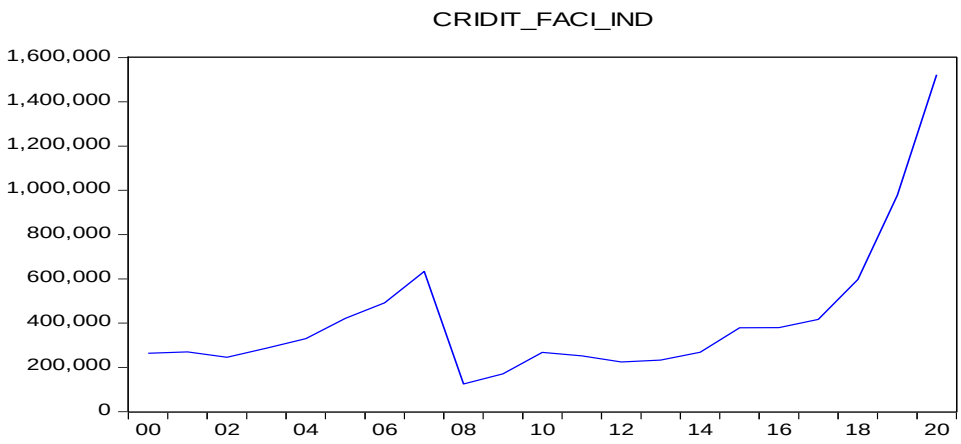
للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادى لديكي فولر المطور (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

قيمة اختبار ADF				
عند الفرق الأول		عند المستوى		
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	النموذج
0.1413	-3.06762	0.5876	-1.9544	النموذج1 (ثابت ومركبة اتجاه عام)
0.0449	-3.08611	0.8733	-0.49334	النموذج2 (ثابت)
0.0041	-3.07548	0.2735	-1.00066	النموذج3 (دون ثابت واتجاه)

بيّنت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، مستقرة في الفرق الأول حيث إن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أقل من 0.05 ومن ثم فإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) مع ثابت فقط.

5) اختبار استقرارية سلسلة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي (CRIDIT_FACI_IND):

- **المنحنى البياني:**



من خلال الشكل نلاحظ بأن السلسلة تتذبذب حول متوسط ثابت ماعدا بعض القيم القليلة، حيث وجدنا بعضاً من عدم الاستقرار، ولذلك لابدّ من التعمق أكثر في دراسة الاستقرارية.

- **دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي correlogram:**

سنقوم باختبار الإرتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عبر التحقق من فرضيتي العدم الآتيتين:

H_0: $\rho_k = 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي = صفر)

H_1: $\rho_k \neq 0$ (جميع معاملات الإرتباط الذاتي ≠ صفر)

عند حساب قيم Ljung–Box (Q) تم الاعتماد على 20 فترة إبطاء، ويبين الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي على سلسلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، حيث يظهر في الجدول قيم معاملات الارتباط الذاتي(AC) ومعاملات الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) وقيم (Q–Stat) و (p–value) لكل منها.

Date: 12/01/22 Time: 20:38
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.492	0.492	5.8485	0.016
		2	0.177	-0.08...	6.6450	0.036
		3	0.042	-0.01...	6.6933	0.082
		4	-0.00...	-0.00...	6.6934	0.153
		5	-0.05...	-0.05...	6.7682	0.238
		6	-0.12...	-0.09...	7.2528	0.298
		7	-0.14...	-0.04...	7.9295	0.339
		8	-0.09...	-0.00...	8.2844	0.406
		9	-0.09...	-0.06...	8.6550	0.470
		1...	-0.12...	-0.07...	9.2901	0.505
		1...	-0.14...	-0.07...	10.291	0.504
		1...	-0.04...	0.062	10.418	0.579

من الجدول السابق نلاحظ ان قيم Prob أقل من 0.05 عند درجة الإبطاء الأول والثانية وهي ذات دلالة معنوية لذلك لانقبل فرضية العدم، أي أنه يوجد ارتباط الذاتي في السلسلة المدروسة، ومعاملات الارتباط لاتساوي الصفر، والمعدلات غير مستقلة ذاتياً، كما نلاحظ أنّ معاملات الارتباط الذاتي(AC) كانت خارج مجال الثقة ضمن فترة الإبطاء الأولى،

كذلك الأمر بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي(PAC) مما يشير إلى عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة، ولتأكيد ذلك نقوم باختبار ديكي فولر المطوّر.

- اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار جذر الوحدة:

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد رتبة تكاملها تم استخدام اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر المطور (ADF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

قيمة اختبار ADF				
	عند المستوى		عند الفرق الأول	
النموذج	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
النموذج1	0.941892	0.9996	-2.85704	0.1963
(ثابت ومركبة اتجاه عام)				
النموذج2	1.708648	0.9992	-2.25853	0.1941
(ثابت)				
النموذج3	2.16076	0.9897	-2.03506	0.0428
(دون ثابت واتجاه)				

بيّنت نتائج اختبار (ADF) الموضحة في الجدول السابق أن سلسلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي مستقرة في الفرق الأول حيث إن قيمة Prob لاختبار ADF للنماذج الثلاثة أقل من 0.05 ومن ثم فإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) بلا ثابت واتجاه عام.

أولاً: بناء النماذج القياسية لدراسة دور مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة:

نظراً لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع (الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة) مستقرة عند الفرق الأول، و(مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة) مستقرة أيضا عند الفرق الأول، سنقوم باختبار التكامل المشترك وهو أحد الشروط التي لابد من اختبارها للتمكن من استخدام نموذج ARDL وفي حال عدم توافر هذا الشرط تم اعتماد النماذج الساكنة، ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_0= \lambda_1 = \lambda_2=0$

فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_1\neq \lambda_1 \neq \lambda_2\neq 0$

سنقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث ان قيمة الاختبار المحسوبة أقل من القيمة الحرجة العليا، عند 5% و2.5% و1%.

I(1)	I(0)	sig.inf	اختبار الحدود F-Bound test	
4.78	4.04	10%	1.339690	فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل
5.73	4.94	5%		
6.68	5.77	2.50%		
7.84	6.84	1%		

بعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن وفق النماذج الساكنة، ولكن قبل ذلك سنقوم باختبار وجود أثر لبداية الازمة في عام 2011 عن طريق اختبار Chow Breakpoint Test حيث نختبر عن طريقه وجود صدمة على السلاسل المدروسة في عام 2011، فإذا وجدت مثل هذه الصدمة لابدّ من تقسيم

السلسلة إلى قسمين ماقبل 2011 وما بعد 2011 والتقدير وفق السلاسل الجديدة بغية الوصول إلى أفضل تمثيل للعلاقة بين المتغيرات والنتائج مبينة في الآتي:

Chow Breakpoint Test: 2011			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 2000 2020			
0.0000	Prob. F(2،17)	22.99889	F-statistic
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	27.50761	Log likelihood ratio
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	45.99778	Wald Statistic

نلاحظ من الجدول السابق ان أن قيمة Prob الخاصة ب (F−statistic) أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود صدمة عند العام 2011 ولا بدّ من دراسة العلاقة بين مجمل تكوين رأس المال والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 وبعد عام 2011.

1) دراسة دور مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة قبل عام 2011:

				Dependent Variable: OUTPUT_IND
				Method: Least Squares
				Sample: 2000 2011
				Included observations: 12
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	5.339003	39351.72	210099.0	C
0.0615	2.105497	0.559622	1.178283	CFI
291664.5		Mean dependent var	0.307149	R-squared
27440.72		S.D. dependent var	0.237864	Adjusted R-squared
23.15683		Akaike info criterion	23955.86	S.E. of regression
23.23764		Schwarz criterion	5.74E+09	Sum squared resid
23.12690		Hannan-Quinn criter.	-136.9410	Log likelihood
1.656171		Durbin-Watson stat	4.433119	F-statistic
			0.061506	Prob(F-statistic)

يُظهر الجدول السابق بأنّ هناك_علاقة غير معنوية بين مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة حيث إن قيمة Prob أكبر من 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد (0.3071) أي أنّ: مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة يفسر 30.71% من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، ومن ثم نقبل الفرضية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لمجمل تكوين رأس المال لقطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 "

2) دراسة دور مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد عام 2011:

Dependent Variable: OUTPUT_IND
Method: Least Squares
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0488	2.320957	46621.66	108206.9	C
0.9053	-0.122826	0.374556	-0.046005	CFI

103466.4	Mean dependent var	0.001882	R-squared
78049.28	S.D. dependent var	-0.122882	Adjusted R-squared
25.66082	Akaike info criterion	82705.82	S.E. of regression
25.72134	Schwarz criterion	5.47E+10	Sum squared resid
25.59444	Hannan-Quinn criter.	-126.3041	Log likelihood
0.651813	Durbin-Watson stat	0.015086	F-statistic
		0.905274	Prob(F-statistic)

حيث يظهر الجدول أن هناك علاقة غير معنوية بين مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين حيث إن قيمة Prob أكبر من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد (0.00188)، أي أنّ مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة يُفسر 0.188% من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد عام2011، ومن ثم نقبل الفرضية ": لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لمجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بعد عام "2011 ".

ثانياً- بناء النماذج القياسية لدراسة دور حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين:

نظراً لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة مستقرة عند الفرق الأول، وسلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة مستقرة أيضاً عند الفرق الأول، سنقوم باختبار التكامل المشترك وهو أحد الشروط التي لابد من اختبارها للتمكّن من استخدام نموذج (ARDL)، وفي حال عدم توافر هذا الشرط تم اعتماد النماذج الساكنة، ويقوم اختبار التكامل المشترك على فرضيتين:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_0= \lambda_1 = \lambda_2=0$

الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_1\neq \lambda_1 \neq \lambda_2\neq 0$

سنقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، حيث يظهر لنا من الجدول التالي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة، حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة أقل من القيمة الحرجة العليا عند 5% و2.5% و1%.

I(1)	I(0)	sig.inf	اختبار الحدود F-Bound test	فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل
4.78	4.04	10%	1.040439	
5.73	4.94	5%		
6.68	5.77	2.50%		
7.84	6.84	1%		

وبعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن وفق النماذج الساكنة، ولكن قبل ذلك سنقوم باختبار وجود أثر لبداية الأزمة في عام 2011 عن طريق اختبار(Chow Breakpoint Test)، والذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

Chow Breakpoint Test: 2011			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 2000 2020			
0.0000	17)،Prob. F(2	26.76806	F-statistic
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	29.88114	Log likelihood ratio
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	53.53611	Wald Statistic

ويظهر من خلال الجدول أن قيمة Prob الخاصة ب (F−statistic) أقل من (0.05)، ومن ثم نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود صدمة عند العام 2011، لذلك لابدّ لنا من دراسة العلاقة بين مجمل تكوين رأس المال وقطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 وبعد عام 2011.

1) دراسة دور حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة قبل عام 2011:

Dependent Variable: OUTPUT_IND				
Method: Least Squares				
Sample: 2000 2011				
Included observations: 12				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	22.68789	11591.72	262991.6	C
0.0155	2.911186	0.050439	0.146837	EXPORT_IND
291664.5	Mean dependent var		0.458728	R-squared
27440.72	S.D. dependent var		0.404601	Adjusted R-squared
22.90993	Akaike info criterion		21173.84	S.E. of regression
22.99075	Schwarz criterion		4.48E+09	Sum squared resid
22.88001	Hannan-Quinn criter.		-135.4596	Log likelihood
1.530417	Durbin-Watson stat		8.475006	F-statistic
			0.015533	Prob(F-statistic)

حيث يظهر الجدول أن هناك علاقة معنوية بين حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة والناتج لإجمالي لقطاع الصناعة، على اعتبار أن قيمة Prob أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد (0.4587) أي أن حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة يُفسر (45.87%) من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، ويعبر عن العلاقة بين المتغيرين وفق المعادلة الآتية:

OUTPUT_IND = 262991.600056 + 0.146836677528*EXPORT_IND

من المعادلة السابقة نقول بأن زيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة بمقدار وحدة نقدية واحدة ستزيد الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار 0.146 وحدة نقدية.

وللتأكّد من جودة تمثيل العلاقة للنموذج المقترح وأن الارتباط الموجود ليس ارتباطا وهمياً، لابدّ من إخضاعها إلى مجموعة من الاختبارات

❖ الاختبارات التشخيصية:

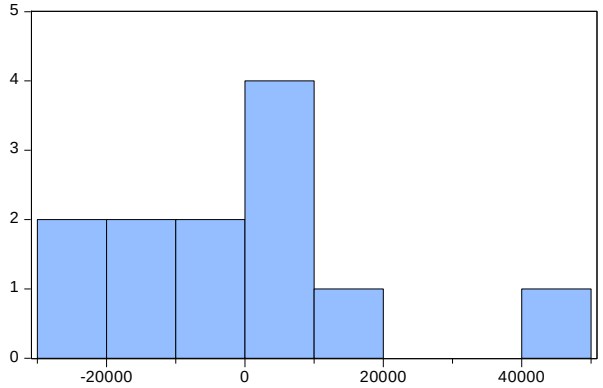
يتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال اختبار حد الخطأ العشوائي، بحيث يجب أن تحقق الشروط الآتية:

1- توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً، من خلال الفرضيتين:

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H0

لاتخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H1

ومن خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera) نحصل على النتائج الآتية :



Series: Residuals	
Sample 2000 2011	
Observations 12	
Mean	-3.30e-11
Median	-1599.196
Maximum	49820.43
Minimum	-22925.58
Std. Dev.	20188.46
Skewness	1.128260
Kurtosis	4.082472
Jarque-Bera	3.131816
Probability	0.208898

حيث تظهر قيمة (Jarque–Bera) الإحصائية (3.13) بقيمة إحتمالية (0.20) وهي أكبر من (0.05)، ومن ثم قبول فرضية العدم القائلة بتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.

2- عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي: والمبني على فرضيتين:

لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H0

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H1

ونستخدم اختبار مضاعف لاغرانج LM (Breush–Godfrey) للارتباط الذاتي، والموضّح في الجدول التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic	Prob. F(21.450701 ،8)	0.2900
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)3.193793	0.2025

حيث تظهر لنا قيمة مؤشر اختبار Breusch–Godfrey قد بلغت (1.45) بقيمة احتمالية (0.29)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج المقدر.

3- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي: يقوم على فرضيتين:

ثبات حد تباين الخطأ: H_0

عدم ثبات حد تباين الخطأ: H_1

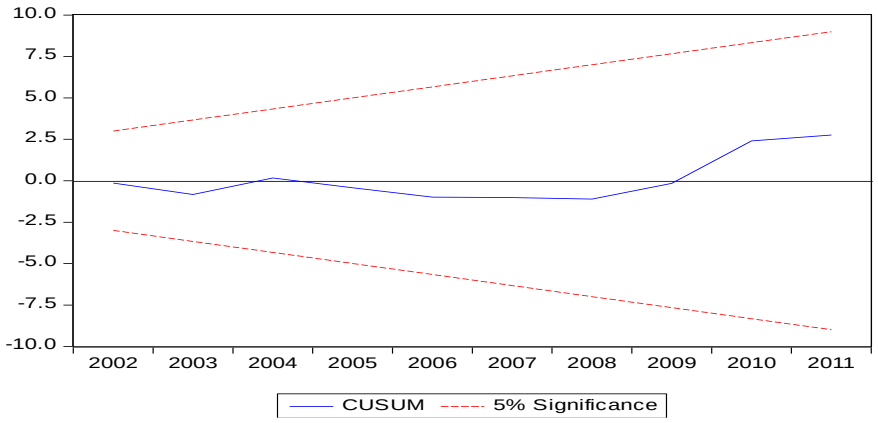
ولإثبات صحة الفرضيات من عدومها نستخدم اختبار (Breush–Pagan–Godfrey) كما هو موضّح في الجدول الآتي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
F-statistic	Prob. F(11.003630 ،10)	0.3401
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(1)1.094508	0.2955
Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(1)1.171455	0.2791

حيث يُظهر الجدول خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث إن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من 5% مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي النموذج المقدر.

❖ اختبار الانقطاعات الهيكلية:

نستخدم لذلك اختبار (cusum) الموضح في الشكل التالي:



حيث يظهر لنا عدم وجود انقطاعات هيكلية في مربعات البواقي للنموذج المقترح، ومن ثم نستنتج مما سبق أن النموذج المقدّر يخلو من جميع المشاكل القياسية ويمكن اعتباره مناسباً للبيانات المدروسة.

ولذلك نرفض الفرضية ": لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لحجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 " ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05) لحجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011".

2) دراسة دور حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد عام 2011:

Dependent Variable: OUTPUT_IND
Method: Least Squares
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0541	2.256044	43410.34	97935.62	C
0.8772	0.159573	0.145918	0.023284	EXPORT_IND

103466.4	Mean dependent var	0.003173	R-squared
78049.28	S.D. dependent var	-0.121431	Adjusted R-squared
25.65953	Akaike info criterion	82652.33	S.E. of regression
25.72005	Schwarz criterion	5.47E+10	Sum squared resid
25.59314	Hannan-Quinn criter.	-126.2977	Log likelihood
0.609074	Durbin-Watson stat	0.025463	F-statistic
		0.877173	Prob(F-statistic)

ويُظهر لنا الجدول السابق بأنّه ثمة علاقة غير معنوية بين حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة والناتج الإجمالي لقطاع الصناعةعلى اعتبار أنّ قيمة Prob أكبر من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد(0.003)، أي أنّ حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة يُفسّر(0. 3%) من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد عام 2011.

وعليه فإننا نقبل الفرضية ": لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لحجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بعد عام 2011 ".

ثالثاً– بناء النماذج القياسية لدراسة دور لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة:

نظرا لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع (الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة) مستقرة عند الفرق الأول، وسلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة (لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي) مستقرة أيضاً عند الفرق الأول، سنقوم باختبار التكامل المشترك، حيث يتم صياغة الفرضيات الآتية:

فرضية العادم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_0= \lambda_1 = \lambda_2=0$

فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_1\neq \lambda_1 \neq \lambda_2\neq 0$

سنقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود، والموّح في الجدول التالي:

	اختبار الحدود F–Bound test	sig.inf	I(0)	I(1)
فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل	6.049026	10%	4.04	4.78
		5%	4.94	5.73
		2.50%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84

حيث يظهر لنا الجدول التالي أن قيمة الاختبار المحسوبة أقل من القيمة الحرجة العليا، عند 2.5% و1%، ومن ثم عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة.

وبعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن وفق النماذج الساكنة، ولكن قبل ذلك سنقوم باختبار وجود آثر للأزمة في عام 2011 عن طريق اختبار (Chow Breakpoint Test)، والمبينة نتائجهُ في الجدول الآتي:

Chow Breakpoint Test: 2011			
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints			
Varying regressors: All equation variables			
Equation Sample: 2000 2020			
F-statistic	7.483122	17)،Prob. F(2	0.0047
Log likelihood ratio	13.26081	Prob. Chi-Square(2)	0.0013
Wald Statistic	14.96624	Prob. Chi-Square(2)	0.0006

جيث تظهر قيمة (Prob) الخاصة ب(F−statistic) أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود صدمة عند العام 2011 ، لذلك لابدّ من دراسة العلاقة بين عدد المشتغلين في القطاع الصناعي والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة قبل عام 2011 وبعد عام 2011.

1) دراسة دور لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة قبل عام 2011:

Dependent Variable: OUTPUT_IND				
Method: Least Squares				
Sample: 2000 2011				
Included observations: 12				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMPLOYMENT	0.259518	0.050359	5.153356	0.0004
C	112223.9	35090.23	3.198151	0.0095
R-squared	0.726455	Mean dependent var		291664.5
Adjusted R-squared	0.699101	S.D. dependent var		27440.72
S.E. of regression	15052.41	Akaike info criterion		22.22748
Sum squared resid	2.27E+09	Schwarz criterion		22.30829
Log likelihood	-131.3649	Hannan-Quinn criter.		22.19755
F-statistic	26.55708	Durbin-Watson stat		2.703576
Prob(F-statistic)	0.000429			

يظهر الجدول السابق أنّ أن قيمة (Prob) أقل من (0.05)، ومن ثم هناك علاقة معنوية بين عدد المشتغلين في القطاع الصناعي والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، كما أن قيمة معامل التحديد 0.7264 أي أن عدد المشتغلين في

القطاع الصناعي يفسر (72.64%) من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة ويعبر عن العلاقة بين المتغيرين بالمعادلة الآتية:

OUTPUT_IND = 112223.854046 + 0.259517737898*EMPLOYMENT

ويمكن تفسيرها بأنّ زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بوحدة واحدة ستزيد الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار **0.259** وحدة.

وللتأكد من جودة تمثيل العلاقة للنموذج المقترح وأن الإرتباط الموجود ليس ارتباطاً وهمياً، نقوم بإخضاعها إلى مجموعة من الإختبارات:

❖ الاختبارات التشخيصية:

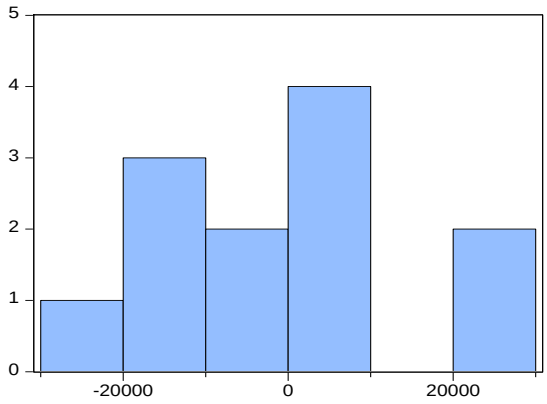
يتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال اختبار حد الخطأ العشوائي، بحيث يجب أن تحقق الشروط الآتية:

1- توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H0

لاتخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H1

ومن خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera) ونحصل على النتائج الآتية :



Series: Residuals	
Sample 2000 2011	
Observations 12	
Mean	2.27e-12
Median	-573.4337
Maximum	27289.52
Minimum	-21288.60
Std. Dev.	14351.91
Skewness	0.685424
Kurtosis	2.762724
Jarque-Bera	0.967762
Probability	0.616386

حيث تظهر لنا قيمة الإحصائية (0.9677) بقيمة احتمالية (0.616) وهي أكبر من (0.05)، ومن ثم قبول فرضية العدم القائلة بتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.

2- عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي

لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H0

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H1

نستخدم اختبار مضاعف لاغرانج LM (Breush-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic	Prob. F(22.433810 ،(8	0.1494
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)4.539413	0.1033

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مؤشر اختبار Breusch-Godfrey بلغت 2.43 بقيمة احتمالية 0.14 مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج المقدر.

3- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

ثبات حد تباين الخطأ: H_0

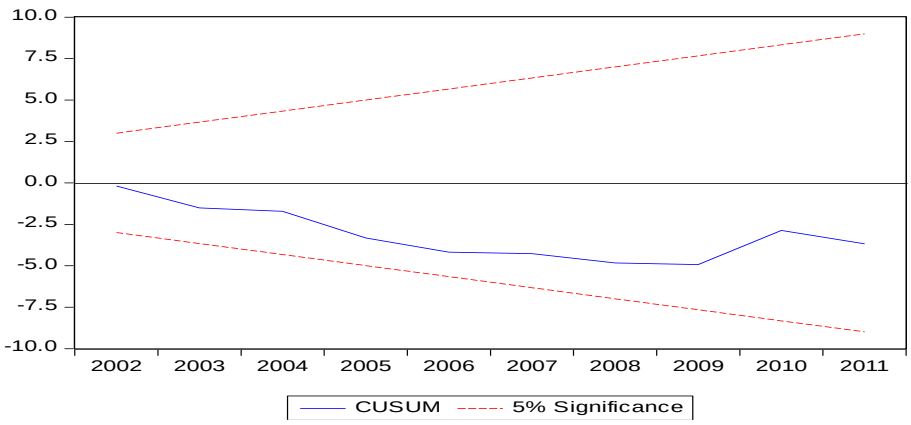
عدم ثبات حد تباين الخطأ: H_1

تم استخدام اختبار (Breush-Pagan-Godfrey) كما هو موضح في الجدول الآتي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
F-statistic	Prob. F(10.544241 ،(10	0.4776
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(1)0.619380	0.4313
Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(1)0.379096	0.5381

نلاحظ من الجدول السابق خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث إن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من 5% مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي النموذج المقدر.

4- اختبار الانقطاعات الهيكلية:



يُبيّن اختبار (cusum) والموضّح في الشكل السابق عدم وجود انقطاعات هيكلية في مربعات البواقي للنموذج المقترح، أي أنّ النموذج المُقدّر يخلو من جميع المشاكل القياسية ومن ثم يمكن اعتباره مناسباً للبيانات المدروسة، وعليه فإننا نرفض الفرضية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a< 0.05$) لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 " ، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011"

2) دراسة دور المجموع التراكمي لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد عام 2011:

Dependent Variable: OUTPUT_IND
Method: Least Squares
Date: 12/04/22 Time: 15:43
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0501	-2.304689	25103.00	-57854.60	C
0.0001	6.983722	0.063270	0.441863	EMPLOYMENT

R-squared	Mean dependent var	103466.4
Adjusted R-squared	S.D. dependent var	78049.28
S.E. of regression	Akaike info criterion	23.70310
Sum squared resid	Schwarz criterion	23.76362
Log likelihood	Hannan-Quinn criter.	23.63671
F-statistic	Durbin-Watson stat	1.292835
Prob(F-statistic)		

0.859086	
0.841472	
31075.75	
7.73E+09	
-116.5155	
48.77237	
0.000114	

يُظهر الجدول بأنّ قيمة Prob أقل من 0.05 أي أنّ هناك علاقة معنوية بين كل من عدد المشتغلين في القطاع الصناعي والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، كما أنّ قيمة معامل التحديد (0.859) أي أنّ عدد المشتغلين في القطاع الصناعي يُفسّر (85.9%) من التباين الكلي لمتغير الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، ويُعبر عن العلاقة بين المتغيرين بالمعادلة الآتية:

OUTPUT_IND = -57854.5978324 + 0.44186302287*EMPLOYMENT

من المعادلة السابقة نقول بأن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بمقدار عامل واحد واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار **0.44** وحدة نقدية.

كذلك لابدّ من إخضاع العلاقة لمجموعة من الاختبارات لنتأكد من جودة تمثيل النموذج المقترح.

❖ الاختبارات التشخيصية:

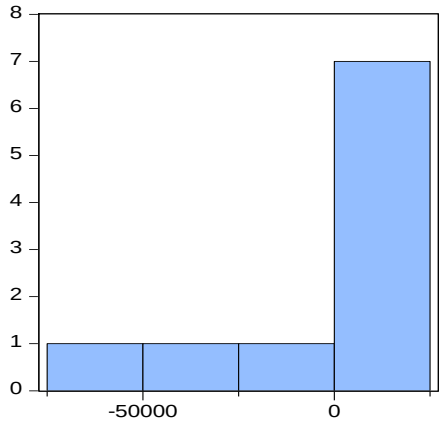
يتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال اختبار حد الخطأ العشوائي، بحيث يجب أن تحقق الشروط الآتية:

1- توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً:

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H0

لاتخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H1

نستخدم هنا اختبار (Jarque–Bera) ونحصل على النتائج الآتية :



Series: Residuals	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	-4.82e-12
Median	11306.46
Maximum	23820.11
Minimum	-57100.43
Std. Dev.	29298.50
Skewness	-1.268270
Kurtosis	2.957690
Jarque-Bera	2.681594
Probability	0.261637

نلاحظ أن قيمة الإحصائية 2.68 بقيمة احتمالية 0.26 وهي اكبر من 0.05 ومن ثم قبول فرضية العدم القائلة بتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.

2- عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي:

لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H0

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H1

ومن خلال استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM (Breush–Godfrey) المبيّن بالجدول التالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
F-statistic	Prob. F(20.949786 ،6)	0.4382
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)2.404651	0.3005

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مؤشر اختبار Breusch–Godfrey بلغت 0.949 بقيمة احتمالية 0.438 مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج المقدر.

3- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي:

ثبات حد تباين الخطأ: H_0

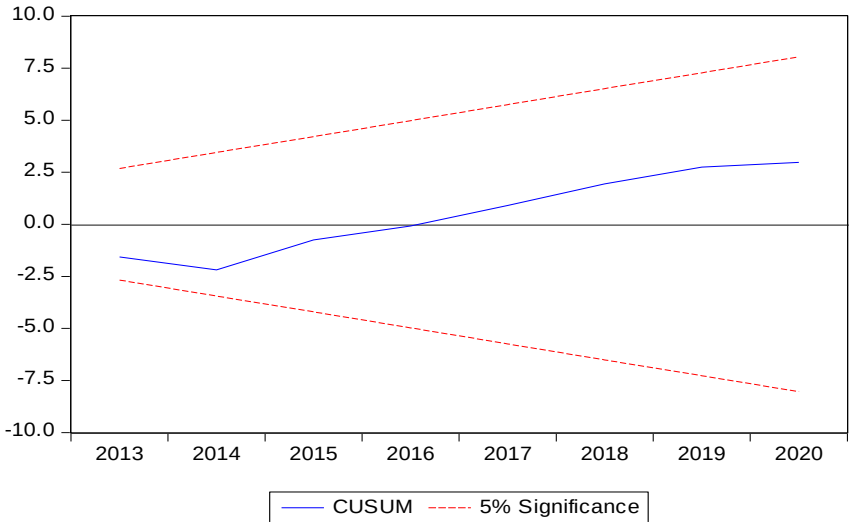
عدم ثبات حد تباين الخطأ: H_1

تم استخدام اختبار (Breush–Pagan–Godfrey) كما هو موضح في الجدول الآتي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey		
F-statistic	Prob. F(10.017430	8)، 0.8982
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(1)0.021740	0.8828
Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(1)0.013619	0.9071

نلاحظ من الجدول السابق خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث إن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من 5% مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي النموذج المقدر.

4- اختبار الانقطاعات الهيكلية:



يبين اختبار (cusum) الموضح في الشكل السّابق عدم وجود انقطاعات هيكلية في مربعات البواقي للنموذج المقترح.

مما سبق نستنتج أن النموذج المقدر يخلو من جميع المشاكل القياسية ومن ثم يمكن اعتباره مناسباً للبيانات المدروسة، **ولذلك نرفض الفرضية** ": لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a< 0.05$) لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بعد عام 2011 " ونقبل الفرضية البديلة التي تقول" : يوجد

أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بعد عام 2011"

رابعاً- بناء النماذج القياسية لدراسة دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة:

نظراً لكون السلسة الزمنية للمتغير التابع (الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين) مستقرة عند الفرق الأول، وسلسلة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي) مستقرة أيضا عند الفرق الأول، سنقوم باختبار التكامل المشترك وهو أحد الشروط التي لابد من اختبارها للتمكن من استخدام نموذج ARDL وفي حال عدم توافر هذا الشرط تم اعتماد النماذج الساكنة.

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

فرضية العادم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_0= \lambda_1 = \lambda_2=0$

فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H_1\neq \lambda_1 \neq \lambda_2\neq 0$

سنقوم أولاً باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث إن قيمة الاختبار المحسوبة أقل من القيمة الحرجة العليا، عند 5% و2.5% و1%.

I(1)	I(0)	sig.inf	اختبار الحدود F-Bound test	
4.78	4.04	10%	2.088682	فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل
5.73	4.94	5%		
6.68	5.77	2.50%		
7.84	6.84	1%		

بعد التاكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن وفق النماذج الساكنة. ولكن قبل ذلك سنقوم باختبار وجود أثر لبداية الأزمة في عام 2011 عن طريق اختبار Chow Breakpoint Test حيث نختبر عن طريقه وجود صدمة على السلاسل المدروسة في عام 2011، فإذا وجدت مثل هذه الصدمة لابدّ من تقسيم السلسلة إلى قسمين ماقبل 2011 وما بعد 2011 والتقدير وفق السلاسل الجديدة بغية الوصول إلى أفضل تمثيل للعلاقة بين المتغيرات والنتائج مبينة في الآتي:

Chow Breakpoint Test: 2011
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2000 2020

F-statistic	21.13506	Prob. F(2،17)	0.0000
Log likelihood ratio	26.22673	Prob. Chi-Square(2)	0.0000
Wald Statistic	42.27012	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Prob الخاصة ب (F–statistic) أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود صدمة عند العام 2011 ولا بدّ من دراسة العلاقة بين مجمل تكوين رأس المال وقطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011 وبعد عام 2011.

❖ **دراسة دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة قبل2011:**

Dependent Variable: OUTPUT_IND
Method: Least Squares
Date: 12/04/22 Time: 17:07
Sample: 2000 2011
Included observations: 12

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6822	-0.421603	0.061171	-0.025790	CRIDIT_FACI_IND
0.0000	14.37372	20853.46	299741.8	C

291664.5	Mean dependent var	0.017464	R-squared
27440.72	S.D. dependent var	-0.080789	Adjusted R-squared
23.50615	Akaike info criterion	28527.65	S.E. of regression
23.58696	Schwarz criterion	8.14E+09	Sum squared resid
23.47623	Hannan-Quinn criter.	-139.0369	Log likelihood
0.957508	Durbin-Watson stat	0.177749	F-statistic
		0.682234	Prob(F-statistic)

من الجدول السابق نجد:

هناك علاقة غير معنوية بين (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين) حيث إن قيمة Prob أكبر من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد 0.025، أي أنّ (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي) يفسر 2.5% من التباين الكلي لمتغير(الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين).

ولذلك نقبل الفرضية التي تقول": لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين قبل عام 2011".

❖ **دراسة دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بعد 2011:**

Dependent Variable: OUTPUT_IND
Method: Least Squares
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4624	-0.771919	0.063639	-0.049124	CRIDIT_FACI_IND
0.0150	3.085872	41888.83	129263.6	C

103466.4	Mean dependent var	0.069319	R-squared
78049.28	S.D. dependent var	-0.047016	Adjusted R-squared
25.59087	Akaike info criterion	79862.98	S.E. of regression
25.65139	Schwarz criterion	5.10E+10	Sum squared resid
25.52448	Hannan-Quinn criter.	-125.9543	Log likelihood
0.697298	Durbin-Watson stat	0.595860	F-statistic
		0.462353	Prob(F-statistic)

من الجدول السابق نجد:

هناك علاقة غير معنوية بين (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين) حيث أن قيمة Prob أكبر من 0.05، كما أن قيمة معامل التحديد 0.069 أي أنّ (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي) يُفسر 6.93% من التباين الكلي لمتغير (الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة).

ولذلك نقبل الفرضية التي تقول": لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a<0.05) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بعد عام 2011".

النتائج القياسيّة واختبار فرضيات البحث:

قامت الدراسة القياسيّة السابقة على أساس صحة مجموعة من الفرضيات القياسيّة التي تُعبّر عن مجموعة من الفرضيات الاقتصادية حاول هذا البحث إثبات صحتها، وقد توصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: يلعب حجم التمويل المقدّم للقطاع الصناعي دوراً فعّالاً في رفع معدّلات الناتج الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة:

أظهرت النتائج القياسيّة أنّه لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a<0.05$) للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين سواء قبل عام 2011 أو بعدها وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن حجم التمويل المقّدم للقطاع الصناعي والمتمثّل بحجم التسهيلات الإئتمانية لم يكن له دور فعّال في رفع معدلات الناتج الصناعي خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الثانية: تسهم الزيادة في رأس المال الصناعي بزيادة معدلات النمو الصناعي في سورية خلال الفترة المدروسة.

أظهرت الدراسة القياسيّة بأنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a< 0.05$) لمجمل تكوين رأس المال لقطاع الصناعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة المدروسة، وعليه فإن الزيادة في رأس المال الصناعي والممثل بحجم التكوين الرأسمالي لم يساهم في زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي خلال الفترة المدروسة.

الفرضيّة الثالثة: تسهم الصادرات الصناعية في زيادة معدلات نمو الناتج الصناعي في سورية خلال الفرة المدروسة.

من خلال الدراسة القياسيّة تبين لنا أنه كان هناك علاقة معنوية بين حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة والناتج الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة (2000–2010)، حيث بينت العلاقة بأن زيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة بوحدة نقدية واحدة ستنعكس بزيادة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار 0.146 وحدة نقدية، ويعبر عن العلاقة بين المتغيرين وفق المعادلة الآتية:

$$OUTPUT_IND = 262991.600056 + 0.146836677528*EXPORT_IND$$

أما خلال الفترة (2011–2020) فلم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< 0.05) لحجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة في الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة، ومن ثم لم تسهم الصادرات خلال هذه الفترة بزيادة معدلات الناتج الصناعي.

الفرضيّة الرابعة: أسهمت أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي في تحسين معدلات النمو الصناعي في الفترة المدروسة. أثبتت الدراسة القياسيّة أنّ زيادة أعداد المستغلين في القطاع الصناعي أسهمت في تحسين معدلات الناتج الصناعي 2011، فخلال الفترة (2000–2010) أظهرت الدراسة بأن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بوحدة واحدة سينعكس على الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بزيادة قدرها 0.259 وحدة، ويُعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

OUTPUT_IND = 112223.854046 + 0.259517737898*EMPLOYMENT

أما خلال الفترة (2011–2020) أظهرت الدراسة بأن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بمقدار عامل واحد سيزيد من حجم الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار 0.44 وحدة نقدية، ويعبر عن ذلك بالمعادلة:

OUTPUT_IND = -57854.5978324 + 0.44186302287*EMPLOYMENT

المبحث الثاني: صياغة استراتيجيّة صناعية تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعيّة في مرحلة إعادة الإعمار:

بعد الدراسة القياسيّة للعلاقة بين محددات النمو الصناعي وأثرها في نمو قطاع الصناعة والتعدين، كان لابدّ من اقتراح نموذج للتنمية الصناعية يتمثل بخطة عمل على مستوى القطاع الصناعي في مرحلة إعادة الإعمار، التي نحاول من خلالها تجنّب نقاط الضعف في المرحلة السابقة والتركيز على بعض الجوانب التي من شأنها رفع كفاءة محددات نمو القطاع الصناعي وذلك من خلال الاستفادة من بعض التجارب الناجحة والرائدة في مجال التنمية الصناعية، ومن ثم فإن الخطة المقترحة للتنمية الصناعية تتمحور حول عدد من الأهداف الرئيسيّة المرتبطة بمحددات النمو الصناعي التي تم التطرّق إليها في متن هذا البحث، ومن هنا فإن السؤال الأهم الذي نحاول الإجابة عنه يقوم على " كيفية تبني نهج تنموي يقوم على سياسات صناعية نسعى من خلالها لتحقيق التنمية الصناعية في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك بالإستفادة من عيوب الماضي والدروس المستفادة من التجارب التنموية الرائدة، آخذين بعين الإعتبار التحولات العميقة التي فرضتها الأزمة السورية؟"، وفي هذا السياق حاول البحث الإجابة عن هذا السؤال من خلال تقديم خطة العمل المقترحة.

ولكن وقبل البدء في استعراض أهم الخطوات التنفيذية التي تشكل أدوات خطة العمل المقترحة، لابدّ لنا من التنويه بدايةً إلى الدور الحكومي من خلال السياسات الصناعية في المرحلة المقبلة، حيث مما لاشكّ فيه أن الدور الحكومي في عملية التنمية عادةً مايواجه تحديين رئيسيين يتمثلان بطبيعة الدور الذي تقوم به الدولة في عملية التنمية الصناعية وكيفية التدخلات المطلوبة من جهة، وبالأليات المؤسساتية المتبعة والتي تحكم السياسات الصناعية من جهة ثانية.

فعلي صعيد الدور الحكومي، يمكن القول بأن المنهج الذي أشار إليه " رودريك " والذي تم الإشاره إليه في متن البحث يشكل القاعدة الأساسيّة التي تقوم عليها الخطة، والذي حدد من خلاله القواعد العامة لاستدامة الاستراتيجيات التنموية، حيث يكون دور الدولة التدخلي قائم على نوع من الاستقلالية المؤسساتية المصحوبة بالتنسيق مع القطاع الخاص، بحيث تتيح هذه الصيغة للدولة إمكانية التحديد الدقيق لاحتياجات القطاع الخاص، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نوعية التدخلات والدعم المتوقع من القطاع العام.

هذا النوع من التدخلات يقتضي وجود نوع من الترتيبات المؤسساتية التي من شأنها معاينة الواقع بوضوح وتصحيح الأخطاء، والتي تتمثل بالمجالس الاستشارية والهيئات ذات الطابع المشترك، والتي تتيح تبادل المعلومات والمعارف بين القطاع الخاص والحكومة، وكذلك المشاركه في عملية اتخاذ القرارات.

وفي إطار هذا الدور الحكومي والصيغة المشتركة القائمة على التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، تنشأ المبادئ العامة التي تشكل الإطار العام الذي تقوم عليه خطة تطوير القطاع الصناعي ورفع فعاليته، والتي تعد بمثابة الخطوط العامة لآلية التدخل الحكومي لتحقيق التنمية الصناعية المنشوده، والتي تشكل خلاصة مجموعة من الأبحاث التي تطرقت لدور الدول التدخلي، ويمكن اختصارها بالنقاط التالية:

1. الإستقلالية المندمجة: بأن تكون الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات الصناعية على تواصل وتنسيق دائم مع القطاع الخاص، بحيث تكون الدولة مندمجة بشبكات القطاع الخاص بالشكل الذي يمكّنها من التحديد الدقيق لواقع هذا القطاع وحجم احتياجاته، وبالتالي تحديد حجم ونوعية الدعم المتوقع، مع المحافظة بنفس الوقت على استقلالية هذه الجهات، الأمر الذي يجعل من السياسات الصناعية عملية معززة لتبادل المعلومات والخبرات بين القطاع العام والخاص.
2. مرجعية المساءلة والتنفيذ: بحيث تتولى مهمة رسشم السياسات الصناعية شخصية اعتبارية عالية المستوى تتحمل المسؤولية الكاملة لرسم السياسات الصناعية وتنفيذها، وبنفس الوقت تكون عرضة للمساءلة والمحاسبة وقادرة على بيرير سياساتها.
3. استهداف الفعاليات: بحث تكون السياسات الصناعية مستهدفةً للفعاليات وليس القطاعات، سواء لإنتاج منتوجات جديدة أو في حالة تبني تكنلوجيا جديدة، وهذا ينسجم مع الدور التدخلي للدولة في تصحيح إختلالات السوق.
4. ربط الحوافز بالإنتاجية: أي أن تكون الحوافز التي تستهدف الصناعات مبنيّة على الإنتاجية وليس على مستوى حجم المدخلات أو مستويات التوظيف، وهذا ينسجم مع مبدأ " العصا والجزرة ".

5. ربط الحوافز بشروط انقضاء: أي ربط الحوافز المقدمة بعمر زمني معيّن أو شروط إنقضاء، ويهدف ذلك إلى تحقيق نوع من الربط بين الحوافز والإنجاز من جهة، ولضمان عدم ربط الحوافز بالفعاليات التي لاتحقق أهدافها من جهة أخرى.

بعد التعرّف على أهم المبادئ والخطوط العامة التي تحكم خطّة العمل المقترحة، لابدّ لنا من إيضاح الآليات لرفع كفاءة عوامل النمو الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية، والتي تتمحور حول عدّة مسارات منها ماهو مرتبط بالعوامل الداخلية والاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة، ومنها يقوم على جذب الموارد الخارجية لتعزيز عملية التنمية، كما أنّ تنفيذ هذه الخطّة يجب أن يكون على مراحل تُفضي كل منها إلى المرحلة التالية لها وتمهّد الطريق أمامها.

ولعلّ الشرط الضروري واللازم لتحقيق هذه الأهداف يتطلّب بالدرجة الأولى توفير بيئة أعمال ملائمة على اعتبار أن توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة يعد من المهمّة الرئيسيّة لخطة العمل المقترحة، لذلك كان لابدّ من توفير الشروط الملائمة لخلق بيئة أعمال مساندة لتطوير وتحسين أداء محددات النمو الصناعي في كل مرحلة من مراحل عملية التنمية، أي أنّ إصلاحات بيئة الأعمال تشمل عدّة محاور كما هو موضّح في الشكل التالي:



1. **محور السياسات الصناعية:** والذي يستدعي دراسة للإجراءات والتشريعات التي من شأنها دعم الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسيّة العالية، بالإضافة إلى جملة التشريعات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وفي سبيل ذلك ينبغي اعتماد عدد من المؤشرات التي من شأنها أن تعكس جودة بيئة الأعمال في القطاع الصناعي مثل متوسط الزمن للحصول على الترخيص الصناعي، متوسط الزمن المستغرق لتأسيس الشركات الصناعية، متوسط تكلفة تأسيس الشركات الصناعية..إلخ.
2. **محور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر:** من خلال توجيه هذا القطاع وتشجيعه وتحفيزه نحو بدء الأعمال والتوسع فيها بما يتوافق مع اتجاهات الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن استهداف هذه الاستثمارات من خلال بناء تجمعات صناعية خدمية تجارية توفر بيئة ملائمة وداعمة لمثل هذا النوع من المشاريع، وعلى اعتبار أن هذا النوع من المشاريع يمر خلال دورة حياته بأربع مراحل (مرحلة ماقبل البدء – مرحلة طور البدء – المشاريع العاملة طور النمو – المشروعات التي على وشك الخروج من السوق)، لذلك يجب تصميم نماذج شاملة ومتكاملة لإستهداف كل مرحلة من مراحل عمر المشروع بمجموعة متخصصة من خدمات الأعمال التي تتوافق مع احتياجات كل مرحلة وفقاً للجدول التالي:

المرحلة	إجراءات خدمات الأعمال (التحفيزية)
مرحلة ماقبل النمو	تطوير بيئة (حاضنات) الأعمال بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة لتشجيع وتطوير الأفكار الإبداعية والاستثمارية في القطاعات المستهدفة للتنمية. تقديم الدعم الفني اللازمة لبدء الأعمال والمساعدة في خفض التكاليف.
مرحلة البدء	توفير الدعم الفني والتقني اللازم، وتسهيل الترابطات الأمامية والخلفية لهذه المشاريع من خلال ربطها بسلاسل التوريد المحلية.

	توفير فرص المشاركة في المعارض الداخلية والخارجيّة للمساعدة في زيادة حجم الأعمال.

3. **محور تنمية الصادرات:** حيث يتم تحليل هيكل التجارة الصادرات والواردات للصناعة السورية، ودراسة الإجراءات والتشريعات المطلوبة لتنمية الصادرات وترشيد الواردات، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد من خلال مراجعتها وإعادة ترتيبها، بالإضافة إلى حوكمة عمل المؤسسات المعنية بتنمية الصادرات والرقابة عليها، وإعادة هيكلة الكيانات العاملة في هذا الشأن لضمان التنفيذ بشكل فعّال ومرن بعيد عن التشابكات، وضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في آداء هذه المؤسسات من خلال مؤشرات آداء محددة قابلة للمتابعة والتقييم، وهنا لابد من التأكيد على أهمية وجود مؤشرات قياس لجودة بيئة الأعمال الداعمة لعملية التصدير التي يمكن من خلالها تقييم فعاليّة الإجراءات المتّخذة في هذا المجال، ومن هذه المؤشرات:

- متوسط الوقت لإتمام عملية التصدير والاستيراد
- متوسط تكلفة التصدير حسب الصناعة
- متوسط تكلفة الاستيراد حسب الصناعة
- التسهيلات الائتمانية المتاحة للتصدير والاستيراد

4. **محور تأهيل وتدريب الكوادر البشرية:**

حيث يستهدف هذا المحور عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في الإنتاج جوهرياً، ويكون ذلك من خلال توفير البنية التحتية العلمية من مراكز تدريب وتأهيل قادرة على رفد سوق العمل بالعمالة التي يحتاجها ووفق متطلبات استراتيجية التنمية، بالإضافة إلى توفير الظروف الواتية لربط مخرجات عملية التعليم المهني والأكاديمي بسوق العمل.

5. **محور التحسين والتطوير المؤسسي والحوكمة:** يستهدف هذا المحور تعزيز كفاءة أداء المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة أو نطاق إشرافها، وذلك بهدف إدارة موارد الدولة بشكل أكثر حرفية وشفافية من خلال نظام واضح للمساءلة والمتابعة والتقييم سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي يعمل بثقافة تبسيط الإجراءات والشفافية وخدمة المواطن أولاً.

وبالعودة إلى خطة العمل الكلية التي تستهدف كلاً من محددات النمو الصناعي، والتي من خلالها سوف نعمل على تطوير كل واحد من هذه المتغيرات بالشكل الذي يساعد على تحقيق تنمية من خلال الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التنمية الصناعية، وبناءً على نتائج النموذج القياسي، وعليه سوف نستعرض أهم المقترحات التي من شأنها تحسين أداء كل من هذه المحددات على حِدا وبما يتناسب مع شروط إعادة الإعمار، بالشكل الذي يسهم في الوصول إلى تنمية صناعية والنهوض بالقطاع الصناعي في مرحلة إعادة الإعمار.

ولا بدّ من التنويه إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في سورية بعد الأزمة سيشكل المحرك الأساسي للتنمية، على اعتبار أنّه الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك الي تحقق معدلات نمو سريعة، وتوفّر إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة، وعليه فإنّ التوصيات التي من شأنها رفع وتحسين معدلات النمو الصناعي ستتوجّه نحو فروع الصناعات التحويلية التي سيكون لها الأولوية في جميع مراحل عملية التنمية.

I. على مستوى التمويل:

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية لعنصر التمويل تبيّن لنا أنّ مصادر التمويل للقطاع الصاعي بشقية العام والخاص تتلخّص بالتسهيلات الإئتمانية والاستثمارات الحكومية المتمثّلة بالنفقات الحكومية في بنود الموازنة العامة، وكذلك الاستثمار الخاص سواء كان داخلي أو تدفقات لرأس المالي الأجنبي المباشر، وفيما يلي سوف نستعرض أهم الإجراءات المقترحة لتحسين كل بند من هذه البنود بالشكل الذي يسهم في تحسين مستويات التمويل المقدّمة للقطاع الصناعي في المرحلة القادمة.

1. على مستوى التسهيلات الائتمانية: من النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التحليلة لعنصر التمويل في القطاع الصناعي والتي أظهرت انخفاض نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي مقارنة بالأهمية النسبية لهذا القطاع، لذلك تعد زيادة نسبة التسهيلات المقدمة لهذا القطاع من أبرز الأولويات في المرحلة المقبلة، وعليه يقترح النموذج جملة من التوصيات فيما يتعلّق بزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدّمة للقطاع الصناعي ومنها:

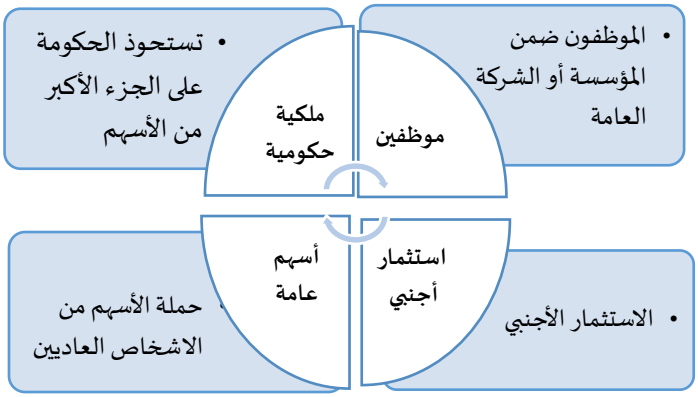
- وضع سياسة مصرفية من شأنها زيادة إقبال المستثمرين على زيادة حجم الودائع لدى البنوك السورية، والتي تسهم مستقبلاً في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية، لأن حجم الودائع يعد من المحددات الرئيسيّة لعملية الإقراض والتوسع في التسهيلات الائتمانية في البنوك.
- وضع سياسات مصرفية من شأنها زيادة اقبال المستثمرين على للحصول على التسهيلات الإئتمانية، وذلك من خلال خلق الشروط المحفّزة لعملية الاقراض لاسيما مايتعق منها بالشروط اللازمة للحصول على القروض أو مايتعلّق منها بمعدلات الفائدة المصرفية.
- وضع سياسات نقدية تساعد على تحسين مستويات الادخار، والتي تعد مصدراً مهماً من مصادر تمويل الاستثمارات المحليّة، وذلك من خلال المحافظة على مستويات تضخّم منخفضة.

وفي إطار الحصول على التمويل لابدّ من الإشارة إلى وجود برنامجين مقترحين لدعم عملية الحصول على التسهيلات والتمويل الجزئي للمشروعات، الأول على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والثاني على مستوى الشركات العامة:

- **برنامج الضمانات الحكومية الجزئيّة:** يقوم هذا البرنامج كنوع من الدعم تستخدمه الحكومة لتسيير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على القروض الطويلة الأجل من خلال توفير الضمانات الجزئيّة، على اعتبار هذه الشركات تعاني من مشكلة عدم قدرتها في الحصول على هذا النوع من القروض نتيجة عدم توافر الضمانات، لذلك يعد هذا البرنامج نوعاً من أنواع تنظيم سوق الإقراض من الحكومة من خلالها تقاسمها للمخاطر الائتمانيّة مع كلّ من

البنوك والمقترضين، لذلك يعد هذا البرنامج وسيلة للتغلّب على فشل السوق في تنظيم عملية التمويل من خلال القروض لإنّه بدون الضمانات الحكوميّة لن تتمكّن لا البنوك ولا المقترضين من تقاسم المخاطر.

❖ **نموذج التمويل المشترك للشركات العامة:** على اعتبار أن أغلب الشركات الصناعية في القطاع العام تعاني من الترهّل الإداري وانخفاض الإنتاجية بالإضافة إلى ضعف التمويل والنتائج السلبية والخسائر المتكررة، لذلك يقوم هذا النموذج على توزيع الملكية لشركات القطاع العام الكبيرة بين عدّة أطراف، من خلال تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، أي هي نوع من الخصخصة المختلطة بين عدّة أطراف يكون فيها الطرف الحكومي هو الطرف الأكبر، وتُقسم هذه أسهم الشركة بين الأطراف التالية وفقاً للشكل التالي:



حيث يوفّر هذا النموذج العديد من الخصائص والميزات على عدّة أصعدة نذكر منها:

- استمرار سيطرة الدولة على القرارات المهمة نتيجة استحواذها على الجزء الأكبر من الحصة السهمية، الأمر الذي يعطيها صلاحيات أكبر على مستوى القرارات الإدارية وتحديد السياسات بما يتناسب مع التوجهات العامة الحكومية في المجال الصناعي.

- إشراك العاملين بالملكيّة وذلك من خلال الحصول على أسهم تجعل منهم مالكين لحصص في الشركات التي يعملون بها، الأمر الذي ينعكس على إنتاجيتهم وحرصهم على مصلحة الشركة وممارسة نوع من الرقابة الداخلية على الشركة.
- الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التمويل أو الخبرات الإدارية، وذلك من خلال مشاركته في إدارة هذه الشركات وتقديم الخبرات اللازمة.
- طرح أسهم عامة للتداول: حيث يسهم ذلك في تامين المراقبة المستمرّة على عمل هذه الشركات ونتائجها من خلال الالتزام بعمليّات الإفصاح عن القوائم المالية والنتائج المحققة، بالإضافة إلى دورها في تأمين التمويل.

2. على مستوى الاستثمارات الحكومية: المتمثلة بالنفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي في الموازنة العامة للدولة، حيث توصي الدراسة إلى أهمية زيادة حجم هذه النفقات وتوجيهها حسب الأولوية القطاعية بحسب الأهمية النسبية للصناعات، بحيث تكون الأولوية للصناعات ذات القيمة المُضافة الأعلى والمنسجمة مع استراتيجية التنمية.

II. على مستوى الصادرات:

تقترح الخطّة الجديدة لتدعيم الصناعة عدد من التدابير الموجهة لعدد من القطاعات التصديرية المستهدفة لزيادة الصادرات الحالية وتلك اللازمة لتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة والتي ترتكز بشكل رئيسي على حزمة تحفيزية لتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة وتوسيع قاعدة التصدير لتشمل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التوجه نحو الأسواق المستهدفة التي تتضمن فرص تصديرية واعدة.

وفي سبيل ذلك من الواجب دراسة الطلب العالمي للصادرات السورية بما يتناسب مع التوجهات الجديدة في الأسواق العالمية، ويكون ذلك من خلال تقسيم هيكل الصادرات السورية إلى مجموعات بحيث تستدعي كل مجموعة من هذه المجموعات تستدعي جملة من الإجراءات التي تستهدف تنميتها وتعزيزها، وفي هذا الإطار سيتم تقسيم الصادرات السورية إلى قسمين:

1. الصادرات ذات الجاهزية التي يتم تصديرها حالياً:

يتم العمل على زيادة هذه الصادرات من خلال تعزيز تنافسيتها، وعلى الأخص السعرية، لزيادة الصادرات منها سواء في الأسواق الحالية أو التي لديها طلب متنامٍ على هذه الصادرات وتمثيل الصادرات السورية فيها ضعيف والتي تمثلت في قطاعات: الحاصات الزراعية، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية، وصناعات الملابس والمنسوجات.

2. الصادرات ذات القيمة المضافة العالية والمطلوبة للتحوّل الهيكلي في الصادرات:

إنّ إجراء عمليّة التحوّل الهيكلي تتطلّب تتطلّب الإحلال المستمر لتركيبة الصناعة ولمكونات سلة الصادرات على نحو ديناميكي عبر الزمن بما ينسجم مع الأهداف التنموية، وذلك من خلال التخلص التدريجي من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وأكثر تقدّماً في السلم التصنيعي.

ومن خلال دراسة هيكل الصناعات في سورية والتعرّف على أهم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي خلُصت إليها عدّة أبحاث تم التطرق إليها في متن البحث، والتي تبيّن لنا القيمة المضافة العالية تكمن في كل من الصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمدة وصناعة الزجاج.

أمّا عن إطار عملية دعم الصادرات ومجالها فهي تقوم على مستويين:

- مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر: تنسجم مع استراتيجيّة دعم هذه المشاريع، ويكون ذلك من خلال تقديم خدمات الدعم الفنية والتسويقية لتحسين الحوافز التمويلية وتقديمها وتطوير عوامل الإنتاج بالإضافة إلى المساعدة في توفير الأيدي العاملة.
- على مستوى الأسواق: تفعيل الاتفاقيات التفضيليّة وفتح الأسواق الجديدة بما ينسجم مع التوجهات الجديدة للتجارة الخارجيّة، لاسيما الأسواق الآسيوية.

بالإضافة إلى ماسبق، وفي إطار إستراتيجية النهوض بالصادرات، يعتبر خفض تكلفة المُدخلات الصناعية من أجل تحسين تنافسية الصناعات الوطنية أمراً جديراً بالاهتمام، لاسيما من أجل المساهمة في تطور القطاعات عن طريق الانتقال من استيراد المُدخلات الوسيطة إلى إنتاجها.

وحتى نتمكّن من الدخول في سلاسل القيمة العالمية، ينبغي علينا التركيز على اندماج الصناعات العالمية التي تلعب دوراً مهماً في تعزيز القيمة المضافة المحلية ومن ثم المساهمة لاحقاً في تطوير الصناعات المحليّة ذات الصلة، ومن بين الصناعات التي من الممكن أن تَتَّبِع هذا المسار الصناعات ذات التي تتطلب تكنولوجيا عالية مثل الصناعات الميكانيكية والمعدنية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، التي تمثل أيضا جزءاً كبيراً من الواردات الصناعية السورية.

- **برنامج التصدير حسب الطلب:**

يقوم هذا البرنامج على دعم الصادرات من جهة وتأمين التمويل اللازم لعملية التصنيع من جهة أخرى، وذلك من خلال ربط عملية التصنيع بالحصول على التمويل المسبق للصادرات، من خلال وجود اتفاق بالحصول على دفعات من قيمة الصادرات على مراحل أو وفق جداول زمنية يتم الإتفاق عليها مسبقاً، بحيث تغطي جزءاً مهماً من تكاليف العملية الإنتاجية، يتولى الإشراف على هذا البرنامج هيئة عامة مهمتها دراسة واقع الصناعات التي تحتاج إلى تمويل بما يتناسب مع الاستراتيجية الصناعية العامة، والبحث عن الجهات الخارجيّة والأسواق الخارجيّة المتاحة، وكذلك التنسيق مع الفعاليات المحليّة، وبذلك يتيح هذا البرنامج دعم التصدير والصناعات التصديرية بالإضافة إلى تأمين التمويل.

- الصناعات المستهدفة: يستهدف هذا البرنامج الصناعات التي تحتاج إلى تمويل كبير مثل الصناعات المعدنيّة والكيماوية.
- الجهات المستهدفة: الدول التي تعد سوقاً مستمرة للصادرات من السلع الوسيطة والاستهلاكيّة سواء كانت الدول العربية أو الدول الآسيويّة، التي تمتلك سجلاً تاريخياً جيّداً من ناحية كونها سوقاً للصادرات السورية.

وأخيراً لابدّ لنا من التأكيد على أهمية تنويع سلّة الصادرات كون هذا التنوع يشكل عنصراً حاسماً وفعالاً في تحقيق النمو, وهنا يبرز الدور الحكومي الفعال في تعزيز القدرات اللازمة للقيام بعملية التنسيق ودعم المدخلات، سواء كان هذا التدخل على دعم للصادرات كما في تجربة كوريا الجنوبية، أو من خلال إنشاء مناطق صناعية خاصة كما في تجربة الصين.

III. على مستوي تدريب الكوادر البشريّة وتأهيلها:

يقتضي الطموح المزدوج المتمثل في تعزيز المكتسبات والانخراط المكثف في القطاعات الصناعية المستقبلية رفع التحدي المتعلق بالرأسمال البشري وتشجيع الابتكار وتعبئة وسائل إنتاج أكثر فعالية، وهما العاملان اللذان يجب أن يكونا في صلب عملية الاستثمار الصناعي، فجميع بحوث التنمية تؤكد على أن تحقيق أي مستوى من مستويات التنمية لايمكن أن تتحقق دون وجود العنصر البشري المؤهل، وعلى صعيد التنمية الصناعية يعد أساس نجاح أي سياسة صناعية مرهوناً بتطوير العامل البشري باعتباره عاملاً مشجعاً لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

لذلك من الإجراءات التي توصي بها الاستراتيجية الصناعية في مجال تنمية رأس المال البشري تتمثّل بما يلي:

- التركيز هنا أيضاً على التأهيل والتدريب وتوجيه العمالة نحو القطاعات مرتفعة الإنتاجية كالقطاع الصناعي، وعلى الأخص القطاعات ذات الأولوية لزيادة الصادرات وتعميق الصناعة بما لايتعارض وتوفير الدعم للقطاعات الأخرى.
- تطوير القوى العاملة، تطوير برامج تربط بين مرافق التدريب المهني بالصناعات، وبناء مراكز تدريب وتأهيل مهني في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في التدريب.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني والتي تهدف إلى رفع الكفاءة المهنيّة للعنصر البشري.
- زيادة حصة الإنفاق على التدريب والتأهيل للكوادر البشريّة العاملة في القطاع الصناعي بالشكل الذي يتناسب مع أهميّة هذا القطاع، حيث إن هذه النسبة مازالت منخفضة جداً مقارنة مع الدول المتقدّمة.

IV. على مستوى السياسات الاستثمارية:

تتطلّب الاستراتيجيّة المقترحة إعادة النظر بالأنشطة الصناعية ذات البعد الاستراتيجي وترتيبها في الاستثمار حسب أولويات تحقيقها للقيمة المضافة وحاجة السوق السورية لها ولاسيما الأنشطة الصناعية المرتبطة بإعادة الإعمار وتوزيعها مناطقياً بما يحقق تنمية صناعية جغرافية متوازنة، ومنح هذه الصناعات ميزة تفضيلية عن باقي الأنشطة الصناعية، ولذلك لابدّ أن يتم توجيه الاستثمارات بين فروع الصناعات التحويلية، بشكل انتقائي بحسب الأهمية النسبيّة لكل من فروع الصناعات التحويلية، سواء من حيث مساهمة الصناعة بالقيمة المضافة أو من حيث مساهمتها بتشغيل الأيدي العاملة.

فيما يتعلق بالمدن الصناعيّة: يجب أن يكون الهدف من تطوير المناطق الصناعية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الصناعية الشاملة على اعتبار أنّ المناطق الصناعية تمثّل أداة فعالة للسياسة الصناعية كون العديد من مكونات سياساتها الداعمة على صعيد الاستثمار والتمويل، ودعم المؤسسات بما في ذلك الحوافز، والبنية التحتية المادية وتنمية القوى العاملة، بالتالي يمكن التعامل مع المناطق الصناعية كعوالم مصغرة للسياسات الصناعية، وكذلك إنشاء أنظمة الدعم الصناعي على مستوى المناطق أسهل مما هو عليه على مستوى الدولة، نظراً لتكتل الشركات التي تحفزها.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أهمية أن تكون السياسات الصناعية تقوم على توجيه الاستثمارات باتجاه الصناعات المتقاربة داخل الفضاء الإنتاجي لما يوفّر من مزايا تحفيزية للصناعات المتشابهة داخل شبكة الإنتاج، وكذلك يوفر للقطاع الخاص الاستفادة من الإمكانات المتاحة داخل هذا الفضاء والمتمثلة بتوفر الأسواق والموارد المادية والبشرية.

النتائج

في ضوء النتائج التي توصّلت إليها الدراسة تبين لنا الآتي:

1. على الرغم من التوجهات الحكومية لدعم القطاع السوري مع بداية الألفية الجديدة، إلاّ أن القطاع الصناعي عانى مشكلات جمّة تمثلت بغياب الرؤية الاستراتيجيّة للسياسات الصناعيّة وضعف المصادر الماليّة وصعوبة الوصول إلى التمويل طويل الأجل، إضافة إلى ضعف البنية التحتيّة وضعف التشابكات سواء داخل الصناعة أو مع القطاعات الأخرى، يُضاف إلى ذلك ضعف المستوى التكنولوجي وترهّل البيئة الإدارية والتنظيميّة.
2. فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية: أظهرت البيانات بأن الجزء الأكبر من هذه التسهيلات يذهب باتجاه القطاعات الخدمية، بينما كانت هذه النسبة متدنية في القطاعات الإنتاجية، فحصة القطاع الصناعي من هذه التسهيلات لم تكن متناسبة مع أهمية هذا القطاع ولاسيما خلال الفترة (2000–2010) حيث إنها لم تتجاوز 25% في أحسن حالاتها بينما، بينما بدأت هذه النسبة بالتحسن بدايةً من العام2011 لتتجاوز 30% خلال السنوات اللاحقة.
3. أظهرت البيانات أن مساهة الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بلغت بالمتوسط بحدود 35%، في حين أن نسبة مساهمتها بالناتج بلغت بالمتوسط لنفس الفترة بحدود 25%، وهذا يدل على أن القطاع الصناعي غير قادر على توليد قيمة مضافة عالية.
4. فيما يتعلّق بالصادرات: طرأ تحسّن على نسبة مساهمة الصادرات من السلع المصنّعة في إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة، فبعد أن كانت المواد الخام تشكل الجزء الأكبر من حجم الصادرات السورية مع بداية الفترة حيث وصلت نسبتها إلى أكثر حدود 80%، انخفضت هذه النسبة لتصل إلى مادون 50%، وهذا يدل على تحسّن نسبي في الصادرات الصناعية إلاّ أنها تبقى أقل من حجم الطموحات، ولكن على الرغم من ذلك بقيت مساهمة هذا القطاع دون المستوى المطلوب ولاسيما فيما يتعلّق بالصادرات من الصناعات التي تتميز بميزة تنافسيّة.

5. على صعيد الاستثمار: فبالرغم من جملة القرارات والحوافز التي حاولت من خلالها الحكومة تهيئة مناخ استثماري ملائم وجاذب، إلاّ أنّ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي لم يكن له دور فاعل، سواء كان على صعيد الاستثمار الخاص حيث ذهبت أغلب الاستثمارات تجاه القطاع الخدمي، أو على صعيد الاستثمار الحكومي الذي ظهر بوضوح من خلال تدنّي حصة الصناعة من إجمالي النفقات التقديرية في الموازنة والتي لم تتجاوز 10% في أحسن الأحوال.
6. من جانب آخر وعلى صعيد البيئة الاستثمارية، أظهرت البيانات تدني نسبة المشاريع المنفذة من إجمالي المشاريع المرخّصة، الأمر الذي يُظهر بأنّ الخلل الأكبر في حجم الاستثمارات يكمن في بيئة التنفيذ وليس على مستوى البيئة التشريعية.
7. على صعيد التشغيل: ظهر من خلال البحث ضعف مساهمة القطاع العام الصناعي في استيعاب البطالة، والذي يعاني من البطالة المقنعة، بالمقابل فقد أظهر القطاع الخاص الصناعي قدرة أكبر على تشغيل الأيدي العاملة ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى التوسع في نشاط هذا القطاع.
8. وعلى صعيد المهارات والخبرات: تُظهر البيانات الحكومية أنّه على الرغم من قدرة القطاع الخاص على استيعاب البطالة تفوق قدرة القطاع العام، إلاّ أن المستوى التعليمي والتدريبي في القطاع الخاص أدنى منه في القطاع العام، ويعود ذلك في التزام القطاع العام بتوظيف حملة الشهادات الجامعية والمعاهد، الأمر الذي لايمكن أن نراه في القطاع الخاص.
9. أما على صعيد الدراسة القياسيّة التي تقوم على دراسة أثر كل من التسهيلات الائتمانية وحجم الصادرات الصناعية ومستويات التشغيل في القطاع الصناعي بالإضافة إلى حجم الاستثمار الصناعي على مستويات الناتج الصناعي خلال الفترة المدروسة فقد ظهرت النتائج التالية:

- لم تسهم كل من التسهيلات الائتمانية ورأس المال في القطاع الصناعي في زيادة معدلات الناتج الصناعي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

- أسهمت زيادة أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي في تحسين معدلات النمو الصناعي في الفترة المدروسة، خلال فترتي ماقبل الأزمة وبعدها، حيث أثبتت الدراسة القياسيّة أن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بوحدة واحدة سينعكس على الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بزيادة قدرها 0.259 وحدة خلال الفترة التي سبقت الأزمة، بينما كانت زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بمقدار عامل واحد سيزيد من حجم الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار 0.44 وحدة نقدية في الفترة (2011–2020).
- أثبتت الدراسة بأن زيادة حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة بوحدة نقدية واحدة ستنعكس بزيادة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة بمقدار 0.146 وحدة نقدية في الفترة (2000–2010) بينما لم يكن هناك أي أثر لها في الفترة الممتدّة (2011–2020).

التوصيات:

بعد التعرّف على التحولات التي طرأت على محددات النمو في القطاع الصناعي السوري خلال الفترة المدروسة، وفي ضوء النتائج التي تم التوصّل إليها، وفي سياق منظور التنمية المعاصرة التي تقوم على نهج الاقتصاد الهيكلي الجديد المبني على اعتماد سياسات صناعيّة مبني على الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الميزة التنافسيّة، وعليه يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات تشمل الجوانب المختلفة لاستراتيجية التنمية المقترحة:

❖ **على مستوى السياسات:**

- تتطلّب المرحلة المقبلة دعم الحكومة لبعض الصناعات سواء من الناحية الفنية أو التمويلية أو التسويقيّة، ولاسيما تلك التي تتمتّع بميزة نسبيّة تنافسيّة، ويكون ذلك من خلال تأسيس مراكز فنيّة لدعم هذه الصناعات وتقديم المشورة الفنية والإداريّة وذلك بالتعاون مع الجهات التي ترتبط بهذه الصناعات، كما انها تتولّى مهمّة تحديد الأنشطة الصناعية التي تستوجب الدعم، الأمر الذي يشكّل حافزاً في تحسين بيئة العمل الصناعي.
- العمل على وضع سياسات حكومية لإعادة إحياء وبناء تجمعات صناعية عنقودية موزعة مناطقياً تعيد خلق بنية من الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة وذلك لإعادة اندماج الفئات الشابة في السوق الصناعي السوري، وكذلك إعادة توزيع للتجمعات الصناعية العشوائية التي كانت قائمة قبل الأزمة وتنظيمها، والعمل على تقديم الدعم الدعم الفني والمادي لهذه التجمعات الصناعية والمؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي.
- وفي هذا السياق من الضروري الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة لاسيما التجربة الصينية في مجال تبنّي استراتيجيّة التجمعات والعناقيد الصناعيّة، بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لإعادة هيكلتها وتأهيلها بما ينسجم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية الكلية من جهة ومستلزمات تطوير الصناعة السورية من جهة أخرى.

❖ **على مستوى البيئة الاستثمارية:**

- إعادة النظر بالمتطلبات القانونية والتشريعية والإجرائية اللازمة لإعادة إحياء الصناعة السورية وتطويرها، بما فيها مراجعة القوانين الناظمة لعمل القطاعين العام والخاص وتوحيدها لجهة خلق بيئة تنافسية محلياً تنظم العمل بين كافة الشركات العاملة وبكافة أشكال الملكية، ولاسيما فيما يتعلّق بالتشريعات الناظمة لعمل القطاع العام الصناعي لما يعانيه هذا القطاع من قيود كبيرة تعترض آلية عمله.
- تحديد متطلبات وأساليب جذب الاستثمارات الصناعية والعمل على خلق البيئة المناسبة لذلك، مع التأكيد على أهميّة وخصوصية قطاع الصناعات التحويلية لما له من دور كبير في خلق القيمة المضافة وتشغيل الأيدي العاملة والميزان التجاري.
- العمل على إحداث هيئة أو جهة حكومية تُعنى بالتنمية الصناعية مهمتها رسم السياسات والخطط للتنمية الصناعية ووضع البرامج الزمنية لعملية التنفيذ والمتابعة، حيث تضم ممثلين من كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي ترتبط بعملية التنمية الصناعية كون القطاع الصناعي يقوم أساساً على عدد من الترابطات الأمامية والخلفية ومع قطاعات اقتصادية مختلفة.
- وضع خارطة استثمارية صناعية بالتعاون بين الجهات الحكومية والهيئات التي تُعنى برسم السياسات الاستثمارية، يتم من خلالها ترتيب الفرص الاستثمارية بما يتناسب مع أولويّة هذه المشاريع في مرحلة إعادة الإعمار وتحديد الاحتياجات الاساسيّة والضرورية للنهوض بهذه الاستثمارات سواء كانت تنظيمية أو تشريعية أو تمويلية.
- زيادة حجم هذه النفقات الحكوميّة وتوجيهها حسب الأولوية القطاعية بحسب الأهمية النسبية للصناعات، بحيث تكون الأولوية للصناعات ذات القيمة المُضافة الأعلى والمنسجمة مع الاستراتيجية الشاملة للتنمية.

❖ **على مستوى العنصر البشري:**

- إعادة النظر خلال المرحلة المقبلة في سياسات إجراءات الدولة وذلك للحد من الهجرة الفنيّة والفكرية للشباب الذكور لما لهذا الموضوع من مُنعكس سلبي خطير على المجتمع السوري عموماً وعلى القطاع الصناعي خصوصاً، وكذلك لابدّ من إعادة النظر في نظام الرواتب والأجور وتبنّي سياسات تقوم على ربط الحوافز بالإنتاج الكمّي والمبيعات من أجل تشجيع العمل في القطاع الصناعي.
- إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل للعاملين الحاليين والجدد في كافة المجالات والاختصاصات لاكتساب المهارات الضرورية والتي تتناسب مع عملية إعادة الإعمار وتطوير قدراتهم ووضع الخبرات التي يحصلون عليها موضع التنفيذ في إداراتهم ومؤسساتهم.
- تعديل سياسات الرواتب والأجور والعمل على رفع الحدود الدنيا لها بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى تبني سياسات جديدة للحوافز التي من شأنها خلق العلاقة بين الإنتاج والحافز.

❖ **على مستوى التمويل:**

- تعديل السياسات المصرفيّة لتسهم في زيادة حجم الودائع لدى البنوك السورية التي تنعكس مستقبلاً على حجم التسهيلات المقدّمة للقطاع الصناعي من جهة، وكذلك من شأنها زيادة إقبال المستثمرين للحصول على التسهيلات الائتمانية، وذلك من خلال خلق الشروط المحفّزة لعملية الإقراض.
- وضع برامج تسهم في تحسين البيئة التمويلية في القطاع الصناعي، ومن هذه البرامج المقترحة:
  - برنامج الضمانات الحكومية الجزئيّة: الذي يكون فيه الطرف الحكومي هو الطرف الضامن لعملية الحصول على التمويل طويل الأجل بالشكل الذي يسهم بتقاسم المخاطر بين كل من المقرض والمقترض، ومن ثم يسهّل من شروط الحصول على التمويل وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
  - برنامج التمويل المشترك للشركات العامة: هو نوع من الخصخصة المختلطة بين عدّة أطراف، حيث يقوم هذا النموذج على تحويل شركات القطاع العام الصناعي إلى شركات مساهمة ويتم توزيع الملكية لهذه

الشركات بين عدّة أطراف أولها الطرف الحكومي الذي يملك الحصّة الأكبر والجزء المتبقي موزّع بين أسهم للموظفين وأسهم عامة وأسهم للاستثمار الأجنبي.

❖ **على مستوى الصادرات:**

- وضع حزمة تحفيزية لتشجيع الصادرات ذات القيمة المضافة وتوسيع قاعدة التصدير لتشمل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التوجه نحو الأسواق المستهدفة التي تتضمن فرصاً تصديرية واعدة.
- تقسيم هيكل الصادرات السورية إلى مجموعات بحيث تستدعي كل مجموعة من هذه المجموعات جملة من الإجراءات التي تستهدف تنميتها وتعزيزها، منها الصادرات ذات الجاهزية التي يتم تصديرها حالياً، والمجموعة الأخرى الصادرات ذات القيمة المضافة العالية والمطلوبة للتحوّل الهيكلي في الصادرات.
- تقسيم مستويات دعم الصادرات إلى مستويين أساسيين، الأول مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بينما يشكّل نطاق السوق المستوى الآخر.
- برنامج التصدير حسب الطلب: يقوم هذا البرنامج على دعم الصادرات من جهة وتأمين التمويل اللازم لعملية التصنيع من جهة أخرى، وذلك من خلال ربط عملية التصنيع بالحصول على التمويل المسبق للصادرات، من خلال وجود اتفاق بالحصول على دفعات من قيمة الصادرات على مراحل أو وفق جداول زمنية يتم الإتفاق عليها مسبقاً.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أشرف العربي(2019)، " **التخطيط وتمويل التنمية: حالة مصر**"، المجلّة المصريّة للتنمية والتخطيط، مصر.
2. عبد الحليم شاهين(2021)، " **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73.
3. أمين حواس، أحلام هواري، (2019)،" **السياسة الصناعية في البلدان النامية: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد**"، مجلة دفاتر بوادكس، الجزائر، المجلد 08- العدد (01).
4. ابراهيم البدوي، سامي عطا الله، (2014)، "**إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي: دروس الماضي، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**"، مؤسسة عمران للعلوم الإجتماعية، العدد 9.
5. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،(2011)،" **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق في النظريات الاستراتيجيات – التمويل المشكلات**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.
6. محمد اسماعيل بن قانة،(2012)، " **اقتصاد التمية (نظريات نماذج استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
7. هدى علي، (2018)، "**إقتصاد التنمية من النظريات إلى الإستراتيجيات و السياسات التنموية**"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مصر، المجلد 20، العدد2).
8. حيان سلمان،(2008)،" **تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة** "، مجلة الاقتصادية، السنة السابعة – العدد / 347 /.
9. فؤاد اللحام،(2009)،" **الصناعة السورية في ضوء الأزمة الأقتصادية العالمية**"، ندوة الثلاثاء الأقتصادية الثانية والعشرون حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، جمعية العلوم الاقتصادية.

10.فؤاد اللحام،(2014، 14 أيار)،"**الصناعة السورية في ظل الأزمة: الواقع والمطلوب**"، جمعية العلوم الإقتصاديّة.

11.تيسير الرداوي، (د.ت)،"**إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون.

12.محمد رياض الأبرش، (22 شباط، 2000)، " **القروض المصرفية والتمويل الانمائي**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية (13) حول التنمية الاقتصادية والإجتماعية في سورية، دمشق.

13.زياد أيوب عربش، أحمد صالح، (2021)، "**سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية: محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، المجلد (36)، العدد الأول.

14.ناصري نفيسة، (2014)، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

15.زازة جوهرة، (2014)، " **الإعتماد على مصادر التمويل المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية – عرض تجربة الهند**"، جامعة الجزائر، العدد2، ص47.

16.إبتهال قابقلي، (2014)، "**الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)**"، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، ص37.

17.ضحى أحمد، هيثم سعيد،(2014)، " **محددات النمو الصناعي في الاقتصاد التركي للمدّة (1990 – 2010)**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة، المجلد 6، العدد11.

18.فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب،(2015)، " **دراسات متقدّمة في النظرية الاقتصادية الكلية**"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.

19.سليمان عثمان، محمد صقر،(2014)، "**التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية**"، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (6).

20.يوسف محمد، محمد المحمود،(2019)،" **الصناعة السورية وامكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كورية الجنوبية لتطويرها**"، مجلة جامعة تشرين، العدد (41) – العدد (2).

المراجع الأجنبيّة:

1. Weiss J، (2011)، "**The Economics of Industrial Development**"، Routledge، New York، P23.
2. Andrew S. Natsios, (2005),"**The Nine Principles of Reconstruction and Development**", Parameters 35, no 3, doi:10.55540/0031-1723.2272.
3. Tommaso Ciarli، Michele Di Mario، (2013)، " **Theoretical arguments for industrialization driven growth and economic development**"، SPRU، Working paper series.
4. Sandilands، Roger J، (2017)، "**Lauchlin Currie and Albert O. Hirschman on Development as a Problem of Decision Making**"، University of Strathclyde، Department of Economics Discussion Paper.
5. Blattman،J. Hwang، (2007)، " Winners **and losers in the commodity lottery: The impact of terms of trade growth and volatility in the periphery 1870-1939**"، journal of development Economic، P156-179.
6. Joseph Daher، (2019)، "**Syria's manufacturing sector: the model of economic recovery in question**"، European university institute.

7. Getaneh Mihret Ayele، (2020)، "**An outward-looking industrialization strategy of Korea: A Policy lesson to Ethiopia**"، Journal of management ،Volume 7، Issue3.

8. Tommaso Ciali،Michele Di Maio، (2013)، " **Theoretical arguments for industrialization driven growth and Economic development**"، Working paper series، SPRU، P15.

9. Ramón Padilla Pérez، (2014)، "**Strengthening value chains as an industrial policy instrument- Methodology and experience of ECLAC in Central America**"، (ECLAC)، Chile.

10. Carol، John P and others، "**Made in Africa - Learning to Compete in Industry**" ،Brookings institution press Washington.

11. Ogle، G.E(1990،) "**South Korea: Within the Economic Miracle**" ، Edition 1، London ZED Books.

12. John Thoburn، (2009)، "**Vietnam as a Role Model for Development**"، United Nation University، Research Paper No.30

13. Anja Baum، February (2020)، " **Vietnam's Development Success Story and the Unfinished SDG Agenda**"، IMF Working Paper.

14. Lie، Han Unbend، (1998)، '' **the Political Economy of South Korea**''، Edition1، Stanford University.

15."**Vietnam's Industrialization Strategy in the Age of Globalization**"، National Economic University (NEU)/Japan International Cooperation Agency (JICA)، May 26، 2003.

16.Tracey Lines، (2018) ، "**Industrial Clustering**"، Correspondence to Associate Professor Richard Monypenny School of Business، James Cook University.

17.Basanta Samra، "**Industrial Land Scape of North – East India**"، New Delhi، 1993.

18.Nguyen Tue Anh، Luu Duc، "**The Evolution of Vietnamese industry**"، Central Institute for Economic Management، Working Paper No. 19

19.Cirera X and Lakshman R، (2014)، "**The impact of export processing zones on employment، wages and labor conditions in developing countries**"، London: International Initiative for Impact Evaluation.

20.Douglas Zeng (2017)، "**Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience**"، PEDL Synthesis Paper Series، No1.

21.Jeanne G، Kristina، (2016)، "**Syria's Conflict Economy**"، IMF Working Paper، International Monetary Fund.

22.Tatjana Chahoud، (2011،) "**Syria`s Industrial Policy**"، German development institute.

23.FIAS، (2008)، "**Special Economic Zones: Performance، Lessons Learned، and Implications for Zone Development**"، Washington، DC: World Bank.

24.Lin J، (2017)، "**Industrial policies for avoiding the middle-income trap: a new structural economics perspective**"، Journal of Chinese Economic and Business Studies.

25.Wei Jigang، (2020)، " **China's Industrial Policy: Evolution and Experience**''، UNCTAD، bri project، rp11.

تقارير وأبحاث:

1. مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب (سيسرك)، "**التوقعات الاقتصادية لمنظمة العمل الاسلامي – التنمية الصناعية لتحقيق التحول الهيكلي**"، 2017.

2. تقرير منظمة التنمية الصناعية، " **مستقبل التصنيع في عالم مابعد الجائحة**"، 2022.

3. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة ،" **أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين**"، الطبعة الأولى، 2008، ص36.

4. التقرير السنوي لبنك الاردن – سورية 2018.

5. مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، **تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015)**، دمشق، 2016.

6. مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، "**الميزان التجاري السوري في ربع قرن – دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 1992-2016**"، دمشق، 2018.

7. الأونكتاد، " **تقرير البلدان الأقل نمواً** "، 2019.

8. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا ،"**الإطار العام الاستراتيجي لتنمية قطاع الصناعة التحويلية**"، 2016.

9. التقرير الصناعي شباط 2018.

10.التقرير السنوي للاستثمار في سورية (13) الصادر عن هيئة الاستثمار (2019-2020).

11. United Nations Development Program (UNDP)، **Financing the 2030 Agenda**، 2018.

12. UNCTAD، "**financing for development**"، No.20، June2015.

ملحق (1): حجم الإنتاج والناتج الصناعي بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بملايين الليرات السورية)

الأعوام	الإنتاج الصناعي	الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين
2000	611,948	272,514
2001	620,745	275,152
2002	627,560	264,984
2003	616,595	248,905
2004	703,544	298,207
2005	730,676	280,581
2006	739,831	284,577
2007	763,596	295,802
2008	788,973	303,572
2009	821,241	313,132
2010	877,059	355,042
2011	808,791	307,508
2012	508,104	162,290
2013	257,095	50,273
2014	270,781	61,753
2015	310,746	72,957
2016	295,469	61,665
2017	329,224	76,602
2018	355,373	88,011
2019	352,103	83,942
2020	339,484	69,663

ملحق (2): حجم الصادرات الصناعية والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي وعدد المستغلين في القطاع الصناعي وحجم التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000 – 2020)

الأعوام	التسهيلات الإئتمنية الممنوحة للقطاع الصناعي (ملايين الليرات)	مجمل تكوين رأس المال في قطاع الصناعة بالاسعار الثابتة لعام 2000 (ملايين الليرات)	حجم الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة	عدد المشتغلين في القطاع الصناعي
2000	263,967	45,918	39,626	608,905
2001	269,757	54,778	43,938	609,012
2002	245,574	56,465	66,679	609,734
2003	286,970	71,126	60,196	608,705
2004	330,100	70,625	138,808	621,543
2005	421,723	75,482	166,797	638,528
2006	491,522	74,157	265,801	674,634
2007	633,386	66,361	322,346	701,293
2008	125,071	64,644	419,990	782,819
2009	170,616	74,284	276,766	818,208
2010	267,516	83,103	287,597	830,496
2011	252,143	93,746	254,704	793,389
2012	224,583	38,304	114,305	-
2013	232,876	37,532	89,977	373,936
2014	268,684	20,015	79,779	383,751
2015	379,091	59,393	84,797	278,337
2016	379,783	60,736	182,822	275,142
2017	417,049	131,906	203,057	270,827
2018	597,125	237,045	559,836	276,207
2019	977,522	185,932	593,472	271,692
2020	1,522,555	165,803	-	273,711